



جامعة الأزهر بغزة
عمادة الدراسات العليا
كلية الآداب و العلوم الإنسانية
برنامج ماجستير دراسات الشرق الأوسط

فوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الانتخابات التشريعية الفلسطينية

(2006م) وأثره على النظام السياسي الفلسطيني

إعداد الطالب:

حسام علي يحيى الدجني

إشراف:

مشرف أول : أ.د ناجي صادق كامل شراب

مشرف ثاني : د. خالد أحمد سلمي زنيد

رسالة مقدمة لكلية الآداب بجامعة الأزهر بغزة استكمالاً للحصول على درجة
الماجستير من كلية الآداب قسم دراسات الشرق الأوسط

1431هـ-2010م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾

(هود: 88)

الإهداء

إلى روح الأكرم منا جميعاً شهداء الحركة الوطنية

الفلسطينية...

إلى روح والدي ووالدتي.....

إلى إخوتي وأخواتي...

إلى زوجتي وأبنائي...

شكر وتقدير

الشكر لله أولاً، ثم إلى الناس انطلاقاً من الحديث الشريف (من لا يشكر الناس

لا يشكر الله).

أتقدم هنا بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم في إنجاز هذا البحث وساعدني معنوياً أو مادياً، فإلى أساتذتي الكرام، في قسم دراسات الشرق الأوسط بجامعة الأزهر، كلاً باسمه ولقبه، وأخص بالذكر الأستاذين العزيزين على قلبي الأستاذ الدكتور: ناجي صادق شراب، والأستاذ المساعد خالد أحمد زويد على تفضلهما بالإشراف على هذه الرسالة، وصبرهما على قلة حيلتي وضعف خبرتي، وتشجيعهما الدائم لي على إظهار الحضور وإبراز الشخصية وإنجاز شيء جديد خدمة للبحث العلمي وللباحثين، وإبداء الرأي دون رهبة.

وإلى الأستاذين المشاركين الكريمين: د. مخيمر أبو سعدة، ود. عبد الناصر سرور، على تكرمهما بمناقشة هذه الرسالة وإثرائها بما هو نافع ومفيد من أصيل علمهما وواسع خبرتهما، كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى شقيقي الأستاذ المشارك يحيى الدجني، سائلاً المولى عز وجل أن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم جميعاً، اللهم آمين.

الباحث
حسام علي يحيى الدجني

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع	م
	قرآن كريم	
أ	إهداء	
ب	شكر وتقدير	
ت-ج	فهرس المحتويات	
ح-د	قائمة (الجداول ، الأشكال، الملاحق)	
ذ-ر	الملخص	
ز	Abstract	
1	الفصل الأول: خلفية الدراسة	1
2	المقدمة	1.1
5	مشكلة الدراسة	1.2
5	تساؤلات الدراسة	1.2.1
5	أهمية الدراسة	1.3
6	أهداف الدراسة	1.4
6	حدود الدراسة	1.5
6	إجراءات الدراسة	1.6
6	منهج الدراسة	1.6.1
7	أدوات الدراسة	1.6.2
7	مصطلحات الدراسة	1.7
8	الدراسات السابقة	1.8
13	الفصل الثاني: النظام السياسي الفلسطيني	2
14	التمهيد	2.1
16	المبحث الأول: نشأة النظام السياسي الفلسطيني	2.2
17	منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف)	2.2.1
19	السلطة الفلسطينية	2.2.2

23	المبحث الثاني: بيئة النظام السياسي الفلسطيني	2.3
26	المبحث الثالث: سمات النظام السياسي الفلسطيني	2.4
26	سمات النظام السياسي الفلسطيني بعد قيام السلطة الفلسطينية عام 1994	2.4.1
31	سمات النظام السياسي الفلسطيني بعد فوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس)	2.4.2
34	السمات الايجابية للنظام السياسي الفلسطيني بعد فوز حركة حماس	2.4.2.1
34	السمات السلبية للنظام السياسي الفلسطيني بعد فوز حركة حماس	2.4.2.2
36	الفصل الثالث: رؤية حركة حماس للنظام السياسي الفلسطيني	3
37	التمهيد	3.1
39	المبحث الأول: رؤية حركات الإسلام السياسي للنظم والمفاهيم السياسية	3.1.1
40	النظام السياسي في الإسلام.	3.1.1.1
42	خصائص النظم الإسلامية	3.1.1.2
45	أسس النظام السياسي في الإسلام	3.1.1.2.1
46	مصادر النظم السياسية في الإسلام	3.1.1.2.2
46	مكونات النظم السياسية في الإسلام	3.1.1.2.3
47	التطور التاريخي لحركات الإسلام السياسي	3.1.1.2.4
48	رؤية حركات الإسلام السياسي لبعض المفاهيم السياسية	3.1.2
48	موقف جماعة الإخوان المسلمين من الحكم	3.1.2.1
49	موقف جماعة الإخوان المسلمين من الديمقراطية	3.1.2.2
50	موقف جماعة الإخوان المسلمين من التعددية السياسية	3.1.2.3
51	موقف جماعة الإخوان المسلمين من الأحزاب الأخرى	3.1.2.4
52	المبحث الثاني: موقف حماس من النظام السياسي الفلسطيني قبل المشاركة السياسية	3.1.2
52	حماس وعلاقتها بمنظمة التحرير الفلسطينية	3.1.2.1
55	حماس وعلاقتها بالسلطة الفلسطينية	3.1.2.2
59	المبحث الثالث: موقف حماس من النظام السياسي الفلسطيني بعد المشاركة السياسية.	3.1.3
62	صراع الصلاحيات	3.1.3.1
65	أحداث يونيو/حزيران 2007	3.1.3.2
67	الفصل الرابع: الانتخابات التشريعية الفلسطينية	4.

68	التمهيد	4.1
69	المبحث الأول: الانتخابات الفلسطينية عام 1996م	4.2
70	البيئة السياسية التي سبقت الانتخابات الفلسطينية عام 1996م	4.2.1
75	نتائج الانتخابات الفلسطينية عام 1996م	4.2.2
78	المبحث الثاني: أبعاد مشاركة حماس في الانتخابات التشريعية (2006)	4.3
80	المبحث الثالث: الانتخابات التشريعية الثانية (2006)، والمواقف المحلية والإقليمية والدولية منها.	4.4
80	البيئة السياسية ما قبل الانتخابات التشريعية الثانية	4.4.1
82	المرجعيات السياسية والقانونية للانتخابات التشريعية الثانية 2006م	4.4.2
84	نتائج الانتخابات التشريعية (2006م)	4.4.3
86	المواقف الفلسطينية من نتائج الانتخابات التشريعية (2006م)	4.4.3.1
87	المواقف الإقليمية من نتائج الانتخابات التشريعية (2006م)	4.4.3.2
92	المواقف الدولية من نتائج الانتخابات التشريعية (2006م)	4.4.3.3
94	الفصل الخامس: تداعيات مشاركة حماس في الحياة السياسية وإدارتها للحكم	5
95	التمهيد	5.1
96	المبحث الأول: التداعيات السياسية	5.2
97	التداعيات السياسية فلسطينياً	5.2.1
100	التداعيات السياسية إقليمياً ودولياً	5.2.2
102	المبحث الثاني: التداعيات الاقتصادية	5.3
109	المبحث الثالث: التداعيات الاجتماعية	5.4
112	الفصل السادس: مستقبل النظام السياسي الفلسطيني	6
113	التمهيد	6.1
116	رؤية الدراسة	6.2
117	نظام سياسي فلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي	6.2.1
132	نظام سياسي فلسطيني بعد زوال الاحتلال وقيام الدولة الفلسطينية	6.2.2
136	نتائج الدراسة	6.3
139	توصيات الدراسة	6.4
151	قائمة المراجع	6.5

قائمة الجداول

الصفحة	الموضوع	م
76	نتائج الانتخابات الفلسطينية عام 1996م حسب الانتماء السياسي	-1
85	نتائج الانتخابات التشريعية عام 2006م حسب الانتماء السياسي	-2

قائمة الأشكال

الصفحة	الموضوع	م
77	نتائج الانتخابات الفلسطينية عام 1996م حسب الانتماء السياسي	-1
85	نتائج الانتخابات التشريعية عام 2006م حسب الانتماء السياسي	-2

قائمة الملاحق

الصفحة	الموضوع	م.
140	قانون حماية المقاومة	1-
142	نص البيان الصادر عن حوار القاهرة بين السلطة الفلسطينية وحماس	2-
144	مذكرة صادرة عن حركة المقاومة الإسلامية (حماس) حول انتخابات مجلس الحكم الذاتي الفلسطيني المحدود	3-
147	إعلان القاهرة 2005	4-
149	اتفاق مكة 2007	5-

ملخص الدراسة

تمحورت هذه الدراسة حول الإجابة عن سؤال مدى الأثر الذي أحدثته حركة حماس على النظام السياسي الفلسطيني بعد فوزها في الانتخابات التشريعية التي جرت في الخامس والعشرين من كانون الثاني/يناير 2006م، وحصولها على 74 مقعداً، وفقاً لقانون الانتخابات رقم 2005/9م، والتي لم تشر أي من موادها إلى المرجعية السياسية التي تنطلق منها تلك الانتخابات. وبعد جهد وقراءة وتمحص تمكنت الدراسة من تناول نشأة وبيئة وسمات النظام السياسي الفلسطيني. وكذلك تناولت النظام السياسي الإسلامي، خصائصه وأسسه. وتطرقت إلى حركات الإسلام السياسي وتحديداً جماعة الإخوان المسلمين، كون حركة حماس إحدى أجنحة جماعة الإخوان المسلمين، ونظرة حركات الإسلام السياسي إلى المفاهيم السياسية المعاصرة كالديمقراطية والتعددية والمشاركة السياسية، وموقع حركة حماس من تلك المفاهيم من حيث النظرية والتطبيق. ثم تناولت العملية الانتخابية الفلسطينية سواء التي جرت عام 1996م، أو التي جرت عام 2006م، وتناولت الدراسة أبعاد المشاركة السياسية لحركة حماس في الانتخابات التشريعية عام 2006م، وتناول أيضاً أسباب عدم مشاركة حماس في انتخابات عام 1996م، وتطرقت الدراسة بإيجاز إلى نتائج الانتخابات التشريعية عام 2006م. وهدف الدراسة هو اكتشاف مدى تأثير هذا الفوز على المؤسسات السياسية الفلسطينية، والخروج بأفكار عملية لبناء نظام سياسي فلسطيني، وترى الدراسة أن هذه الأفكار تحتاج إلى إنضاج ومشاركة من كل القوى والأحزاب، ومؤسسات المجتمع المدني.

وخرجت الدراسة بالنتائج التالية: تعتبر مشاركة حركة حماس في الانتخابات التشريعية عام 2006م، عنصر قوة للنظام السياسي الفلسطيني، فهي تتأى به عن أحادية البنية والرؤية، كذلك خرجت الدراسة بأن حركة حماس لم تؤثر من حيث الشكل في النظام السياسي الفلسطيني، وأيضاً اكتشفت الدراسة معضلات النظام السياسي الفلسطيني.

وأوصت الدراسة بضرورة إعادة استكمال بنية النظام السياسي الفلسطيني دستورياً.

وتوصي الدراسة أيضاً بضرورة التوفيق والتوافق ما بين الثقافة السياسية الإسلامية، والثقافة

السياسية الوطنية.

Abstract

This study concentrates on the effect of Hamas movement on the Palestinian political system offer its winning in legislative elections which was held in Jan.2006 and obtaining 74 seats according to the election law 9/2005 which it did not include any thing about the political reference for this election .

After reading, investigation and exerting a big effort to explain the start, environment and characteristics of the Palestinian political system.

This study has taken in to consideration characteristics and bases of the Islamic political system, and it mentioned the political Islamic movement especially "Islamic brotherhood as Hamas is one of this Jama'a wings, and the viewpoint of these movement towards the modern political concepts as the democracy, poly-political sharing, and Hamas viewpoints towards these concepts as theory and implementation.

This study has taken in to consideration the Palestinian election process both in 1996 and 2006, and the researcher studied the dimensions of Hamas political sharing in the legislative election in 2006 and the causes of Hamas refusal to share in 1996 election.

This study mentioned in brief the results 2006 election because this study aims of explain the effects of this winning on the Palestinian political establish then forming a practical ideas of rebuild a new Palestinian political system .

This study explains that ideas need elaborating and sharing for all the parties and the civil society establishment.

Study Results :-

Hamas participation in the legislative election in 2006 is considered strengthening element of the Palestinian political system. That it takes the system away from one-sided built and vision. This study explains that Hamas not only affects the shape of the Palestinian political system but also explored the crisis of this system.

This study recommends rebuilding the Palestinian political system constitutionally and it recommends the necessity of accumulation between the Islamic and the national political culture.

الفصل الأول: خلفية الدراسة

المقدمة:

تشكل القضية الفلسطينية منذ عشرات السنين مثار اهتمام الأمتين العربية والإسلامية، ولم يقف هذا الاهتمام عند هذه الحدود، حتى تجاوزها لتصبح القضية الفلسطينية قضية العالم بأسره. فقد عمل الشعب العربي الفلسطيني كل ما بوسعه من أجل نيل حريته وتحرير أرضه من قبل الاحتلال الإسرائيلي، فعمل على بناء نظام سياسي فلسطيني يشكل نواة الدولة الفلسطينية المستقبلية، ومر بتجارب طويلة في هذا المضمار، فمن منظمة التحرير الفلسطينية إلى السلطة الفلسطينية، ثم يسجل للشعب الفلسطيني أن أجرى أول انتخابات نزيهة في المنطقة العربية، رغم أنه تحت وطأة الاحتلال.

وتعتبر الدراسة من الدراسات التي تعالج معضلات النظام السياسي الفلسطيني، وتبحر في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وتدرس أبعاد قرار المشاركة عند الحركة كذلك تعتبر الدراسة من الدراسات التي تدرس التحول الذي طرأ على النظام السياسي الفلسطيني بعد مشاركة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الانتخابات التشريعية التي جرت في الخامس والعشرين من كانون الثاني/يناير 2006م، وحصلت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) على (74 مقعداً)، وتداعيات هذا التحول فلسطينياً وإقليمياً ودولياً.

فلم يكن النظام السياسي الفلسطيني جاهزاً للتكيف مع تداعيات فوز حركة حماس، فهذا النظام سيطر عليه لعقود طويلة لون سياسي واحد، وهو حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، حيث "مر النظام السياسي في فلسطين بتجربتين نظاميتين هما: منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف.)، والسلطة الفلسطينية"¹.

أولاً: منظمة التحرير الفلسطينية:

تأسست منظمة التحرير الفلسطينية كنتيجة لتفاعلات عربية وإقليمية ودولية، "فاتخذ مؤتمر القمة العربي الأول، في كانون ثان/يناير 1964م، الذي عقد بالقاهرة قراراً بتكليف أحمد الشقيري بوصفه ممثلاً للشعب الفلسطيني في جامعة الدول العربية، بإجراء اتصالات مع أبناء الشعب الفلسطيني، وكتابة تقرير عن ذلك يقدم لمؤتمر القمة العربي التالي، فقام الشقيري بجولة في الدول العربية التي

¹ الأزعر، محمد خالد، النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين، رام الله: مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1996. ص7.

يقيم فيها فلسطينيون، ووضع مشروع الميثاق القومي، والنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، واختيرت اللجان التحضيرية التي وضعت بدورها قوائم بأسماء المرشحين لعضوية المؤتمر الفلسطيني الأول، الذي أطلق عليه اسم المجلس الوطني الفلسطيني الأول لمنظمة التحرير الفلسطينية، والذي عقد في شهر آيار/ مايو 1964م²، ولم تكن البيئة السياسية المحيطة بتشكيل المنظمة سهلة، بل "تشكلت منظمة التحرير الفلسطينية، في ظروف سياسية بالغة التعقيد، وذلك بعد اختفاء الحقل السياسي الوطني وانخراط الفلسطينيين في حركات وطنية وإسلامية وقومية وشيوعية وبعثية، بعد تحولات سياسية هامة جرت في معظم الدول العربية المحيطة بإسرائيل، كان من أبرزها: تسارع الاستقلال السياسي في البلدان العربية وقيام دولة قطرية. ونمو تيارات قومية كالناصرية، وحزب البعث الاشتراكي العربي، وحركة القوميين العرب، وإلحاق الضفة الغربية بشرق الأردن، وإخضاع قطاع غزة للإدارة المصرية، وفي عام 1969م أعيد تشكيل منظمة التحرير، كائتلاف يضم فصائل المقاومة الفلسطينية بهدف تحقيق حق المصير، وإقامة دولة مستقلة للشعب الفلسطيني"³. "ومارست منظمة التحرير الفلسطينية السيادة، وتولت الوظائف الرئيسية التي تناط بالدولة القطرية الحديثة، خلال العقود الثلاثة السابقة على تدشين السلطة الفلسطينية، ولكن هناك بعض المسائل موضع البحث ومنها:

- 1- ظهور مجموعة معينة من الممارسات السياسية والترتيبات المؤسسية المتمحورة حول منظمة التحرير الفلسطينية.
 - 2- العمليات التي مكنت المنظمة من إعادة صوغ علاقاتها السياسية بالمجتمع الفلسطيني، ومن السعي لكسب ولائه.
 - 3- كيفية تعاملها مع الدول ذات السيادة، المنتمية إلى النظامين الإقليمي والدولي.
- وبهذا المعنى يمكن النظر إلى منظمة التحرير ككيان سياسي له خصائص الدولة، ويمكن اعتبار المنطق الذي قامت عليه السياسة الوطنية الفلسطينية والتطور المؤسسي المرافق لها منذ سنة 1948م، أنه منطق بناء الدولة. وقد ثبت أن الكفاح المسلح نشأ وتطور ضمن ذلك الإطار، ويجب التمييز بين دولانية منظمة التحرير الفلسطينية وبين الطابع الدولاني الذي يجري تأكيده⁴.
- ثم قامت منظمة التحرير الفلسطينية بعد ذلك بتوقيع اتفاق أوسلو عام 1993م مع دولة إسرائيل، حيث أفرز اتفاق أوسلو كياناً سياسياً (نظام سياسي فلسطيني) وهو السلطة الفلسطينية.

² الجزيرة نت، أحمد الشقيري.. مؤسس منظمة التحرير الفلسطينية ، 2010/4/1،

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/FA84DA2E-7217-4365-AFAC-893F63E77CFA.htm>

³ هلال، جميل، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية. ط2. - رام الله: مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006. ص51.

⁴ . صايغ، يزيد، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة: الحركة الوطنية الفلسطينية، 1984-1993، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2002. ص3.

ثانياً: السلطة الفلسطينية

بعد أن وقّعت منظمة التحرير الفلسطينية اتفاق أوسلو مع دولة إسرائيل، خرج المجلس المركزي بقرار إنشاء السلطة الفلسطينية وكان ذلك يوم العاشر من تشرين أول/ أكتوبر 1993م، والذي ستتناولها الدراسة بشئ من التفصيل في المبحث الأول من الفصل الأول، وتداعيات ذلك الاتفاق على النظام السياسي الفلسطيني، وموقف حركة المقاومة الإسلامية (حماس) من هذا الاتفاق، وصولاً إلى يوم 25 كانون ثانٍ/ يناير 2006م، والذي عقدت فيه الانتخابات التشريعية الثانية، والذي ينظر إليه على أنه محطة فاصلة في مسيرة الحركة الوطنية الفلسطينية، ومستقبل النظام السياسي الفلسطيني، " فبعد فوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، بغالبية مقاعد المجلس التشريعي، حيث حصلت قائمة التغيير والإصلاح على (74 مقعداً)، بينما حصلت قائمة حركة فتح على (45 مقعداً)، وتوزعت المقاعد الثلاث عشر الباقية على عدد من القوائم الأخرى وعدد من المرشحين المستقلين على مستوى الدوائر"⁵. ودخولها النظام السياسي الفلسطيني، كان بمثابة تحول في النظام السياسي الفلسطيني، وما له من تداعيات على كافة الصعد المحلية والإقليمية والدولية، وأثر ذلك على مستقبل النظام السياسي الفلسطيني.

⁵ لجنة الانتخابات المركزية، تقرير الانتخابات التشريعية الثانية: 25 كانون الثاني 2006 - رام الله: اللجنة، 2006. ص7.

مشكلة الدراسة:

تتبع مشكلة الدراسة من إشكالية بيئة النظام السياسي الفلسطيني، وسيطرة حزب واحد على هذا النظام، ثم دخول حركة المقاومة الإسلامية (حماس) معترك الحياة السياسية الفلسطينية، ومشاركتها بالانتخابات، والنتائج غير المتوقعة التي ترتبت على دخولها مما أحدث تغييراً في النظام السياسي الفلسطيني.

ويمكن تحديد مشكلة الدراسة في السؤال البحثي التالي:

ما هو تأثير نتائج الانتخابات التشريعية الثانية (2006) على النظام السياسي الفلسطيني؟

وينبثق عن هذا التساؤل التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما هي بيئة وسمات النظام السياسي الفلسطيني؟
2. ما هي مواقف حركات الإسلام السياسي من الانتخابات التشريعية؟
3. لماذا قاطعت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) الانتخابات التشريعية الأولى (1996)؟
4. ما هي تداعيات مشاركة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بالحياة السياسية؟
5. ما هي تداعيات نتائج الانتخابات التشريعية الثانية (2006)؟
6. ما هي أبعاد مشاركة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في النظام السياسي الفلسطيني؟
7. مستقبل النظام السياسي الفلسطيني؟

أهمية الدراسة:

يعتبر النظام السياسي الفلسطيني مثار اهتمام الباحثين والدارسين والمهتمين وصناع القرار، فمنذ تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية مروراً باتفاق أوسلو، لم يتأثر هذا النظام كما تأثر بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية، ودخولها السلطة الفلسطينية، حيث أصبحت جزءاً من النظام السياسي الفلسطيني. وتكمن أهمية الدراسة في معرفة تأثير نتائج الانتخابات التشريعية الثانية (2006) على النظام السياسي الفلسطيني، ومعرفة مستقبل هذا النظام.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على بيئة النظام السياسي الفلسطيني.
2. التعرف على سمات النظام السياسي الفلسطيني.
3. تسليط الضوء على حركات الإسلام السياسي من الانتخابات التشريعية.
4. إبراز وتحليل تداعيات نتائج الانتخابات التشريعية الثانية (2006).
5. تحديد أبعاد النظام السياسي بعد مشاركة حركة المقاومة الإسلامية (حماس).
6. وضع رؤية مستقبلية للنظام السياسي الفلسطيني.

حدود الدراسة:

تحدد هذه الدراسة بالحدود التالية:

- الحد المكاني: حدود الدراسة المكانية أراضي السلطة الفلسطينية.
- الحد الزمني: تغطي الدراسة الفترة الواقعة ما بين 2005-2009.

إجراءات الدراسة:

وتنقسم إلى:

أولاً: منهج الدراسة: استخدم الباحث المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي، والمنهج البنيوي الوظيفي. واتباع الباحث طريقته في توثيق المراجع والدراسات والمقالات ومواقع الانترنت والمقابلات التي سيوضحها لاحقاً.

1- المنهج التاريخي:

"يقوم المنهج التاريخي على تتبع الظاهرة أو المشكلة مجال الدراسة منذ نشأتها، وتحديد مراحل تطورها، والعوامل التي تأثرت بها ووضعها القائم، بهدف تفسير الظاهرة أو المشكلة في سياقها

التاريخي، واستخلاص النتائج المرتبطة بها، لتساهم في الفهم المتعمق لماضي الظواهر والمشكلات والتعرف الموضوعي لاتجاهاتها في المستقبل"⁶.

2- المنهج الوصفي التحليلي

"يستخدم المنهج الوصفي في دراسة الأوضاع الراهنة للظواهر من حيث خصائصها، أشكالها، علاقاتها، والعوامل المؤثرة في ذلك، وهذا يعني أن المنهج الوصفي يهتم بدراسة حاضر الظواهر والأحداث بعكس المنهج التاريخي الذي يدرس الماضي، مع ملاحظة أن المنهج الوصفي يشمل في كثير من الأحيان على عمليات تنبؤ لمستقبل الظواهر والأحداث التي يمارسها"⁷.

3- المنهج البنوي الوظيفي

"يقوم على فكرة أساسية هي دراسة لظاهرة أو سلوك اجتماعي سياسي لا تكون عملية إلا إذا انطلقت من التعامل مع المجتمع باعتباره يشكل وحدة كلية و كلاً متكاملًا أو مجموعة من العناصر المتداخلة فالدين و السياسة و الثقافة و الاقتصاد كلها مظاهر متنوعة لنفس المجتمع و بينها علاقة اعتمادية متبادلة (تبادل) بحيث يصعب أن نفهم أو نفسر ظاهرة سياسية ما دون الرجوع إلى البناء الاجتماعي الذي ظهرت فيه الظاهرة و في هذا المجال يقول كابلن " ليس في وسعنا تحليل معظم القرارات السياسية إلا أن تدرس العلاقات بين القرارات الفردية و الأنظمة الاجتماعية و الأنظمة الفرعية التي تعمل في إطارها و ظروف البيئة التي تتحكم بالاختيار و من هنا يلاحظ تزامن ظهور علم الاجتماع السياسي مع ظهور المناهج البنوية الوظيفية و التنسيقية و هي مناهج لها مبدأ و احد و هو أن المجتمع يشغل وحدة كلية و له بنية بداخلها تتوزع الوظائف و الأدوار و تتفاعل صراعا(-) أو تعاونا (+) أي الدور و هو الوظيفية"⁸.

مصطلحات الدراسة:

1- حركة المقاومة الإسلامية (حماس)

حماس هو الاسم المختصر لـ "حركة المقاومة الإسلامية"، تأسست في فلسطين في تاريخ 1987/12/14، وأعلنت عن ميثاقها في آب/ أغسطس 1988م، وهي كما عبرت عن نفسها في ميثاقها، فجاء في المادة الأولى "حركة المقاومة الإسلامية: الإسلام منهجها، منه تستمد أفكارها ومفاهيمها وتصوراتها عن الكون والحياة والإنسان، وإليه تحتكم في كل تصرفاتها، ومنه تستلهم

⁶ اللوح، أحمد عبد الله، أبو بكر، مصطفى محمود، البحث العلمي: تعريفه - خطواته - مناهجه - المفاهيم الإحصائية - الإسكندرية: الدار الجامعية، 2002-2001. ص51.

⁷ عليان، ربحي مصطفى، غنيم، عثمان محمد، مناهج وأساليب البحث العلمي: النظرية والتطبيق - ط1. - عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000. ص42.

⁸ منتدى جامعة كفر الشيخ، 2010/5/15م، منشور على موقع <http://kfs-u.com/vb/t12529.html>

ترشيد خطاها"⁹، وتضيف المادة الثانية من الميثاق " حركة المقاومة الإسلامية جناح من أجنحة الإخوان المسلمين بفلسطين. وحركة الإخوان المسلمين تنظيم عالمي، وهي كبرى الحركات الإسلامية في العصر الحديث، وتمتاز بالفهم العميق، والتصور الدقيق والشمولية التامة لكل المفاهيم الإسلامية في شتى مجالات الحياة، في التصور والاعتقاد، في السياسة والاقتصاد، في التربية والاجتماع، في القضاء والحكم، في الدعوة والتعليم، في الفن والإعلام، في الغيب والشهادة وفي باقي مجالات الحياة".¹⁰.

2- النظام السياسي:

" يتصل مفهوم النظام السياسي بعمليات صنع القرار السياسي في المجتمع، وهو مجموعة من العناصر المادية المستندة إلى السلطة والوظيفة والصلاحيات والنفوذ، التي تتفاعل وتتشابك في إطار سياسي معين. والنظام السياسي له خصائص متميزة عن غيره من النظم الاجتماعية، إذ يقوم على أساس علاقة بين حكام ومحكومين، ويحتكر الحكام السلطة وأدوات الإكراه المادي. والنظام السياسي هو مجموعة المؤسسات التي تتوزع بينها آلية صنع القرار السياسي. ويعرف "جابريل ألموند" النظام السياسي بأنه نظام التفاعلات الذي يوجد في جميع المجتمعات، والذي يقوم بوظائف التوحيد والتكيف ويؤديها في مواجهة المجتمعات الأخرى، ويمارس هذه الوظائف باستخدام الإكراه والقسر المادي أو بالتهديد باستخدامه، سواء أكان استخدامه له شرعياً أم استبداداً. فالنظام السياسي هو القيم الشرعي على أمن المجتمع، والصانع الشرعي لما يحدث فيه من تغيير وإصلاح وتحديث"¹¹.

الدراسات السابقة:

إن موضوع الدراسة هو من المواضيع المعاصرة، ولذلك هناك ندرة في الدراسات التي تناولت الموضوع، وقد تمكن الباحث من الإطلاع على بعض هذه الدراسات بالكامل أو على ملخصاتها، وقد تنوعت تلك الدراسات في تناولها لفوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية عام 2006م، وتعددت أساليبها، فمنها ما تناول نتائج الانتخابات، ومنها ما تناول تداعيات فوز حركة

⁹ موقع اسلام اون لاين، ميثاق حركة المقاومة الإسلامية حماس، المادة الأولى، منشورة بتاريخ 2009/4/25،

<http://www.islamonline.net/Arabic/doc/2004/03/article11.SHTML>

¹⁰ المرجع السابق، المادة الثانية.

¹¹ يوسف، غسان سعيد، أثر ازدواجية السلطة على التنمية السياسية في السلطة الوطنية الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية، 2009، ص12-13. نقلاً عن: مهنا، محمد نصر، في النظام الدستوري والسياسي: دراسة تطبيقية - الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2005، ص63-64.

حماس، ومنها ما تناول حركة حماس، ومنها ما تناول النظام السياسي الفلسطيني وفيما يلي عرضاً بأهم الدراسات التي تناولت ما سبق ذكره.

1- دراسة (عماد الفالوجي، 2002)

بعنوان: درب الأشواك: (حماس)، الانتفاضة، السلطة.

حاول المهندس عماد الفالوجي أحد قادة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) السابقين من خلال دراسته القيمة، تأصيل تجربته مع حركة حماس للأجيال القادمة، حيث وضع بين يدي الباحث سيرته الذاتية بلوها ومرها مع حركة حماس، متناولاً حركة حماس في كل المحطات التاريخية الهامة، وتحديدًا مرحلة قدوم السلطة الفلسطينية، وعلاقة حركة حماس الداخل مع الخارج، كذلك تناولت الدراسة علاقة حركة حماس بالسلطة، وتناولت موضوع الانتخابات الفلسطينية عام 1996م، ورؤية الحركة في العديد من القضايا المحلية والإقليمية والدولية.

2- دراسة (تيسير عزام، 2007)

بعنوان: التجربة السياسية لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) وأثرها على الخيار الديمقراطي في الضفة الغربية وقطاع غزة (1993-2007)

وهي رسالة ماجستير نوقشت وأجيزت في جامعة النجاح الوطنية بنابلس ضمن برنامج ماجستير "التخطيط والتنمية السياسية"، حيث استعرضت الدراسة التجربة السياسية لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وانعكاساتها على الأهداف الوطنية الفلسطينية التحررية الديمقراطية في فترة تاريخية حرجة من تاريخ الشعب الفلسطيني، كما ناقشت الدراسة مسألة العمل السياسي الإسلامي الفلسطيني في محاولة منها لتحليل العوامل والتفاعلات ذات الصلة بتجربة حركة حماس، وفهمها من زاوية التحول الديمقراطي، كما هدفت الدراسة إلى الكشف عن قدرة الحركة التنظيمية، ومصادر التأثير فيها وعلاقتها مع السلطة الفلسطينية، وتأثير هذه العلاقة على التطور الديمقراطي، ورصد وتحليل التطور والتحول والانتقال والترجيح الذي مرت به (حماس) خلال تجربتها السياسية، ومحاولة استشراف آفاق التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني في ظل إمساك الحركة بالسلطة، فيما خلصت الدراسة إلى أنه لا يمكن استثناء (حماس) في أي حل محتمل للقضية الفلسطينية بعدما أصبحت جزءاً من النظام السياسي الشرعي، وأن التحول إلى السياسة عند الحركة هو حالياً قيد التنفيذ، كما أن نجاحها في الانتخابات التشريعية عام 2006م يزيد من سرعة

هذه التحولات، وأن سلوك حركة حماس التنظيمي والإداري والإعلامي والجماهيري أكسبها مهارات وجلب لها مزيداً من الدعم الشعبي.

3- دراسة (خالد محمود، 2004)

بعنوان: أثر حركة المقاومة الإسلامية (حماس) على التنمية السياسية في فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) 1987-2004.

وهي رسالة ماجستير نوقشت وأجيزت في جامعة النجاح الوطنية بنابلس ضمن برنامج التخطيط والتنمية السياسية، حيث عمدت الدراسة إلى بيان مدى الأثر الذي أحدثته حركة المقاومة الإسلامية على التنمية السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة في تلك الفترة، حيث تم استعراض تاريخ الحركة، وبيان معنى التنمية السياسية وبعض مفرداتها كالتعددية والمشاركة السياسية، وموقف حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وتصورها لهذه المفردات، وللتنمية السياسية في ظل الاحتلال، وخلصت الدراسة إلى أن حركة حماس حققت تقدماً في مجالات المشاركة السياسية المختلفة، سواءً على مستوى المقاومة والانتخابات الطلابية، أو النقابية والتفاعل الجماهيري وغيرها، فحركة حماس تبدي استعدادها لممارسة التعددية السياسية من خلال التداول السلمي للسلطة، كما أكدت الدراسة على أن ثنائية السلطة والمقاومة لن تقود إلى تحقيق إنجاز التحرير على المستوى الفلسطيني، وأن التغلب على هذه الإشكالية يكمن في النجاح في إيجاد برنامج عملي كقاعدة يستند إليها الجميع تقوم على المقاومة- لأن التحرير هو بداية التنمية السياسية- والمشاركة السياسية، إما بتقاسم صنع القرار أو بإجراء انتخابات حرة ونزيهة تفرز قيادة للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة للتغلب على إشكالية الاحتلال، فترتيب البيت الداخلي ضرورة لمواجهة الحالة الخارجية.

4- دراسة (عبد الهادي، مها، 2006م)

بعنوان النظام السياسي بعد الانتخابات التشريعية 2006

دراسة نشرتها الباحثة مها عبد الهادي في مجلة دراسات شرق أوسطية الصادرة في الأردن، ونشرت في العدد 34-35، وتناولت الدراسة فوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بالانتخابات، وتأثير هذا الفوز على النظام السياسي الفلسطيني، حيث استخدمت الدراسة مصطلح الانقلاب على النظام السياسي الفلسطيني، في إشارة إلى فوز حركة حماس، كذلك تناولت الدراسة

أبعاد مشاركة حماس بالانتخابات التشريعية، وكذلك تداعيات هذا الفوز على كافة الصعد الفلسطينية والإقليمية والدولية.

5- دراسة (بلال الشوبكي، 2007)

بعنوان: التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة: حركة حماس نموذجاً

وهي رسالة ماجستير نوقشت وأجيزت في جامعة النجاح الوطنية بنابلس ضمن برنامج التخطيط والتنمية السياسية قدم فيها الباحث تفصيلاً مفاهيمياً لمصطلحي الإسلام السياسي والتغيير والسياسي مبيناً مبررات استخدام مصطلح الإسلام السياسي في دراسته معتبراً أن حركات الإسلام السياسي هي تلك التي تمتلك مشروعاً سياسياً وتتطلق من مرجعية إسلامية تحدد منهجيتها وأهدافها في إطارها العام، وتعمل على مشروعها من خلال المؤسسات السياسية القائمة أو أنها تسعى لذلك، موصياً الباحث في نهاية دراسته حركة (حماس) بمجموعة من التوصيات من أهمها: بلورة ثقافة سياسية حركية تتواءم مع موقعها الحالي، وان تدرك أن للديمقراطية استحقاقات نابعة من مفاهيم التعددية والشراكة السياسية تتطلب من الحركة السعي لتحقيق أهدافها في ضوء التعاطي مع البرامج الأخرى بمنطق التكامل والتعاون، إضافة إلى ضرورة تركيز (حماس) أثناء تواجدها في الحكومة على مشاريع تلامس احتياجات المواطن اليومية، إذا أرادت أن تحافظ على حجم التأييد لها في الشارع الفلسطيني، إضافة إلى أهمية تعزيز مقومات الهدنة كخيار (حماس) لإدارة العلاقة مع إسرائيل وترسيخ المفهوم الواسع للمقاومة بما يضمن عدم حصره في الجانب العسكري وانسجامه مع الحكم والبناء.

التعليق على الدراسات السابقة:

بعد مراجعة الدراسات السابقة، والتي قدمت للباحث معلومات قيمة وأثرت دراسته، ولكن هناك بعض الملاحظات فيما يتعلق بقرب أو بعد تلك الدراسة بالنسبة لدراسة الباحث وخاصة فيما يتعلق بمشكلة البحث الرئيسية إشكالية بيئة النظام السياسي الفلسطيني، وسيطرة حزب واحد على النظام، ثم دخول حركات الإسلام السياسي معترك الحياة السياسية الفلسطينية، ومشاركتها بالانتخابات، والنتائج غير المتوقعة التي ترتبت على دخولها مما أحدث تغييراً في النظام السياسي الفلسطيني. إضافة إلى

البعد الزمني، حيث تتناول معظم الدراسات مرحلة ما قبل الانتخابات التشريعية، وبيان وجه الاتفاق والاختلاف بينها وبين هذه الدراسة، ويمكن تسجيل الملاحظات التالية:

- 1- بعض الدراسات تناولت المرحلة الزمنية التي سبقت دخول حماس المعتزك السياسي.
- 2- الدراسات الأخرى غطت مرحلة نتائج الانتخابات، والعام الأول من تجربة حركة حماس في الحكم، وهذا ما يميز هذه الدراسة كونها تغطي الأربع أعوام الأولى في الحكم لحركة حماس.
- 3- لم تستعرض الدراسات السابقة أثر فوز حركة حماس على النظام السياسي الفلسطيني.
- 4- لم تتطرق الدراسات السابقة إلى تداعيات فوز حركة حماس فلسطينياً وإقليمياً ودولياً.
- 5- لم تتناول الدراسات السابقة، وضع تصورات لمعضلة النظام السياسي الفلسطيني. على أية حال، استفاد الباحث كثيراً من بعض الدراسات السابقة حيث كانت مرجعاً أساسياً ومهماً للباحث استند إليها في بيان فكر حركة حماس، وحركات الإسلام السياسي، وكذلك تحليل نتائج الانتخابات التشريعية وأبعادها.

الفصل الثاني: النظام السياسي الفلسطيني

المبحث الأول: نشأة النظام السياسي الفلسطيني

المبحث الثاني: بيئة النظام السياسي الفلسطيني

المبحث الثالث: سمات النظام السياسي الفلسطيني

تمهيد:

قبل الحديث في نشأة وبيئة وسمات النظام السياسي الفلسطيني لابد من تقديم بعض التعريفات التي تناولت مصطلح النظام السياسي الفلسطيني. وقبل الخوض في التعريفات لابد من الإشارة إلى أن هناك اختلاف في استخدام المصطلح من باحث إلى آخر، فالباحث الفلسطيني جميل هلال استخدم مفهوم الحقل السياسي والنظام السياسي في الحديث عن الواقع الفلسطيني، بينما استخدم آخرون مصطلح النظام السياسي وأبرزهم ممدوح نوفل وقيس عبد الكريم السامرائي، وخليل الشقاقي وجميعهم باحثون فلسطينيون.

هناك مفهوم رئيسان للنظام السياسي :

"الأول: المفهوم الضيق: يشير إلى نظام الحكم في بلد ما، أي كيفية ممارسة السلطة في الدولة.
الثاني: المعنى الواسع: ويذهب إلى أبعد من دراسة نظام الحكم والقواعد الدستورية ليصل إلى دراسة ما يسود النظم والدول من مبادئ فلسفية وسياسية واجتماعية واقتصادية، فتعبر النظام السياسي أعم وأشمل من النظام الدستوري"¹²
والنظام السياسي: " يتصل مفهومه بعمليات صنع القرار السياسي في المجتمع، وهو مجموعة من العناصر المادية المستندة إلى السلطة والوظيفة والصلاحيات والنفوذ، التي تتفاعل وتتشابك في إطار سياسي معين. والنظام السياسي له خصائص متميزة عن غيره من النظم الاجتماعية، إذ يقوم على أساس علاقة بين حكام ومحكومين، ويحتكر الحكام السلطة وأدوات الإكراه المادي. والنظام السياسي هو مجموعة المؤسسات التي تتوزع بينها آلية صنع القرار السياسي. ويعرف "جابريل ألموند" النظام السياسي بأنه نظام التفاعلات الذي يوجد في جميع المجتمعات، والذي يقوم بوظائف التوحيد والتكيف ويؤديها في مواجهة المجتمعات الأخرى، ويمارس هذه الوظائف باستخدام الإكراه والقسر المادي أو بالتهديد باستخدامه، سواء أكان استخدامه له شرعياً أم استبداداً. فالنظام السياسي هو القيم الشرعي على أمن المجتمع، والصانع الشرعي لما يحدث فيه من تغيير وإصلاح وتحديث"¹³.

¹² الخزرجي، تامر كامل محمد، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة. ط1. - الأردن: دار مجدلوي للنشر والتوزيع، 2004. ص21-22.

¹³ يوسف، غسان سعيد، أثر ازدواجية السلطة على التنمية السياسية في السلطة الوطنية الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية، 2009. ص12-13. نقلاً عن: مهنا، محمد نصر، في النظام الدستوري والسياسي: دراسة تطبيقية. - الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2005. ص63-64.

بينما يرى الدكتور ممدوح نوفل أن: "النظام السياسي الفلسطيني هو منظمة التحرير، والسلطة الفلسطينية، والمعارضة في الداخل والخارج، المشاركة وغير المشاركة في السلطة والمنظمة"¹⁴.

بينما يرى جميل هلال أن المنظمة كونت حقلاً سياسياً تمحور حول الصراع من أجل هدف إقامة الدولة الفلسطينية، والحفاظ على استقلالية م.ت.ف وشبكة علاقاتها العربية والدولية، وهذه الدولة لم تتحقق إثر قيام السلطة الفلسطينية، بفعل الافتقار إلى أهم عناصر الدولة وهو السيادة الفعلية على إقليم محدد ومعرف، لكن هلال يستخدم مصطلح النظام السياسي الفلسطيني عند الحديث عن مرحلة ما بعد أوسلو.

ترى الدراسة أن الدكتور ممدوح نوفل اختزل في تعريفه للنظام السياسي الفلسطيني في منظمة التحرير الفلسطينية، والسلطة الفلسطينية، على الرغم من وجود مؤسساتية سياسية فلسطينية ما قبل ذلك، وحركة وطنية فلسطينية، ومجلس وطني فلسطيني، وحكومة فلسطينية (حكومة عموم فلسطين).

وتخلص الدراسة في تعريفها للنظام السياسي الفلسطيني بأنه نتاج عملية سياسية تهدف إلى بناء مؤسسات الدولة، في ظل ما يتميز به الواقع الفلسطيني من فصائلية وعشائرية وجهوية، واختلاف في الجغرافيا السياسية، وخضوع تحت الاحتلال.

وسأتناول في هذا الفصل الحديث عن النظام السياسي الفلسطيني ويتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: نشأة النظام السياسي الفلسطيني.

المبحث الثاني: بيئة النظام السياسي الفلسطيني.

المبحث الثالث: سمات النظام السياسي الفلسطيني.

¹⁴ نوفل، ممدوح، النظام السياسي...مرجع سابق، ص27.

المبحث الأول: نشأة النظام السياسي الفلسطيني

يعد النظام السياسي الفلسطيني من أقدم النظم السياسية التي ترزخ تحت الاحتلال وما زالت حتى يومنا هذا، وما لذلك من تداعيات على طبيعة هذا النظام، حيث سادت ثقافة المقاومة وتحريير الأرض في جميع مراحلها، وغابت ثقافة مؤسسات الدولة، وساهم الاحتلال في ذلك، ليقنع العالم أن الشعب الفلسطيني لا يستحق دولة. حيث "ارتبطت نشأة النظام السياسي الفلسطيني وتطوره بمختلف المراحل التي مرت بها القضية الفلسطينية منذ عام 1948م، وذلك بالتداخل مع العوامل والمحددات الخارجية، التي لعبت دوراً رئيساً في تحديد معالمه، وتحكمت ولا زالت في صيرورته".¹⁵

"ولم يبدأ الفكر السياسي الفلسطيني وتعبيراته التنظيمية والحركية (فلسطينياً)، وإنما في أحضان حركة عربية واسعة في سياق مواجهة التطورات السياسية العاصفة والبحث عن هوية وكيانية. لكنه، طبقاً لبعض الباحثين، بدأ بالتمايز عن محيطه العربي منذ 1920م، تمايزاً لم يدفع إلى القطيعة، بقدر ما نجم عن الاختلاف في طبيعة المخاطر والتهديدات، وبالتالي بروز الخصوصيات المحلية والقطرية".¹⁶ وهذا يؤكد أن النظام السياسي الفلسطيني لم يبدأ منذ نشأة منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964م، على الرغم من أن تجربة المنظمة هي من التجارب النظامية لبنية نظام سياسي فلسطيني، إلا أن هذا لا يعني أن الفترة الممتدة منذ صدور تصريح بلفور في 1917/11/2م، وحتى إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964م، لم تشهد إرهابات نظام سياسي فلسطيني، حيث عمل الفلسطينيون على بناء مؤسساتية سياسية فلسطينية، ولكن لم يكن يسمح لهم في التعبير عن أنفسهم بشكل ديمقراطي كامل، فعصبة الأمم أصدرت (صك الانتداب) عام 1922م، حيث لم تحتو أي من دساتيره أو قوانينه المحلية على أي بند يتيح للفلسطينيين بإنشاء مؤسسات سياسية تمثلهم وتقود نضالهم التحرري، فلجئوا إلى التحايل القانوني من خلال تسمية الأحزاب السياسية بالجمعيات وترخيصها وفقاً للقانون العثماني الذي كان سارياً في عهد الانتداب.¹⁷

لذا، فقد أنشأ الفلسطينيون في الفترة ما بين 1917-1964م العديد من المؤسسات السياسية الفلسطينية التي عبرت عن الفكر السياسي الفلسطيني، وأطلق عليها ممدوح نوفل مرحلة "ظهور ونهوض الوطنية الفلسطينية، ورسم ملامح صورة الكيان الفلسطيني، وبداية تبلور وتشكل نظام

¹⁵ مطر، محمد عبد الله، إصلاح النظام السياسي الفلسطيني بين المطالب الداخلية والضغوط الخارجية، (ورقة بحثية منشورة في موقع بال

ثينك للدراسات الإستراتيجية)، 2010/2/5م. <http://www.palthink.org/ar/news/70.html>

¹⁶ حوراني، فيصل: نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية وتطورها حتى نهاية القرن العشرين، كتاب محرر، غزة: المركز القومي للدراسات والتوثيق، 2000. ص 22-65.

¹⁷ الحوت، بيان نويهض، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين: 1917-1948. ط3-. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1986. ص 80. بتصرف

سياسي فلسطيني موحد على الأرض".¹⁸ ومن أهم مهامه، وقف استنزاف بيع الأراضي للحركة الصهيونية وبدعم من حكومة الانتداب. "وقد تشكلت هذه المؤسسات السياسية الفلسطينية من مجموعة من النخب والقيادات الفلسطينية، والذين وضعوا نواة ولادة الحركة الوطنية الفلسطينية، والتي ولدت عام 1918م، وظهرت بشكل تنظيمات ومؤسسات سياسية، حيث كان موالد الجمعيات الإسلامية-المسيحية، والحزب العربي (الموالي لبريطانيا)، والنادي العربي والمنتدى الأدبي، وجمعية الإخاء والعفاف. وعقدت هذه التنظيمات العديد من المؤتمرات، التي أفرزت ثلاث مؤسسات سياسية فلسطينية رئيسة هي اللجنة التنفيذية العربية واللجنة العربية العليا والهيئة العربية العليا"¹⁹، حيث دعت الأخيرة إلى عقد مؤتمر في قطاع غزة وكان ذلك في الأول من تشرين أول/ أكتوبر 1948، حيث أقر المؤتمر تشكيل حكومة عموم فلسطين تتألف من رئيس، وعدد من الوزراء، وتشكيل مجلس وطني يضم ممثلي الشعب الفلسطيني. وأصبح الحاج أمين الحسيني رئيساً للمجلس الوطني، كما أصبح أحمد حلمي عبد الباقي رئيساً للحكومة، وأعلن المجلس استقلال فلسطين استقلالاً تاماً، وإقامة دولة حرة ديمقراطية ذات سيادة، واعترفت دول الجامعة العربية بهذه الحكومة ما عدا الأردن.²⁰

وتركز الدراسة على أهم تجربتين مر بها النظام السياسي الفلسطيني وهما:

أولاً: منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف)

جاءت فكرة تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، بعد معاناة طويلة قضاها الشعب العربي الفلسطيني، من الانتداب البريطاني، إلى الاحتلال الإسرائيلي، "حيث تركت حرب 1948م المجتمع الفلسطيني في حالة فراغ قيادي وسياسي، وكانت المؤسسات السياسية الفلسطينية الرئيسية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بزعماء النخبة القديمة، وبالتالي لقيت مصيرهم نفسه".²¹

لم تخف دولة إسرائيل أطماعها التوسعية في المنطقة العربية، ولم يعد هذا سراً، ولكنه خلق تخوفاً مشروعاً في دول الطوق المحيطة بإسرائيل، وازداد هذا التخوف بعد إعلان إسرائيل أواخر عام 1963م، عزمها على إتمام المرحلة الأولى من مشروع تحويل وجر مياه نهر الأردن إلى

¹⁸ نوفل، ممدوح، النظام السياسي الفلسطيني بين الداخل والخارج: نشوء النظام السياسي الفلسطيني وتطوره، ورقة عمل منشورة في كتاب: ما بعد الأزمة البنوية في الحياة السياسية الفلسطينية وأفاق العمل، رام الله: مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ص28.

¹⁹ الحوت، مرجع سابق، ص80-90.

²⁰ الشعيبي، عيسى، الكيانية الفلسطينية: الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي (1947-1977). ط1- مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية،

1979. ص21. يتصرف

²¹ صايغ، يزيد، الكفاح المسلح... مرجع سابق، ص83.

منطقة النقب.²² وبذلك بدأت إرهابات تشكل الحقل السياسي الفلسطيني الجديد، وبذلك تأسست منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964م، "وانتقلت من طور الفكرة والإرهاب إلى طور الإنجاز، بناءً على طلب من القمة العربية المنعقدة في القاهرة في كانون ثاني/يناير 1964م، وما تبعها من محاولات استرضاء لبعض الدول العربية للقبول بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني"²³.

فشكلت منظمة التحرير الفلسطينية حقلاً سياسياً وطنياً، وخصوصاً بعد انهيار الحركة الوطنية الفلسطينية في أعقاب هزيمة 1948م.²⁴ لتكون جسماً جامعاً للفلسطينيين في كل أماكن تواجدهم، فبدأت منظمة التحرير من مجموعة من الفصائل الفلسطينية والذين شكلوا نقطة انطلاق لتشكيل مشروع سلطة مركزية فلسطينية، نتيجة لإجماع الشعب الفلسطيني بكافة فئاته حول هدف أساسي تمثل بتحرير فلسطين، على اعتبار أن الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين.²⁵

حيث شكلت نشأة منظمة التحرير الفلسطينية "نقطة الانعطاف الأهم في تشكل النظام السياسي الفلسطيني عام 1964م، كتجسيد للكيانية السياسية الفلسطينية، والتي جاء تأسيسها كنتاج واستجابة لحالة فلسطينية قائمة حملت في طياتها إرهابات كيانية".²⁶

"ومن أهم المؤسسات السياسية المنبثقة عن منظمة التحرير الفلسطينية هي المجلس الوطني، والمجلس المركزي، واللجنة التنفيذية، ودائرة الإعلام، ودائرة العلاقات القومية، ودائرة شؤون الوطن المحتل، ودائرة التنظيم الشعبي، ثم الدائرة السياسية التي يرأسها رئيس هو أشبه ما يكون بوزير خارجية يمثل المنظمة في المؤتمرات العربية والمحافل الدولية كما يقوم بمهام دبلوماسية أخرى، علاوة على ذلك تشرف الدائرة السياسية على مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية في الدول العربية والأجنبية، وأقامت المنظمة علاقات دبلوماسية مع أكثر من مائة دولة".²⁷

²²توفل، ممدوح، ما بعد الأزمة: التغيرات البنوية في الحياة السياسية الفلسطينية، وأفاق العمل، رام الله: مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1999. ص30.

²³مطر، محمد عبد الله،...مرجع سابق.

²⁴جميل هلال، النظام السياسي...مرجع سابق، ص55.

²⁵الحروري، فيصل، الفكر السياسي الفلسطيني 1964-1974: دراسة للمواثيق الفلسطينية لمنظمة التحرير الفلسطينية. ط1. - مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، 1980. ص.

²⁶مطر، محمد عبد الله،...مرجع سابق.

²⁷روينبيرغ، تشريل، منظمة التحرير الفلسطينية: المؤسسات المدنية، سلسلة دراسات صامد الاقتصادي، عدد 5. ط1. - عمان: دار الكرمل للدراسات والنشر والتوزيع، 1985. ص23.

"منذ تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964م تم التعامل مع سبعة تصورات ومشاريع للدولة الفلسطينية، ابتداءً بالميثاق القومي الفلسطيني (1964) والذي اعتبر فلسطين ما بعد التحرير ستكون جزءاً من دولة الوحدة العربية، مروراً بالميثاق الوطني الفلسطيني (1968) والذي يرى أن فلسطين بحدودها عام 1967 هي وطن الشعب الفلسطيني، ثم عام (1971) والذي تم فيه تبني هدف فلسطين الديمقراطية العلمانية التي يعيش فيها اليهود والمسيحيون والمسلمون على قدم المساواة، وفي عام (1974) تم تبني البرنامج المرحلي الذي يقول بسلطة وطنية فلسطينية على أي جزء من أرض فلسطين، ثم في عام (1988) حيث تم تبني هدف الدولة الفلسطينية المستقلة حسب قرارات الشرعية الدولية، وأخيراً وليس آخراً حيث تم في عام (2002) خارطة الطريق وتم الحديث عن دولة مؤقتة تقام عام (2005)، ثم الطرح الإسلامي الذي يتحدث عن دولة الخلافة، بمعنى تجاوز المفهوم الوطني والقومي للدولة والنظر لفلسطين باعتبارها جزءاً من الدولة الإسلامية المأمولة"²⁸.

ثانياً: السلطة الفلسطينية:

لم تكن منظمة التحرير الفلسطينية تتعمد برحاء سياسي واقتصادي أو تترف فكري عندما قررت الدخول في عملية السلام بل "إن الظروف التي كانت وراء مؤتمر مدريد واتفاقيات أوسلو تتلخص بما يلي: عزلة منظمة التحرير وتدهورها، وكلفة الانتفاضة الأولى عام 1987م، المتزايدة التي أثقلت كاهل إسرائيل، وهيمنة الولايات المتحدة على العالم بسبب انتهاء الاتحاد السوفيتي، ووضع الشرق الأوسط بعد الانتصار على العراق في حرب الخليج الثانية عام 1991م."²⁹ مما سبق دفع منظمة التحرير الفلسطينية إلى التوقيع على اتفاق أوسلو عام 1993م، والذي بموجبه أصدر المجلس المركزي الفلسطيني في دورته المنعقدة من 10-12/10/1993م في تونس القرار التالي:

الأول: تكلف اللجنة التنفيذية بمنظمة التحرير الفلسطينية بتشكيل مجلس السلطة الفلسطينية في المرحلة الانتقالية، من عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية وعدد من الداخل والخارج.

الثاني: يكون السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رئيساً لمجلس السلطة الفلسطينية"³⁰.

²⁸إبراش، إبراهيم، دولة ثنائية القومية في فلسطين أم في الضفة الغربية؟!، مقال منشور بتاريخ 2008/8/18م.

http://www.grenc.com/a/ibrach/show_Myarticle.cfm?id=13251

²⁹ فرسون، سميح، فلسطين والفلسطينيون/ عطا عبد الوهاب (مترجم). ط1. - مركز دراسات الوحدة العربية، 2003. ص466.

³⁰ الهيئة العامة للاستعلامات، منظمة التحرير الفلسطينية، 2010/2/15م، www.pic.gov.ps

فبعد أن وقّعت منظمة التحرير الفلسطينية على اتفاق أوسلو عام 1993م، وبموجبه أنشأت السلطة الفلسطينية، طرأت العديد من التحولات على النظام السياسي الفلسطيني الجديد منها، ما يلي:

1- انتقال العمل السياسي للأحزاب والقوى السياسية من السر إلى العلن أو شبه العلن، بما لا يتعارض والالتزامات الأمنية للسلطة الفلسطينية، وأهمها منع العمل المسلح ضد إسرائيل.

2- تراجع تأثير الأحزاب والقوى السياسية ومؤسسات منظمة التحرير لصالح مؤسسات الحقل السياسي الجديد (السلطة الفلسطينية).

3- تراجع أنماط التشكيلات التنظيمية للأحزاب والقوى السياسية، وتحديداً التشكيلات الجماهيرية (طلاب، نساء، عمال، لجان مهنية).

4- تولت السلطة الفلسطينية فور تشكيلها، تنفيذ عمليات تشريعية واقتصادية واجتماعية، وسيكون لهذه العمليات وقعها المتراكم على النظام السياسي، وعلى البنية الطبقيّة والاجتماعية.

5- إن إقامة سلطة فلسطينية على الأرض الفلسطينية، ولدت آليات جديدة لإنتاج النخب سواء كان ذلك من خلال انتخاب مجلس تشريعي، أو من خلال خلق مؤسسات وأجهزة دولانية (وزارات وهيئات وأجهزة أمن وغير ذلك)³¹.

وعليه، فقد "انتقلت أمراض النظام السياسي الفلسطيني من منظمة التحرير الفلسطينية إلى السلطة الفلسطينية، فانتقلت البيروقراطية والشخصانية والهيمنة والمحاصصة لجسم النظام السياسي الفلسطيني، كذلك طرأ تحول في مصدر الشرعية، فبعد إنشاء السلطة الفلسطينية تحولت الشرعية من المصدر الثوري إلى المصدر النيابي وذلك تم بعد إجراء انتخابات 1996م"³².

"عملت السلطة الفلسطينية ضمن التزامات دولية وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية وأهمها اتفاق أوسلو عام 1993م، والذي وصفه موقعوه بأنه سيئ، حيث وصفه الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في خطاب ألقاه في مخيم جباليا للاجئين في قطاع غزة عند عودته إلى التراب الفلسطيني بموجب اتفاق أوسلو، قال: "أنا أعرف أن عدداً منكم هنا يرون أن أوسلو اتفاقية سيئة. إنها اتفاقية سيئة، نعم. ولكنها أفضل ما يمكننا أن نحصل عليه"³³.

³¹ هلال ، جميل ، تكوين النخبة السياسية منذ نشوء الحركة الوطنية الفلسطينية إلى ما بعد قيام السلطة الوطنية . - ط1 .- رام الله: مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2002.ص61-62. بتصرف

³² مقابلة أجراها الباحث مع تيسير محيسن الخبير في الشؤون التنموية والسياسية، بتاريخ 2010/4/3م.

³³ Graham usher, Palestine in grisis: the Strangle for pace and political Independence after Oslo, Transnational Instute series (London: Pluto press, 1995), p,1.

أعطت اتفاقية أوسلو إسرائيل الحق في التدخل في عملية بناء النظام السياسي الفلسطيني، وذلك ضمن الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، فوفقاً للاتفاقيات الموقعة "يتألف عدد المجلس التشريعي من اثنين وثمانين نائباً، ثم وافقت إسرائيل على رفع هذا العدد إلى ثمانية وثمانون. أما المرشحون لإشغال مقاعد المجلس فيتعين أن تصادق عليهم إسرائيل"³⁴.

وأيضاً "حددت المادة 18 من اتفاقية واشنطن (أوسلو 2) بين الفلسطينيين والإسرائيليين بتاريخ 1995/9/28م، البند الرابع: "لا يجوز للمجلس التشريعي، ولا حتى لرئيس السلطة إصدار تشريعات تلغي القوانين السارية المفعول، أو الأوامر العسكرية الإسرائيلية، أو تلك التي تخالف الاتفاقيات المعقودة بين الطرفين. وكذلك البند السادس من نفس المادة السابقة أعطى للجانب الإسرائيلي في اللجنة القانونية المشتركة صلاحية الاعتراض على القوانين والتشريعات"³⁵.

أما فيما يتعلق بعملية البناء، فقد "اعتمدت السلطة الفلسطينية في فرض سلطتها على إقليمها على أساليب ووسائل وبنى مختلفة، أهمها: بناء قوة أمنية مسلحة كبيرة؛ وفرض احتكار شرعية استخدامها للعنف؛ الاعتماد على حركة فتح كقاعدة تنظيمية؛ والاستخدام السياسي لتوزيع الموارد التي بحوزتها؛ واستمالة بعض تشكيلات المجتمع المحلي والسعي للهيمنة على المنظمات الأهلية وتقليص استقلاليتها؛ واستخدام الصراع المستمر مع إسرائيل لتوطيد شرعيتها؛ والسعي لاحتواء وتحييد المعارضة، وإيواء شريحة واسعة من الانتلجنسيا"³⁶؛ والإعداد والتحضير لفوز قاعدتها التنظيمية في الانتخابات العامة والهيئات المحلية؛ والسيطرة على جزء هام من وسائل الإعلام المحلية"³⁷.

عملت السلطة الفلسطينية على بناء نظام سياسي فلسطيني، يكون نواة الدولة الفلسطينية الحديثة التي كان حسب اتفاقية أوسلو أن يعلن عنها في أيار/ مايو من العام 1999، فعملت على الفصل بين السلطات حيث "ضمن المشرع الفلسطيني في القانون الأساسي الفلسطيني بعض الأحكام التي تنظم قواعد الفصل بين السلطات حيث حدد الصلاحيات الرئيسية المناطة بكل من السلطة

³⁴ فرنسون، سمح،... مرجع سابق، ص 489.

³⁵ جمعة، محمد، حماس والدائرة العربية، ورقة عمل منشورة في كتاب قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها (2006-2007). - بيروت: مركز الزيتونة للدراسات، 2007. ص 77.

* يقول الدكتور نديم البيطار "الانتلجنسيا" تعطي ولاءها للأفكار والمعرفة، وتمثل الجانب الخلاق في الفكر الاجتماعي السياسي، إنها تراقب، تدرس وتتأمل وتنتظر وتحلل وتنشغل نقدياً بالأفكار والقيم والتصورات الأيديولوجية التي تجاوز المشاغل والمقاصد بالأفكار والتحليل الفكري والوقائع يكون منظوراً، والذي ينشغل فقط بالأفكار المعيارية والتقويمية يكون أخلاقياً، وهو يصبح جزءاً من الانتلجنسيا عندما يهتم بالوعين ويوحدهما في إطار يرفض الأوضاع القائمة عن طريق الفكر المنضبط والمنظم. الانتلجنسيا تتميز إذاً عن المثقفين الآخرين في كونها كما يقولون في بعض الأوساط الفكرية الفرنسية لا تشكل "كلاب حراسة" لهذه الأوضاع، للنظام القائم، لما هو موجود، بل بالأحرى قوة نضالية في خدمة ما يجب أن يكون. شبكة النبا المعلوماتية، مصطلحات ثقافية: الانتلجنسيا، 2010/1/20 منشورة على

<http://www.annabaa.org/nbanews/67/534.htm>

³⁷ جميل هلال، النظام السياسي... مرجع سابق، ص 81.

التشريعية، والسلطة القضائية، والسلطة التنفيذية، فقد أسند إلى السلطة التشريعية صلاحية: إقرار القوانين إضافة إلى الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية (مجلس الوزراء والجهاز التنفيذي)، وكذلك أسند إليها إقرار الموازنة العامة. في حين منح السلطة القضائية صلاحية الفصل في المنازعات، والرقابة على الأعمال الإدارية، للسلطات والأفراد. كما أسند القانون الأساسي للسلطة التنفيذية ممثلة في مجلس الوزراء الصلاحيات المتعلقة بالإشراف على جميع الأعمال التنفيذية الإدارية وإصدار اللوائح التنظيمية، وحفظ النظام العام والأمن الداخلي، وبلورة السياسات العامة وتنفيذها وجباية الأموال العامة وإعداد الموازنة وإنفاقها، وأسند للرئيس اختيار وتكليف رئيس مجلس الوزراء وإصدار القوانين المقررة من المجلس التشريعي وحق الاعتراض عليها خلال ثلاثين يوماً، وتعيين السفراء والمعتددين الفلسطينيين وقبول اعتماد السفراء والممثلين الأجانب، كما أعطى الرئيس حق تعيين كبار المسؤولين في السلطة ومنحه منصب القائد الأعلى، ومنحه حق إعلان حالة الطوارئ، وحق العفو الخاص على المحكومين. واعتبر القانون الأساسي رئيس الوزراء مسئولاً أمام رئيس السلطة، ومساءلاً في الوقت ذاته من المجلس التشريعي، واعتبر رقابة السلطة التشريعية على أعمال السلطة التنفيذية أمراً أساسياً³⁸.

³⁸ الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان، إشكاليات الفصل بين السلطات في النظام السياسي الفلسطيني: حالة السلطة القضائية، رام الله: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان، 2007، ص2.

المبحث الثاني: بيئة النظام السياسي الفلسطيني

تؤثر البيئة السياسية سلباً وإيجاباً على أي نظام سياسي في العالم، حيث تلعب مؤثرات كثيرة على قوة وضعف النظام، ومن أهم هذه المؤثرات: الدين، الثقافة السياسية، والجغرافيا السياسية، والتاريخ، والاقتصاد، وطبيعة المجتمع الذي يمثله هذا النظام. ولقد " تبلور النظام السياسي الفلسطيني بكل مكوناته، من مؤسسات وقوى سياسية خارج فضاء الدولة، وفي مجتمع سماته التشتت واللجوء في بقع جغرافية متعددة خارج فلسطين، الأمر الذي أدى إلى ارتهان النظام السياسي الفلسطيني في مختلف مراحل تطوره إلى المحددات الخارجية على المستويين الإقليمي والدولي"³⁹.

ويتميز المجتمع الفلسطيني عن كثير من المجتمعات في دول العالم في كونه " يتداخل الاجتماعي مع السياسي بشكل كبير، والحاضر مع الماضي، والديني مع القانوني. الفقر والبطالة والأسرة والانحراف والفساد وأشكال العلاقات العصبوية، وأشكال التكافل الاجتماعي الخ...كلها أمور ترتبط بالاحتلال، وبالتالي بالسياسة بشكل أو آخر. فحالة عدم الاستقرار التي تميز بها المجتمع الفلسطيني عبر تاريخه، وتداخل قضيته الوطنية مع القضايا العربية والإسلامية بفعل الجوار أو الانتماء أو تقاطع المصالح وحالة الشتات، يجعل كل ذلك من المجتمع الفلسطيني حالة خاصة"⁴⁰. فالاحتلال عمل وما زال يعمل على تمزيق التواصل الجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك عدم تواصل الداخل مع الخارج، وهذا بمجمله أعطى تداخلاً سياسياً واجتماعياً، وبيئة سياسية قد تؤثر على بنية وتماسك النظام السياسي الفلسطيني، وأضف إلى ذلك أهمية القضية الفلسطينية سياسياً وأيديولوجياً عند المواطن العربي والإسلامي مما يجعل منها قضية مركزية تهتم الجميع، وتدفع بمعظم الأطراف نحو التدخل والمشاركة في القرار السياسي الفلسطيني، لذلك "تتفرد الحالة الفلسطينية بالجمع والتوليفة الغربية بين الخصوصية والعالمية، فالامتداد الحضاري والتاريخي والجغرافي الذي ربط فلسطين في الإطار الإنساني العالمي، جعل منها بوتقة لتلقي المؤثرات الخارجية وطبعها بقدر كبير من السمات العامة، ومن ناحية أخرى الخصوصية التي ميزت فلسطين كونها على امتداد التاريخ كانت عرضة للغزوات الخارجية والاحتلال، وحال دون

³⁹ مطر، محمد عبد الله ، ..مرجع سابق.

⁴⁰ أبراش، إبراهيم ، المجتمع الفلسطيني من منظور علم الاجتماع السياسي..- غزة: مكتبة ومطبعة دار المنارة، 2004. ص3.

قيام دولة ذات كيان سياسي مستقل، حتى يومنا هذا وذلك بسبب الاحتلال المتواصل للأرض والإنسان الفلسطيني⁴¹.

يعد النظام السياسي الفلسطيني نظام سياسي ناشئ، في ظل احتلال إسرائيلي بغرض، وفي ظل تدخلات دولية وإقليمية في القرار الفلسطيني، نشأت حركة وطنية فلسطينية في بيئة سياسية تداخلت الجغرافيا مع التاريخ، وغابت الثقافة السياسية، وتبع الاقتصاد الفلسطيني إلى إسرائيل، وسادت الزبائنية والجهوية من مجتمع يتميز بالسلطة الأبوية، "لذلك اعتمدت إسرائيل سياسة كولونيالية تجاه المناطق المحتلة قوامها السيطرة الاقتصادية غير المباشرة، وإن أصحاب رؤوس الأموال الإسرائيليين والمؤسسة الأمنية الإسرائيلية باتوا يفضلون على ضوء الانتفاضة، استخدام الوسائل الاقتصادية، وليس العسكرية، للمحافظة على تبعية اقتصاد المناطق الفلسطينية للاقتصاد الإسرائيلي، وتكرس ذلك في اتفاق أوسلو وبشكل أوضح في بروتوكول العلاقات الاقتصادية الذي وقع بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في باريس في 29 نيسان/إبريل 1994م"⁴².

كل ذلك دفع النظام السياسي الفلسطيني ليكون نظاماً سياسياً تابعاً لدولة إسرائيل، وهذا أعاق بناء المؤسسات السياسية والاقتصادية الوطنية، والتي تهيئ بيئة سياسية لبناء نظام سياسي قوي، حتى جاءت انتفاضة الأقصى عام 2000، والتي تعتبر "من أهم الأحداث التي تركت بصمتها على المجتمع الفلسطيني على كافة المستويات، حيث لم تقتصر النتائج المأساوية للانتفاضة على ما قامت به إسرائيل من تجريف وهدم للأرض والبيوت وتقتيل للبشر، بل زعزعت الأسس الاقتصادية والسياسية للمجتمع الفلسطيني حيث زادت البطالة بنسبة مهولة وانتشر الفقر، وتدهورت الحالة الصحية، وتخلخت القيم وأنماط السلوك الاجتماعي، بالإضافة إلى تدمير النظام السياسي ومؤسسات السلطة"⁴³.

وترى الدراسة أن بيئة النظام السياسي الفلسطيني لم تكن في أي زمن من الأزمان صالحة لبناء مؤسساتية سياسية كون الاحتلال سمة تميز هذا النظام، والتبعية له في شتى المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية والإعلامية للاحتلال الإسرائيلي، وحتى بعد تأسيس السلطة الفلسطينية التزم النظام السياسي الفلسطيني المتمثل بمنظمة التحرير الفلسطينية، بالتزامات واتفاقات مع إسرائيل جعلت من النظام السياسي الفلسطيني تابع وأسير للإرادة الإسرائيلية والإقليمية والدولية، وارتبط بمساعدات ومنح سياسية أكبر منها اقتصادية وإنسانية، كذلك الجغرافيا لم تساعد

⁴¹ شراب، ناجي صادق، الإصلاح والديمقراطية والحكم الرشيد: دراسة منهجية مفاهيمية في النموذج الفلسطيني، ص11. (دراسة غير منشورة).

⁴² هلال، جميل، النظام السياسي ... مرجع سابق، ص155.

⁴³ أبراش، إبراهيم، المجتمع الفلسطيني ... مرجع سابق، ص131.

النظام السياسي الفلسطيني كون الأرض الفلسطينية التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية ضمن اتفاقات أوسلو لم تكن متواصلة جغرافياً، حيث أعطى ذلك الاحتلال مساحة للتدخل والتداخل في الشأن الفلسطيني، وأخرج نظاماً سياسياً ضعيفاً، إضافة إلى أسباب أخرى مثل الفساد المالي والإداري والأخلاقي، وذلك مثبت في تقرير هيئة الرقابة الإدارية والمالية لعام 1996م.

وتضيف الدراسة أهمية غياب الثقافة السياسية وتأثير ذلك على بناء نظام سياسي قوي، يحقق أركان الدولة الفلسطينية المنشودة، حيث تسود الثقافة الحزبية المنغلقة على الذات حتى أصبح كل حزب سياسي يشكل نظاماً سياسياً مستقلاً، ففوضى الأنظمة السياسية وعدم توافق أهدافها وبرامجها، وعدم استقلالية قراراتها، والتدخلات الإقليمية والدولية، جعل من بيئة النظام السياسي الفلسطينية بيئة غير صالحة، لذا خرج نظاماً سياسياً ضعيفاً ومأزوماً.

المبحث الثالث: سمات النظام السياسي الفلسطيني

يتسم النظام السياسي الفلسطيني بخصوصية تجعل منه نظاماً سياسياً خاصاً سواء من حيث البنية المؤسساتية، أو من حيث العلاقة مع المؤسسات السياسية، أو من منظور السلطات والصلاحيات التي تمارسها هذه المؤسسات، وأيضاً من تطور الدور الذي تلعبه هذه التنظيمات والقوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، وتأتي هذه الخصوصية من استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، الأمر الذي أوجد معضلة أساسية تمثلت في أمرين رئيسيين:

الأول: الحاجة لبناء كينونة سياسية فلسطينية بوصفها إطاراً سياسياً بعيد عن الشخصانية الفلسطينية.
الثاني: القدرة على المزوجة ما بين السلطات والصلاحيات التي تمارسها أي حكومة في ظل الاحتلال، وقد فرض ذلك "سمات وخصائص النضال والتحرر وهيمنة الزعامات الفردية العائلية أو الثورية، وغلبة واستمرار البنى الاجتماعية والاقتصادية التقليدية"⁴⁴.

ستتناول الدراسة سمات النظام السياسي الفلسطيني بعد قيام السلطة الفلسطينية عام 1994م، ويتطرق إلى سماته بعد دخول حركة المقاومة الإسلامية (حماس) المعترك السياسي، وحصولها على أغلبية نيابية في المجلس التشريعي الفلسطيني عام 2006م.

أولاً: سمات النظام السياسي الفلسطيني بعد قيام السلطة الفلسطينية عام 1994م:

تعد تلك المرحلة من أهم المراحل لبناء النظام السياسي الفلسطيني على الأرض الفلسطينية، ولكنها تجربة تأثرت بالتجربة التي سبقتها وهي تجربة منظمة التحرير الفلسطينية، حيث "نشأ وتبلور النظام السياسي الفلسطيني خارج الوطن وتأثرت رموزه وقياداته بالأنظمة العربية الشمولية أو التسلطية، إضافة إلى ظروف نشوء السلطة الفلسطينية التي تشكلت كسلطة انتقالية مكبلة بكثير من الالتزامات السياسية على أرض لم يتم استكمال تحريرها من المحتل، نجد في كثير من الأحيان أن القيادة السياسية الفلسطينية لم تعط الأولوية اللازمة لبناء مؤسسات دولة تقوم على المهنية وتحقيق سيادة القانون، وإنما أعطت في أغلب الأحيان للمسيرة السياسية، وتثبيت سلطة الحزب الحاكم"⁴⁵.

⁴⁴ شراب، ناجي صادق، الإصلاح... مرجع سابق، ص11.
⁴⁵ منظمة الشفافية الدولية، نظام النزاهة الوطني: تجربة السلطة الوطنية الفلسطينية 2009، ص28.

ولعل أبرز سمات النظام السياسي الفلسطيني والمؤسساتية السياسية في تلك المرحلة ما أجمله الدكتور ناجي صادق شراب في النقاط التالية:

- 1- إدارة المؤسسات الفلسطينية من خلال اعتماد معايير، تقوم على الذاتية والشخصانية والتنظيمية في التعيين والتقييم، في ظل غياب للمعايير الموضوعية أو العقلانية، وهذا يتسبب في خلق حالة من التضخم المؤسساتي، ويفقد المؤسسات الفلسطينية القدرة على التكيف، واستيعاب المستجدات، الداخلية والخارجية، وهذا يلقي بتداعياته على عملية صناعة القرار السياسي، والتي تتخذ بعيداً عن المؤسساتية السياسية، وتصاغ وفقاً لرؤية القائد أو الرئيس.
- 2- التداخل والتشابك بين المؤسسة كإطار تنظيمي وأسلوب إجرائي وبين الأشخاص الذين يتولون إدارتها، مما يفقدها القدرة على الذاتية والاستقلالية، وتعزز من سيطرة الثقافات الفردانية والشخصانية على الثقافة المؤسساتية مما يفقدها القدرة على التماسك.
- 3- إثارة الصراعات والانقسامات داخل النخبة السياسية الواحدة للحيلولة دون ظهور مراكز التأثير أو بروز تكتلات قوية.
- 4- عدم الفصل بين الذمة المالية للقائد، والذمة المالية للمؤسسة مما يفقدها القدرة على الاستقلالية ويخضعها لتبعية القائد.
- 5- إدارة الخلافات بعيداً عن الأطر المؤسساتية بالاعتماد على الأساليب التقليدية كالتراضي أو الانشقاق مما يعقد قدرة المؤسسة على خلق أدوار ووظائف جديدة ومن ثم يفقدها القدرة على التكيف.
- 6- الاعتماد على الولاءات التقليدية والذاتية والشخصانية بدل من الاعتماد على الولاءات العقلانية التي تعتمد عليها المؤسسة، وهذا من شأنه أن يعمق من تواجد المؤسسات التقليدية بجوار المؤسسات السياسية، واستدعاء دورها كلما اقتضت الحاجة.
- 7- التعددية المؤسساتية، وإن بدت هذه السمة إيجابية في ظاهرها وشكلها، إلا أن التعددية تتمثل في قدم مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وأضيف لها مؤسسات السلطة الفلسطينية بمؤسساتها التنفيذية والتشريعية والقضائية، مما أوجد معه قدراً كبيراً من التداخل والتشابك، الذي يصل أحياناً إلى حد التصارع والتنازع في الاختصاصات، وفي حدود هذه الصلاحيات على المواطن الفلسطيني في الداخل والخارج.
- 8- الازدواجية أو الثنائية المتصادمة: وتبرز هذه الازدواجية على مستوى السلطة الواحدة ذاتها كالسلطة ما بين مؤسسة الرئاسة ومؤسسة رئاسة الوزراء المستحدثة.
- 9- تزايد دور المؤسسة العسكرية والبيروقراطية في عملية صنع السياسة.

- 10- ضعف مؤسسات المجتمع المدني مقارنة بالمؤسسات السياسية، وتبعيتها للحزب الحاكم مما يفقدها دورها في أن تكون وسيطاً لخدمة الوطن والمواطن.
- 11- ازدواجية الشرعية الثورية والشرعية العقلانية، مما أدى إلى تزايد دور المؤسسة السياسية المدنية.
- 12- ضعف الأساس الدستوري القضائي والقانوني الذي تستند عليه العملية المؤسساتية، مما انعكس على فقدان أو ضعف الصلاحيات والسلطات التي تمارسها.
- 13- ضعف أداء المؤسسة السياسية، وتراجع دورها في الاستجابة للمطالب والاحتياجات المتزايدة لأسباب كثيرة، منها انتشار الفساد المالي والإداري والوظيفي وفقدان الموارد الذاتية.
- 14- الاستقطاب المؤسساتي بمعنى سيطرة التنظيم المهيمن على معظم المؤسسات السياسية كالسلطة التنفيذية أو السلطة التشريعية، مما يفقد المؤسساتية القدرة على التمثيل السياسي لكافة القوى السياسية ومما يضعف شرعيتها ودرجة تمثيلها⁴⁶.

ويضيف جميل هلال بعض السمات التي يتميز بها النظام السياسي الفلسطيني لعل أبرزها:

- 1- " بناء قوة أمنية للمحافظة على أمن الإسرائيليين (وفق نص اتفاق أوسلو 2).
 - 2- استناد السلطة إلى قاعدة تنظيمية (حركة فتح)، حيث تشكل فتح الركيزة الرئيسية للسلطة الفلسطينية وإلى نظامها السياسي.
 - 3- إعادة إنتاج خطاب الحوار الوطني والوحدة الوطنية.
 - 4- تراجع تأثير اليسار في الحقل السياسي الوطني⁴⁷.
- أما رأي حركة فتح والتي تعتبر العمود الفقري للنظام السياسي الفلسطيني كونها تهيمن على هذا النظام منذ وقت طويل، ولذلك هي تدافع عنه، حيث يرى الدكتور فيصل أبو شهلا النائب عن حركة فتح في المجلس التشريعي الفلسطيني، "بأن النظام السياسي الفلسطيني بعد وقبل أوسلو كان من سماته التعددية السياسية والديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان"⁴⁸.

ترى الدراسة أن ما ذهب إليه النائب عن حركة فتح الدكتور فيصل أبو شهلا ليس دقيقاً، فمن ناحية أن النظام السياسي الفلسطيني في تلك المرحلة يتسم بالتعددية السياسية، ولذلك فإن التعددية السياسية التي كانت سائدة حينها هي تعددية شكلية تستمد حركة فتح منها شرعية سياسية،

⁴⁶ شراب، ناجي صادق، الإصلاح... مرجع سابق، ص20-21. بتصرف

⁴⁷ هلال، جميل، النظام السياسي... مرجع سابق، ص81-102.

⁴⁸ مقابلة أجراها الباحث مع النائب عن حركة فتح الدكتور فيصل أبو شهلا بتاريخ 2010/4/3م.

والدليل على ذلك سيطرة حركة فتح المطلقة على مفاصل النظام السياسي الفلسطيني، ومؤسساته السياسية، أم ما يتعلق بالديمقراطية، فتري الدراسة أنها ديمقراطية ناقصة، فالسلطة الفلسطينية عقدت انتخابات عام 1996م، وتوقفت عجلة الديمقراطية حتى عام 2006م.

ولكن كانت هناك ثقافة ديمقراطية داخل النقابات والجامعات، أما عند الحديث عن سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، فإن النظام السياسي الفلسطيني عانى كثيراً جراء انتهاك حقوق الإنسان وسيادة القانون، والتي دفع الشارع الفلسطيني ثمناً باهظاً جراء عملية الانفلات الأمني، وهذا ما عبرت عنه مؤسسات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية.

لكن الدراسة تتفق مع ما ذهب إليه الدكتور ناجي شراب والباحث جميل هلال في سمات النظام السياسي الفلسطيني، ولكن هذا لا يمنع وجود إرهابات لإصلاح النظام السياسي الفلسطيني، كونه أصبح مطلباً شعبياً ودولياً، حيث ضغط الاتحاد الأوروبي على السلطة الفلسطينية كما نشرت صحيفة الحياة اللندنية بتاريخ 2002/6/2م، وثيقة الاتحاد الأوروبي بشأن الإصلاح في السلطة الفلسطينية جاء فيها "إن مساعدة الاتحاد الأوروبي للسلطة كانت مشروطة باستمرارها في بذل الجهود لتحسين القيادة الجيدة، وفرض سيادة القانون، والأداء الأفضل في موازنتها وفي السياسة المالية، وزيادة الشفافية في الإدارة العامة والإدارة المالية"⁴⁹. وكذلك يأتي استحداث منصب رئيس الوزراء عام 2003م في ذلك السياق.

وتضيف الدراسة بعض السمات التي توصلت إليها بعد قراءة مستفيضة لموضوع البحث وهي:

- 1- تأثير الجغرافيا السياسية على مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني، نتيجة عدم تواصل الضفة الغربية مع قطاع غزة جغرافياً.
- 2- تباين التكوين الفكري والثقافي والاقتصادي بين سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، مما قد ينعكس على التفاوت في بنية المؤسسات السياسية وخصوصاً فيما يتعلق بدور المؤسسات المجتمعية ودور الثقافة المدنية، ومما قد ينعكس على مستوى النخب السياسية على مستوى كل تنظيم في الضفة والقطاع.
- 3- التبعية السياسية والاقتصادية الكبيرة للمجتمع الدولي والمحيط الإقليمي، حيث يعطي ذلك مساحة للجميع في التدخل في آلية عمل المؤسسات السياسية الفلسطينية.
- 4- صعوبة المزوجة بين الشرعية الثورية والشرعية السياسية، كون النظام السياسي الفلسطيني ما زال تحت الاحتلال.

⁴⁹ صحيفة الحياة اللندنية، 2002/6/2م.

- 5- تنامي ثقافة الاستهلاك، وغياب ثقافة الإنتاج في المؤسسات السياسية الفلسطينية، مما قد ينعكس على ثقافة المسؤولية والمساءلة.
- 6- ضعف ثقافة المواطنة والانتماء عند المجتمع الفلسطيني، بسبب ضعف البنية الحزبية الفلسطينية.
- 7- غياب ثقافة الديمقراطية ابتداءً من الأسرة، حيث تسود السلطة الأبوية الجبرية لدى النظام العشائري في المجتمع الفلسطيني، وغلبة التكوينات الاجتماعية التقليدية على بنية النظام ومؤسساته.
- 8- ثقافة الاستبداد واحتكار القرار السياسي فردياً وتنظيماً داخل الحركة الوطنية الفلسطينية منذ نشأتها وحتى يومنا هذا، وهي تقوم على نفي الآخر، وتقويض نجاحات الآخر، وما لذلك من أثر على غياب الشراكة السياسية التي من خلالها نستطيع بناء مؤسساتية سياسية قوية وناجحة.
- 9- غياب الثقة السياسية بين النخب السياسية والحاكمة، بسبب عدم التفاعل والتواصل بين هذه النخب.

مما سبق ترى الدراسة أن بناء نظام سياسي فلسطيني ديمقراطي، يكون الشعب هو مصدر السلطات فيه كما حددها القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لعام 2005م، يحتاج إلى ثقافة سياسية، وتربية حزبية، وتعددية سياسية، وشراكة سياسية بين القوى والأحزاب والمجتمع المدني، تقوم على أساس شراكة حقيقية وليس محاصصة حزبية ووظيفية، وكذلك يحتاج إلى قرار وطني مستقل، تكون المصلحة الوطنية الفلسطينية العليا هي أهم سماته ومحدداته، مع مراعاة النظام الدولي والإقليمي، في حدود لا تتناقض وهذه المصالح.

وتؤكد الدراسة على التأكيد على الشرعية الثورية بموازاة الشرعية السياسية، على الرغم من صعوبة المزاجية في هذه المرحلة بالذات، ولكن هذا يأتي من أن الصراع مع إسرائيل هو صراع عقائدي انطلاقاً من قوله تعالى:

" لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُمْ مَوَدَّةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَسِيصِينَ وَرُهْبَانًا وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ"⁵⁰.

⁵⁰ سورة المائدة: 83.

لذا ترى حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بأنها صاحبة مشروع إصلاح، وبذلك دخلت العملية الانتخابية ضمن قائمة التغيير والإصلاح، في مواجهة حالة الفساد التي ظهرت في المرحلة التي سبقت انتخابات عام 2006م.

ويقول فوزي بروهوم القيادي في حركة المقاومة الإسلامية (حماس): " إن أهم إنجازات حماس بعد فوزها في الانتخابات التشريعية عام 2006م على صعيد النظام السياسي الفلسطيني، هو اعتماد مبدأ الشفافية، ومحاربة الفساد"⁵¹.

ثانياً: سمات النظام السياسي الفلسطيني بعد فوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس):

كشفت نتائج الانتخابات التشريعية الثانية عام (2006م)، والتي حققت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) فوزاً ساحقاً، ضعف النظام السياسي الفلسطيني، حيث أصبح للشعب الفلسطيني قيادتان هما، منظمة التحرير الفلسطينية وتسيطر عليها حركة فتح، والسلطة الفلسطينية وتتقاسمها حركة حماس مع حركة فتح، حيث تسيطر حركة حماس على المجلس التشريعي وبذلك تشكل الحكومة الفلسطينية، بينما حركة فتح تسيطر على مؤسسة الرئاسة.

" ولعل تداخل الصلاحيات بين مؤسسة الرئاسة والحكومة كان موجوداً من قبل، بين الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات من جهة، وبين رئيس حكومته محمود عباس، الذي قدم استقالته بسبب عدم قدرته على الاستمرار في عمله، لتدخل الرئاسة في صلاحياته، كذلك الأمر مع خليفته أحمد قريع، الذي هدد بالاستقالة عدة مرات قبل وفاة عرفات"⁵²، إلا أن هذه الخلافات كانت داخل حركة فتح، أما حركة حماس فقد طفت على السطح قضية التداخل في الصلاحيات بشكل كبير⁵³.

وترى الدراسة أن هذا التصادم في الصلاحيات، وما يصاحبه من اختلاف في البرامج والرؤى السياسية والأيدولوجية، أنشأ علاقة ملتبسة بين مكونات النظام السياسي الفلسطيني، وصلت إلى درجة الانفجار والاقত্তال الداخلي.

⁵¹ مقابلة أجراها الباحث مع الناطق الإعلامي باسم حركة حماس الدكتور فوزي بروهوم بتاريخ 2010/2/17م.

⁵² توفل، أحمد سعيد، إصلاح النظام السياسي الفلسطيني، صحيفة الغد الأردنية، 2006/6/1،

<http://www.alghad.com/?news=98040>

⁵³ المرجع السابق.

وتضيف الدراسة أهمية المحدد الإقليمي والدولي وتدخلاتهم في الشأن الفلسطيني، وفرضهم شروطاً على حركة حماس والتي عرفت بشروط الرباعية الدولية، وفرض المجتمع الدولي حصاراً سياسياً واقتصادياً على الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ويؤرخ النائب أشرف جمعة عن كتلة فتح البرلمانية لمرحلة ما بعد فوز حركة حماس، " بان النظام السياسي الفلسطيني لم يشهد أي تغييرات تذكر، فالسلطة التنفيذية بقيت كما هي، والحزبية المقيّنة تستخدمها حماس في التعيينات والترقيات، والأجهزة الأمنية تمارس نفس سلوك من سبقها"⁵⁴. ويضيف أشرف جمعة "أن النظام السياسي الفلسطيني بعد حماس، وبفعل الحصار الدولي وغياب الخبرة والتجربة عند حماس تأزم أكثر من السابق"⁵⁵.

ترى الدراسة أن هناك توافقاً بين حركتي فتح وحماس في أن النظام السياسي الفلسطيني لم يشهد أي تغييرات تذكر من حيث الشكل، وهذا أيضاً ذهب إليه كلاً من القيادي في حركة حماس سامي أبو زهري والمستشار السياسي لرئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية، يوسف رزقة.

فالدكتور سامي أبو زهري " يؤكد على أن دخول حماس في المعترك السياسي جاء بعد أن أصبح النظام السياسي الفلسطيني أمر واقع، ولذلك دخلت حماس النظام السياسي الفلسطيني، وحققت فوزاً كبيراً في الانتخابات التشريعية، وبعد أربع سنوات من الحكم يضيف أبو زهري أن النظام السياسي الفلسطيني من حيث هيكلية النظام السياسي الفلسطيني لم يطرأ عليه أي تغيير، فبقيت المؤسساتية السياسية كما هي، ولكن على صعيد المشروع السياسي طرأ هناك تغييرات جذرية أثرت إيجاباً على النظام السياسي الفلسطيني، السلطة الفلسطينية قامت على أساس المفاوضات وقمع المقاومة، بينما فوز حماس عمل على رفض المفاوضات والتطبيع وحماية مشروع المقاومة، والقضاء على الفساد والمحسوبية، إضافة إلى خدمة الشعب الفلسطيني، وأسلمة المجتمع"⁵⁶. بينما يوصل الدكتور يوسف رزقة المستشار السياسي لرئيس الحكومة الفلسطينية في قطاع غزة، بأن النظام السياسي الفلسطيني كمكونات أكاديمية وقانونية مقررة عبر المجالس التشريعية، لم يحدث فيه تغيير لأنه يحتاج إلى حكومة فاعلة وبرلمان فاعل وإلى آليات عمل كالاستفتاء، وقراءة البعد القانوني، فخلال الأربع سنوات لم تتمكن حماس من هذه الآليات التي تساعد في تغيير النظم

⁵⁴ مقابلة أجراها الباحث مع النائب عن حركة فتح اشرف جمعة، بتاريخ 2010/3/29م.

⁵⁵ المرجع السابق.

السياسية، لكن من الناحية العملية أصبح هناك تغيير، فالنظام السياسي كان يقوم على الحزب الواحد (حركة فتح)، بينما اليوم أصبح يقوم على أساس تعددية سياسية عريضة⁵⁷.

ويضيف الدكتور يوسف رزقة " أنه على المستوى السياسي طرأ تغيير على النظام السياسي الفلسطيني منذ فوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بالانتخابات التشريعية عام 2006، حيث كان يقوم النظام السياسي الفلسطيني على قاعدة اتفاقية أوسلو، والتي تربط النظام السياسي الفلسطيني بإسرائيل، والدول المانحة، وفوز حماس أحدث هزة سياسية لأوسلو والتزاماته، ووضعت بجانبه خيار رعاية المقاومة وحماتها، مما دفع الرباعية الدولية إلى فرض شروط مجحفة مقابل التعامل مع الحكومة الفلسطينية⁵⁸.

ويضيف النائب عن كتلة فتح البرلمانية الدكتور فيصل أبو شهلا في سمات النظام السياسي الفلسطيني ما بعد فوز حماس، هو عدم اعتراف حماس بمنظمة التحرير الفلسطينية كمثل شرعي ووحيد، وعدم التزام حماس بالاتفاقيات السابقة التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية، وهي بذلك تخالف النظام الديمقراطي، وهنا حماس خالفت هذا النظام بعدم اعترافها بالاتفاقيات الموقعة مما أدخل العمل السياسي الفلسطيني في أزمات وتناحرات وعدم قدرة على القيام بالمسؤوليات تجاه احتياجات المواطن. حتى وصلت إلى استعمال القوة المسلحة لحسم الخلافات (بالانقلاب) الذي حدث يوم 14 حزيران (يونيه)/2007م⁵⁹.

أما عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني وليد العوض فقد أضاف "أن فوز حركة حماس كان يمكن أن يشكل توازن في النظام السياسي الفلسطيني، ولكن حماس استخدمت هذا الفوز لتعزيز سيطرتها على النظام السياسي، مما أحدث إرباكاً وهدد بضرب منجزات بلورة نظام سياسي فلسطيني، أيضاً حركتنا حماس وفتح لم تجيدا الانتقال من المعارضة إلى السلطة والعكس لحركة فتح، وأضاف العوض أن حماس لا تؤمن بالشراكة حتى بالحدود الدنيا، لأن المعايير التي حكمت هذا السلوك هي معايير إقصائية لا تقبل بالآخر⁶⁰.

⁵⁷ مقابلة أجراها الباحث مع الدكتور يوسف رزقة المستشار السياسي لرئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية، بتاريخ 2010/4/29م.

⁵⁸ المرجع السابق.

⁵⁹ مقابلة أجراها الباحث مع النائب عن حركة فتح الدكتور فيصل أبو شهلا بتاريخ، 2010/4/3م.

⁶⁰ مقابلة أجراها الباحث مع القيادي في حركة حماس الدكتور سامي أبو زهري بتاريخ 2010/4/12م.

تخلص الدراسة بعد سلسلة المقابلات التي أجراها الباحث والدراسات التي تناولت الموضوع، وبحكم معايشة الباحث للمرحلة يخرج فيما يلي:
تقسم الدراسة سمات النظام السياسي الفلسطيني إلى قسمين رئيسيين هما:

الأول: السمات الايجابية للنظام السياسي الفلسطيني بعد فوز حركة حماس:

إن أبرز السمات التي أدخلتها حركة المقاومة الإسلامية (حماس) على النظام السياسي الفلسطيني بعد فوزها بالانتخابات التشريعية عام (2006م) هي:

- 1- إعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية وإعادتها إلى عمقها العربي والإسلامي.
- 2- الدخول في شراكة سياسية مع حركة فتح وباقي القوى الوطنية ضمن مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني، وتدابير ذلك الايجابية على قوة وبينة تلك النظام.
- 3- إصلاح المؤسسات السياسية الفلسطينية من ظواهر الفساد والمحسوبية والبيروقراطية.
- 4- شرعة المقاومة من قبة البرلمان، عبر سن قانون حماية المقاومة.⁶¹
- 5- نجحت حماس من تقديم نموذج من الشفافية والنزاهة في سياسة التعيينات والترقيات داخل الجهاز البيروقراطي - المدني - الفلسطيني.
- 6- الحفاظ على حالة من الهدوء والأمن في قطاع غزة بعد الأحداث المؤسفة في حيران (يونيه/2007م).
- 7- ضبط عمل الأجهزة الأمنية في ثلاث أجهزة تخضع جميعها لإمرة وزير الداخلية والأجهزة هي: الشرطة الفلسطينية-الأمن الوطني-الأمن الداخلي.

الثاني: السمات السلبية للنظام السياسي الفلسطيني بعد فوز حركة حماس:

قبل الحديث عن السمات السلبية ينبغي الإشارة إلى أن تمسك حماس بالثوابت الوطنية، ورفضها لشروط الرباعية الدولية، دفع المجتمع الدولي إلى فرض حصار سياسي واقتصادي على الشعب الفلسطيني، لذا قد لا يكون من الإنصاف التعامل مع مقاييس عامة لقياس تجربة حماس في الحكم، وتحديد سمات النظام السياسي الفلسطيني، وقد ندخل في جدلية هل الحصار سمة ايجابية أم سلبية، لأنه لو اعتبرنا أن الحصار والعدوان من العدو هو شيء طبيعي لشعب

⁶¹ للإطلاع على نص قانون حماية المقاومة راجع الملحق (رقم 1).

تحت الاحتلال، فتكون محاربة هذا الحصار عبر كافة أشكال المقاومة هي من الايجابيات التي تسجل لحركة حماس، أما الصورة الأخرى تتمثل في اعتبار أن نتائج الحصار المؤلمة على الشعب الفلسطيني وارتفاع معدلات البطالة، وزيادة نسبة الفقر، هي سمات سلبية لفوز حماس. فالدراسة تنطلق من أن النظام السياسي الفلسطيني هو نظام سياسي تحت الاحتلال، والتعامل المنطقي الذي كفلته المواثيق الدولية هو مقاومة الاحتلال، لذا ستركز على سلبيات بعيدة عن الاحتلال الإسرائيلي، ومنها:

- 1- الدم الفلسطيني خط أحمر، تم تجاوزه في الأحداث المؤسفة التي وقعت بين حركتي فتح وحماس في منتصف حزيران (يونيه)/2007م.
- 2- الحزبية المقيتة في سياسة التعيين في الأجهزة الأمنية، وما لذلك من تداعيات خطيرة على مستقبل عمل هذه الأجهزة.
- 3- تأثر العلاقات الاجتماعية في قطاع غزة والضفة الغربية نتيجة للانقسام الفلسطيني.
- 4- حالة الاستقطاب الحاد بين حركتي فتح وحماس، في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- 5- فشل القانون الأساسي في معالجة الإشكاليات التي طرأت بعد فوز حماس، حيث فسر كل طرف المواد الدستورية حسب ما ترتأيه مصالحه.
- 6- النزعة الثأرية والإحلالية عند النخب السياسية، حيث غلبت المصالح الحزبية والشخصية عند النخب السياسية على القضايا الوطنية.

الفصل الثالث: رؤية وموقف حركة حماس من النظام السياسي الفلسطيني

المبحث الأول: رؤية حركات الإسلام السياسي للنظم والمفاهيم السياسية

المبحث الثاني: موقف حماس من النظام السياسي الفلسطيني قبل المشاركة السياسية.

المبحث الثالث: موقف حماس من النظام السياسي الفلسطيني بعد المشاركة السياسية.

التمهيد:

تعرف حركة حماس في ميثاقها بأنها "جناح من أجنحة الإخوان المسلمين بـفلسطين. وحركة الإخوان المسلمين تنظيم عالمي، وهي كبرى الحركات الإسلامية في العصر الحديث، وتمتاز بالفهم العميق، والتصور الدقيق والشمولية التامة لكل المفاهيم الإسلامية في شتى مجالات الحياة، في التصور والاعتقاد، في السياسة والاقتصاد، في التربية والاجتماع، في القضاء والحكم، في الدعوة والتعليم، في الفن والإعلام، في الغيب والشهادة وفي باقي مجالات الحياة"⁶²

لذلك قد تتسجم رؤية حركة المقاومة الإسلامية (حماس) للنظام السياسي الفلسطيني، وللمفاهيم السياسية المعاصرة من رؤية أشمل وأعم، وهي رؤية جماعة الإخوان المسلمين العالمية، مع مراعاة خصوصية الحالة الفلسطينية، ولذلك تنطلق حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في رؤيتها من زاويتين: الأولى دينية والثانية: سياسية، وقد حدد ميثاق حماس في مادته السادسة والعشرين علاقته بمنظمة التحرير الفلسطينية، وكون ميثاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس) انطلق عام 1988م، وحينها لم تكن السلطة الفلسطينية موجودة، فلذلك بنت حماس مواقفها وعلاقتها مع السلطة الفلسطينية من منطلقات سياسية، فحركة حماس رفضت أوصلو، ولذلك رفضت مشروع الحكم الذاتي الفلسطيني، والذي اعترفت بموجبه منظمة التحرير الفلسطينية بدولة إسرائيل، واعترفت إسرائيل في المقابل بمنظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك رفضت حماس الدخول في المؤسساتية السياسية الفلسطينية، وبدأت العلاقات المتوترة بين حركة حماس والسلطة الفلسطينية حتى وصلت إلى الاشتباك العسكري، فقد "ظهر الخلاف أول مرة أثناء أحداث مسجد فلسطين الشهيرة عام 1996م، والتي راح ضحيتها العديد من الأرواح البريئة. وتبادل الطرفان الاتهامات وقامت السلطة بالكثير من الاعتقالات لقادة حماس ومنهم د. عبد العزيز الرنتيسي ومحمود الزهار والكثيرين، وما لبث أن تدخل العديد لتلطيف الأجواء وعودة الإنساجم والوحدة للطرفين"⁶³. وبعد اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000م، أخذت العلاقة بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس منحى آخر، وتوحدت الجهود في مقاومة الاحتلال، حتى دخلت حماس المعترك السياسي وأصبحت جزءاً من النظام السياسي الفلسطيني عبر انتخابات حرة ونزيهة عام 2006م.

⁶² موقع إسلام أون لاين، ميثاق حركة المقاومة الإسلامية حماس، المادة الثانية، 2010/2/22م.

<http://www.islamonline.net/Arabic/doc/2004/03/article11.SHTML>

⁶³ الشويكي، زهير، حماس بين الصراع مع فتح والولاء لإيران وسوريا.. الخاسر الأكبر. - صحيفة الصباح: (19/1/1429هـ)، منشور على موقع جريدة الصباح بتاريخ 2010/6/26م.

<http://www.alsbah.net/mynews/modules.php?name=News&file=article&sid=10716>

وسوف تتناول الدراسة في هذا الفصل ثلاثة مباحث وهي على النحو التالي:

المبحث الأول: رؤية حركات الإسلام السياسي للنظم والمفاهيم السياسية

المبحث الثاني: موقف حماس من النظام السياسي الفلسطيني قبل المشاركة السياسية

المبحث الثالث: موقف حماس من النظام السياسي الفلسطيني بعد المشاركة السياسية.

المبحث الأول: رؤية حركات الإسلام السياسي للنظم والمفاهيم السياسية

قبل تناول رؤية حركات الإسلام السياسي للنظم والمفاهيم السياسية، لابد من معرفة مفهوم الإسلام السياسي، حيث اتسعت دائرة استخدامه في تاريخنا المعاصر، وآثار استخدامه رفض وقبول العديد من القادة والكتاب والمتقنين والعلماء الذين ينتمون ويمثلون المدرسة الإسلامية في التاريخ المعاصر. ولعل "أول من استخدم هذا المصطلح هو هتلر، حين التقى الحاج أمين الحسيني مفتي فلسطين آنذاك، إذ قال له: إنني لا أخشى من اليهود ولا من الشيوعية، بل إنني أخشى الإسلام السياسي"⁶⁴.

ومن علماء ومفكري الأمة من استخدم مفهوم الإسلام السياسي، ومنهم مؤسس حركة النهضة التونسية الدكتور راشد الغنوشي حيث قال: "أقصد بحركة الإسلام السياسي، أن نعمل على تجديد فهم الإسلام. وأقصد أيضاً هذا النشاط الذي بدأ في سبعينيات القرن الماضي، والذي كان ينادي بالعودة إلى أصول الإسلام، بعيداً عن الأساطير الموروثة عن التمسك بالتقاليد"⁶⁵.

بينما رفضه الدكتور يوسف القرضاوي، "حيث يعتبر القرضاوي أن مصطلح الإسلام السياسي، هي عبارة دخيلة على مجتمعنا الإسلامي، وذلك لأنه تطبق لخطة وضعها خصوم الإسلام، تقوم على تجزئة الإسلام وتفتيته بحسب تقسيمات مختلفة، فليس هو إسلاماً واحداً كما أنزله الله، وكما ندين به نحن المسلمين"⁶⁶.

وسوف يستخدم الباحث مصطلح الإسلام السياسي في أطروحته للأسباب التالية:

الأول: وجود حركات سلفية ودعوية دينية لا علاقة لها بالسياسة من قريب أو بعيد مثل جماعة الدعوة والتبليغ.

الثاني: ارتبط مصطلح الإسلام السياسي بالحركات الوسطية المعتدلة، وهذا قد يساعد تلك الحركات على تحقيق أهدافها في الوصول إلى الحكم وأسلمة الأنظمة السياسية السائدة في مجتمعاتنا العربية والإسلامية.

⁶⁴ الويشي، عطية، حوار الحضارات، ص210.

⁶⁵ بورجا، فرانسوا، الإسلام السياسي صوت الجنوب/ لورين زكري (مترجم). - ط2. - القاهرة: دار العالم الثالث، 2001. ص30-31.

⁶⁶ القرضاوي، يوسف، الدين والسياسة، 2010/2/22، منشور على موقع:

http://www.qaradawi.net/site/topics/article.asp?cu_no=2&item_no=4438&version=1&template_id=254&parent_id=12

الثالث: الفصل بين الحركات الدينية وبين الحركات التي تأخذ من الدين منهج حياة. وتريد الدراسة بمصطلح الإسلام السياسي تلك الحركات الإسلامية التي دخلت معترك السياسة، بحيث أصبحت من أبرز معالمها دون أن يقصد من هذا المصطلح تقسيم الإسلام كدين ومنهج إلى سياسي واقتصادي واجتماعي وغير ذلك.

وفي هذا المبحث سوف يتناول الباحث:

أولاً: النظام السياسي في الإسلام.

ثانياً: التطور التاريخي لحركات الإسلام السياسي.

ثالثاً: رؤية حركات الإسلام السياسي لبعض المفاهيم السياسية

أولاً: النظام السياسي في الإسلام:

الإسلام هو دين شامل لكافة مناحي الحياة: سياسية واقتصادية واجتماعية، ومن القضايا التي تناولها الإسلام قضايا الحكم والدولة والانتخابات، بمعنى أشمل النظام السياسي في الإسلام ويعرف بـ "النسق الذي يربط الحاكم والمحكوم حسب المبادئ والتشريعات الإسلامية. ولا يكسب أي نظام صفة كونه إسلامياً إلا إذا كان قائماً على الإسلام"⁶⁷.

وترى الدراسة أن هذا المفهوم يؤكد على المنهجية السياسية لحركات الإسلام السياسي، لأننا لو أسقطنا التعريف على حزب العدالة والتنمية في تركيا الآن، أو حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في فلسطين، كونهما حركات إسلامية وصلت إلى الحكم، سنجد أن حركات الإسلام السياسي تتكيف مع البيئة السياسية الدولية، وتعتمد فكرة الأسلمة التدريجية للمجتمع انطلاقاً من قوله تعالى: "لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ"⁶⁸، وتؤكد الدراسة أن سر نجاح حركات الإسلام السياسي في منطقتنا العربية والإسلامية، هو منهجيتها في التعاطي مع القضايا الحيوية التي تمس فضائها الإقليمي، وبعدها عن العنف في تحقيق الأهداف السياسية، وشبكة المؤسسات الأهلية التي تخدم المجتمع وتعمل على تطوير بنيته وكيانه.

⁶⁷ أبو رحية، ماجد وآخرون، محاضرات في نظام الإسلام، الشارقة: مركز البحوث والدراسات، 2006، ص116.

⁶⁸ البقرة:256.

فعلى سبيل المثال نشأت جماعة الإخوان المسلمين في مدينة الإسماعيلية في مصر، حيث كانت هذه المدينة مهداً للمؤسسات التبشيرية المسيحية، وقد زار الباحث مدينة الإسماعيلية عام 2006م، فوجدها مدينة محافظة، ووجد أن الإخوان المسلمين حققوا تقدماً في هذه الدائرة الانتخابية.

إن وجود أي نظام سياسي يتوقف على وجود دولة، والدولة بشكل عام لها ثلاث أركان: "الشعب-الأرض-الحكومة". وعند إسقاط ما سبق على الدولة في الإسلام، فهنا لابد من توضيح أركان الدولة المسلمة، "فشعب الدولة الإسلامية هم أبناء الوطن الذين يخضعون لهذه الدولة، بصرف النظر عن ديانتهم، وأعرافهم، وألوانهم، وقومياتهم. وقد عبر الرسول صلى الله عليه وسلم عن الشعب في وثيقة المدينة بالأمة"⁶⁹.

أما الركن الثاني فهو الأرض: "لا تقوم الدولة إلا على أرض يستقر عليها مواطنوها، عبر عنها البعض بالإقليم، وعبر عنها القرآن بالدار، قال عز وجل: "وَالَّذِينَ تَبَوَّأُوا الدَّارَ وَالْأَيْمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ"⁷⁰. والمتأمل في هذه الآية يدرك التلازم بين الأرض والعقيدة"⁷¹.

أما الركن الثالث فهو الحكومة (أو السلطة): "السلطة هي الهيئة التي لها حق الإلزام بما أصدرت من أوامر ونواه، وينظر إليها الفرد على أنها صاحبة الحق في وضع القواعد الحقوقية الأمرة والناهية. وقد تكون هذه السلطة مستندة إلى القوة العسكرية، وقد تكون عن اقتناع ورضا. واستناد السلطة إلى القوة العسكرية دون رضا الشعب تعتبر حالة مرضية، لذا كانت الحكومة الشرعية في الإسلام تستند إلى البيعة المعبرة عن رضا الشعب"⁷².

"من هنا كان الإسلام مؤسساً لدولة، بقدر ما كان الدين الجديد حاملاً في طياته بصورة غير مباشرة عناصر تفاهم عقائدي اجتماعي جديد، وبالتالي فرصة لبناء إرادة جمعية تتجاوز في طبيعتها تكوينها ونزوعاتها العصبية التقليدية، المناهضة لإقامة سلطة مركزية وإرادة جمعية واحدة"⁷³.

إجمالاً، إن النظام السياسي في الإسلام هو نظام شامل وكامل يصلح في كل مكان وزمان، وهو كغيره من النظم السياسية المعاصرة، له خصائص وأسس ومصادر ومكونات، والتي سنتناولها الدراسة على النحو التالي:

⁶⁹ ماجد أبو رحية وآخرون... مرجع سابق، ص118.

⁷⁰ الحشر:9.

⁷¹ ماجد أبو رحية وآخرون... مرجع سابق، ص118.

⁷² المرجع السابق. ص119.

⁷³ غليون، برهان، العوا، محمد سليم، النظام السياسي في الإسلام. بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2004. ص20.

الأول: خصائص النظم الإسلامية

ويمكن إجمالها في النقاط التالية:

1. **الربانية:** "أول ما تمتاز به النظم الإسلامية من خصائص أنها ربانية من حيث مصدرها ومن حيث غايتها، ومعنى كونها ربانية المصدر هو: أن أصول أحكامها وأسس تشريعاتها مأخوذة من كتاب الله الذي أنزله على رسوله صلى الله عليه وسلم، ومن سنة نبيه صلى الله عليه وسلم الذي لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى، وذلك بخلاف الأنظمة البشرية الأخرى التي هي من وضع البشر الذين يتصفون بالقصور والعجز ويحكمهم الهوى والمزاج"⁷⁴.

وهذه الخاصية تكسب النظام الإسلامي من حيث أحكامه المستقاة من الكتاب والسنة الصحيحة حالة من القداسة والكمال والعصمة، وهو ما يفسر ظاهرة التمسك الشديد للحركات الإسلامية فيما يعدونه ثابتاً ربانياً.

2. **الثبات والمرونة:** "أما ثباتها فلأن قواعدها ومبادئها وغاياتها ومقاصدها موضوعة لتنظم شؤون المجتمع على سبيل الدوام، دون أن يعترضها تغيير أو تبديل"⁷⁵. وتعد هذه الخاصية من أهم السمات التي تميز حركات الإسلام السياسي فيما يتعلق بإدارة الثابت والمتغير في السياسية الدولية وحتى المحلية، فهي من جهة متمسكة بثوابتها الوطنية، وفي بعض القضايا نجدتها براغماتية مرنة.

3. **الشمول والتوازن:** "شمول النظام السياسي في الإسلام مقصود به "أنها نظم تعالج جوانب الحياة كلها: العقيدة والأخلاق والعبادات والمعاملات والسياسة والحكم، وغير ذلك من جوانب حياة البشر"⁷⁶.

⁷⁴ شويح، احمد ذياب وآخرون، النظم الإسلامية- ط5- فلسطين: مكتبة الأفق، 2005. ص13.

⁷⁵ المرجع السابق، ص15.

⁷⁶ شويح، احمد ذياب وآخرون...المرجع السابق، ص17.

ويمكن القول أن جمال الشمول يظهر من خلال التوازن أو ما نطلق عليه الوسطية، فالنظام الإسلامي يراعي احتياجات المادة كما الروح، دون أن يغلب جانباً على حساب الجانب الآخر، وهو ما تختلف عليه بعض الحركات الإسلامية.

4. العموم والعالمية:

لقد جاءت تشريعات الإسلام إلى الناس كافة، الأمر الذي أكسبها صفة العالمية، قال تعالى: " وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ"⁷⁷، أي لجميع الناس من آمن منهم ومن لا يؤمن.⁷⁸ و" من أهم ما تختص به النظم الإسلامية أنها لا تختص بقوم دون قوم، أو بجيل دون جيل، أو جنس أو طبقة أو إقليم، بل هي نظم ذات صبغة عالمية لا يحدها أو يقيدتها شيء من ذلك، وإنما هي نظم وضعت لتكون للعالمين دستوراً ومنهجاً وأسلوب حياة"⁷⁹.

5. التكامل والترابط: "من أبرز ما تتصف به النظم الإسلامية من خصائص أنها نظم متكاملة ومترابطة، متناسقة ومتناغمة"⁸⁰، فليس هناك انفصام بين النظام السياسي والنظام الاجتماعي، ولا بين النظام السياسي والاقتصادي وهكذا... بل جميعها مترابطة بشكل متناسق.

6. الواقعية: "إن النظم الإسلامية تتميز بواقعيته، وهي خاصية تجعل منها نظاماً بعيداً عن الإفراط في طلب المثالية بما يتناقض مع واقع البشرية وفطرتها، أو التقريط في جانب الأخلاق والقيم لتصبح حياة البشرية أشبه بحياة الوحوش في غاباتها"⁸¹، "دون أن يفهم من ذلك الرضا بالواقع أيّاً كان، وإنما مراعاتها لإمكانات البشر المختلفة وطاقة تحملهم"⁸².

⁷⁷ الأنبياء: 107.

⁷⁸ البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود، معالم التنزيل، تحقيق عثمان ضميريه وسليمان الحرش. - ط4. - دار طيبة، 1997. ج5، ص359.

⁷⁹ شويدح، احمد ذياب وآخرون...المرجع السابق، ص 19.

⁸⁰ المرجع السابق، ص20.

⁸¹ نفسه، ص24.

⁸² ياسين، نسيم شحده، شرح أصول العقيدة الإسلامية. - ط3. - غزة: مطبعة التقوى، 2001. ص13.

7. **المثالية والأخلاق:** هي نظم تهدف إلى الوصول بالإنسان إلى أرفع مستوى له وأكمل نموذج يمكن أن تصله البشرية أو ترتقي إليه، ويقصد بها أن يلتزم الناس بالأخلاق والمثل العليا والقيم والفضائل، إضافة إلى التزامهم بالفرائض والواجبات والحقوق⁸³.

ويبرز جمال المثالية هنا في ضوء الواقعية التي سبق الحديث عنها، فالمسلم مطالب بالارتقاء وفق طاقاته، قال تعالى: "لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا"⁸⁴، أي لا يكلفها إلا ما تسعه طاقتهم ولا يشق عليهم⁸⁵.

8. **الجزاء الأخروي:** "إن كل نظام يحيط نفسه بحزام أمني يضمن لأحكامه وتعاليمه التنفيذ، هذا الحزام يسمى بالجزاء، ثواباً للمطيع، وعقاباً للمستكف والمسيء. ولقد أدركت معظم أنظمة الأرض أهمية خاصية الجزاء، وضرورته من أجل المحافظة على بقائها والالتزام بها، ولكن نوع الجزاءات التي تملكها وتتصف بها هذه النظم لا تعدو كونها جزاءات دنيوية فقط، بينما تتميز النظم الإسلامية عن سائر تلك النظم بخاصية الجزاء الأخروي، التي تعتمد على فكرة الحلال والحرام وأن هناك جنة وناراً، وعلى وازع الإيمان الضمير، والاستشعار بمراقبة الله الدائمة لكل تصرفات الإنسان في سره وعلنه، وكل أحواله"⁸⁶، وهو ما يؤدي إلى إيجاد الإنسان الصالح الذي يطلب الاستقامة ويلتزمها، وان غابت عنه عين القانون الدنيوي.

⁸³ شويدح، احمد ذياب وآخرون...المرجع السابق ، ص29.

⁸⁴ البقرة: 286.

⁸⁵ السعدي، عبد الرحمن بن ناصر، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، تحقيق عبد الرحمن اللويحق. ط1- بيروت: الرسالة، 2000،

ج1، ص120.

⁸⁶ شويدح، احمد ذياب وآخرون...المرجع السابق ، ص 32.

الثاني: أسس النظم السياسية في الإسلام

يمكن إجمالها في الركائز التالية:

1- السيادة:

"السيادة في النظام السياسي الإسلامي لا تشكل أي مشكلة، إذ إنها تستند أساساً إلى نصوص شرعية قررت أن السيادة لشرع الله عز وجل {إن الحكم إلا لله} 87" 88.

2- إقامة العدل والمساواة:

"هو ما تحرى به الحق من غير ميل إلى طرف من الطرفين أو الأطراف المتنازعة فيه أو المتعلقة به" 89، فالحاكم المسلم مأمور بالعدل، وأن يساوي بين الناس دون محاباة وفي ضوء الشريعة، قال تعالى: "إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ" 90. "ومن أبرز مظاهر عدل الإمام في حكمه: العدل الاجتماعي، والعدل السياسي، والعدل القضائي" 91.

3- الأخذ بالقوة:

"من مقاصد الشريعة أن تظل الأمة قوية مرهوبة الجانب مطمئنة البال، إذ لا قيام للدولة - أي دولة - ولا بقاء لها على الصعيد الدولي إلا أن يظل هذا الأساس متيناً" 92. إن الإسلام يهتم بهذا الجانب بشكل كبير، فقد جعل القوة أحد معايير الخيرية، فقد أخرج الإمام مسلم في صحيحه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف" 93.

4- الأخذ بالشورى:

"تعد الشورى في الشريعة الإسلامية مبدأً إنسانياً واجتماعياً وأخلاقياً، بجانب كونها أساساً متيناً لنظام الحكم، وهي في النظام السياسي في الإسلام حق للجماعة في الاختيار، وتحمل

87 الأنعام: 57

88 ماجد أبو رخية وآخرون... مرجع سابق، ص120.

89 المرجع السابق ص120.

90 النساء: 58.

91 ماجد أبو رخية وآخرون... مرجع سابق، ص121.

92 ماجد أبو رخية وآخرون... مرجع سابق ص122.

93 مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج، الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم، كتاب القدر، باب في الأمر بالقوة وترك العجز...، رقم الحديث (6945). - بيروت: دار الجليل، بيروت: دار الأفاق الجديدة، ج8، ص56.

لمسئولية قراراتها في شؤونها العامة والخاصة"⁹⁴، قال تعالى: " وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ"⁹⁵.
أي دون أن يستبد احد برأيه في القضايا المشتركة بين الناس.⁹⁶

5- توفير الحريات:

"الإسلام كفل للإنسان المسلم وغير المسلم على السواء جميع حرياته، وقلمما تجد في التاريخ ديناً أو نظاماً دعا إليها مثل دعوة الإسلام، فدعا إلى حرية الاعتقاد، وحرية الفكر، وحرية النقد والمعارضة، وحرية الملكية الفردية، ونحو ذلك من الحريات"⁹⁷.

6- وحدة الخلافة: " النظام السياسي في الإسلام يقضي بإقامة حكم واحد وخليفة واحد لجميع المسلمين"⁹⁸.

7- مراعاة الأخلاق: "إن النظام السياسي في الإسلام يرتكز على الأخلاق الفاضلة ويعتبر الجانب الأخلاقي القائم على قيم الدين الإسلامي وتعاليمه أصلاً ملزماً لا ينبغي الحيدار عنه"⁹⁹.

الثالث: مصادر النظم السياسية في الإسلام

تعتمد النظم الإسلامية على أربعة مصادر هي: القرآن الكريم - السنة النبوية - الإجماع - القياس.¹⁰⁰

الرابع: مكونات النظم السياسية في الإسلام:

ويمكن إجمالها في النقاط التالية:

1. السلطة التشريعية: " وهي التي تفسر الأحكام وتوضحها وتسهلها أمام السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية مقيدة بالكتاب والسنة ولا تتجاوزهما إلا في الأمور الاجتهادية التي لم يرد نص صريح فيها"¹⁰¹. ويطلق على السلطة التشريعية في الدولة الإسلامية مجلس الشورى.

⁹⁴ ماجد أبو رحية وآخرون... مرجع سابق، ص122.

⁹⁵ الشورى: 38

⁹⁶ السعدي، عبد الرحمن بن ناصر.... مرجع سابق، ج1، ص759.

⁹⁷ ماجد أبو رحية وآخرون... مرجع سابق، ص 123.

⁹⁸ المرجع السابق، ص 123

⁹⁹ نفسه، ص123

¹⁰⁰ نفسه، ص123

¹⁰¹ العصيمي، فهد ، خطوط عريضة حول النظام السياسي في الإسلام، ص9.

2. **السلطة التنفيذية:** " هي الهيئة الإدارية للدولة ممثلة في رئاسة الدولة والوزراء والولاة على الأقاليم، وهي المسؤولة عن تسيير كل أمور الدولة وتطبيق الدستور، وتعمل على تأكيد سيادة الأمة وحماية الوحدة الوطنية"¹⁰².

3. **السلطة القضائية:** " مهمتها تكوين هيئة مكونة من نخبة من أبناء المسلمين يتعلمون الكتاب والسنة وخاصة مسائل القضاء ومسائل الاجتهاد وقضايا الناس ومشاكلهم لينصوبوا ويقضوا بين الناس ويفضوا المنازعات على ضوء كتاب الله وسنة رسوله فكان الناس إذا وقعت بينهم مشاكل يهرعون إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ليقضي بينهم"¹⁰³.

ثانياً: التطور التاريخي لحركات الإسلام السياسي

شكل تأسيس جماعة الإخوان المسلمين في مصر عام 1928م، على يد الإمام حسن البنا، علامة بارزة لحركات الإسلام السياسي في التاريخ المعاصر. حيث سادت في ذلك العصر حالة من الاشتباك السياسي بين التيار السلفي والتيار الليبرالي في مصر، كان من أهم نتائجه إنشاء جماعة الإخوان المسلمين.¹⁰⁴، والتي أدت بدورها إلى نشأة العديد من الحركات الإسلامية في السودان والمغرب العربي، رغم أن بعضها قد خرج عن المفهوم التقليدي لجماعة الإخوان المسلمين.¹⁰⁵

وانطلاقاً من حرص الباحث على خدمة أهداف البحث، سيتناول جماعة الإخوان المسلمين، كون حركة حماس حسب المادة الثانية من ميثاق الحركة، هي أحد أجنحة الإخوان المسلمين في فلسطين.¹⁰⁶

¹⁰² ماجد أبو رخية وآخرون... مرجع سابق، ص129.

¹⁰³ العصيمي، فهد،... مرجع سابق، ص9.

¹⁰⁴ الزعاترة، ياسر، الإسلام السياسي: خيارات وسياسات. - فضائية الجزيرة بتاريخ 2010/2/23. بتصرف.

¹⁰⁵ عبد الوهاب، أيمن السيد، حركات الإسلام السياسي ونمط جديد في التفاعلات العربية، مجلة السياسة الدولية، عدد 99، يناير، 1990.

ص88.

¹⁰⁶ للإطلاع على ميثاق حركة حماس <http://www.islamonline.net/Arabic/doc/2004/03/article11.SHTML>

ولما كانت البيئة الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين غير مؤهلة لأي عمل سياسي، كان لجماعة الإخوان المسلمين دور في مساعدة الفلسطينيين، فبعد أن أنشأت الجماعة في مصر جمعية الشبان المسلمين، أمتد عمل الجمعية ليصل إلى فلسطين، وخرج من رحم الجمعية نخب سياسية كانت نواة الحركة الوطنية الفلسطينية، وتحديداً منذ أربعينيات القرن الماضي.

" اختلفت المصادر في تحديد زمان ومكان أول فرع للإخوان المسلمين في فلسطين. حيث اعتبرت الدكتورة بيان نويهض الحوت أن جمعية المكارم التي أسست سنة 1943م في القدس، كانت أول شكل تنظيمي للإخوان المسلمين في فلسطين"¹⁰⁷. و"تمكن الإخوان من تأسيس عدد من الفروع، كان بينها فرع مدينة يافا، الذي أسس إما في أواخر سنة 1945م، أو في أوائل سنة 1946م"¹⁰⁸.

ثالثاً: رؤية حركات الإسلام السياسي لبعض المفاهيم السياسية:

إن المفاهيم والقيم السياسية بوجه عام بعضها مستورد من الغرب، كالديمقراطية مثلاً، في حين جاء الإسلام بمفاهيم وقيم سياسية ووضع قواعد وأحكاماً يمكن أن يبني عليها مواقف تجاه كافة المصطلحات والمفاهيم السياسية لدى غير المسلمين من أصحاب الديانات الأخرى. لقد امتلكت حركات الإسلام السياسي رؤية شاملة لكافة القضايا التي تهم الفرد والمجتمع، وستتناول الدراسة رؤية جماعة الإخوان المسلمين - كونها كبرى حركات الإسلام السياسي في العالم، وكون حركة المقاومة الإسلامية هي أحد أجنحتها في فلسطين - من مفهوم الحكم والديمقراطية والتعددية السياسية والأحزاب الأخرى:

1- موقف جماعة الإخوان المسلمين من الحكم:

تنطلق مواقف جماعة الإخوان المسلمين من القضايا السياسية المعاصرة استناداً إلى دين الإسلام الحنيف، حيث شمل الإسلام كل صغيرة وكبيرة في حياتنا، فقد ذكر الإمام حسن البنا

¹⁰⁷ خليل، عوض، جنور الإسلام السياسي في فلسطين، مجلة شؤون فلسطينية، عدد 227-228، شباط آذار 1992، ص26.
¹⁰⁸ المرجع السابق. للإطلاع أكثر في هذا الموضوع مراجعة كتاب بيان نويهض الحوت/ القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين: 1917-1948، ص502.

مؤسس جماعة الإخوان المسلمين في رسالته الخامسة: "الإخوان المسلمين يسيرون في جميع خطواتهم وآمالهم وأعمالهم على هدي الإسلام الحنيف كما فهموه، وكما أبانوا عن فهمهم هذا في أول هذه الكلمة¹⁰⁹. وهذا الإسلام الذي يؤمن به الإخوان المسلمون يجعل الحكومة ركناً من أركانه، ويعتمد على التنفيذ كما يعتمد على الإرشاد... والحكم معدود في كتبنا الفقهية من العقائد والأصول لا من الفقهيات والفروع"¹¹⁰.

وهذا يبين أن من أدبيات حركة الإخوان المسلمين أمة حكم الله في الأرض والسعي الجاد لإقامة الدولة الإسلامية وعدم القبول بغيرها كنظام للحكم.

2- موقف جماعة الإخوان المسلمين من الديمقراطية:

الديمقراطية هي حكم الشعب للشعب، بينما الشورى تعطي الحاكمة لله، ولكن جماعة الإخوان المسلمين ترى " أنها تحبذ الديمقراطية، وإنها تتبع إستراتيجية جديدة تعتمد على الديمقراطية بوصفها أسلوباً للتغيير، لعجزها عن تحقيق نجاح سياسي في ظل نظام سياسي منغلق وسلطوي، ومجتمع فاتر سياسياً، ولما كان الهدف الأساسي لها هو بناء دولة إسلامية وتطبيق الشريعة الإسلامية على الفور، رأت الجماعة أن هذا الهدف صعب التحقيق على أرض الواقع، مما دفعها إلى ممارسة سياسة أكثر اعتدالاً، وكونت رؤية عملية للواقع السياسي، وعرفت مصطلحات الديمقراطية وحقوق الإنسان طريقها إلى خطاب الجماعة؛ فالديمقراطية ليست متعارضة مع الشريعة الإسلامية، والشورى مثل الديمقراطية تأمر باحترام الحريات وحقوق المرأة وغيرها"¹¹¹.

" وتستمد جماعة الإخوان المسلمين موقفها من الديمقراطية من الفقه الإسلامي، " فإن الإسلام ومنذ بداية اللبنة الأولى للبناء قد حرص على الشورى ليس شعاراً بل منهج حياة وطريقة بناء وبرج ثقة بين الحاكم والمحكوم، ولذلك كانت الآيات القرآنية الواضحة والتي لا تحتمل التأويل تحت على الشورى وتدعو لها فقال تعالى في سورة الشورى " وَأْمُرْهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ " ¹¹² وفي آية أخرى "شَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ" ¹¹³ وقال العلماء في معنى إذا عزمتم أي

¹⁰⁹ أي في كلمة الإمام لعموم الإخوان والتي أشار فيها إلى شمول أحكام الإسلام لقضايا الناس في الدنيا وما يوصلهم إلى الآخرة، فالإسلام عند الإخوان عقيدة وعبادة، ودين ودولة، ومصنف وسيف، مجموعة رسائل الإمام حسن البنا.

¹¹⁰ مجموعة رسائل الإمام حسن البنا، ص 136.

¹¹¹ المجموعة الدولية للآزمات. الحركة الإسلامية في شمال إفريقيا، ج 2: فرصة مصر، تقرير شمال إفريقيا والشرق الأوسط، القاهرة/ بروكسيل، 20 أبريل 2004، (2010/3/20).

<http://www.Crisisgroup.org/home/index>

¹¹² الشورى: 38.

¹¹³ آل عمران: 159.

بعد أن تأخذ الشورى مجراها وتستقر النفوس وتتناقش الأفكار يتخذ القرار بناءً على هذه الشورى¹¹⁴.

هنا المعضلة الحقيقية، فالإخوان المسلمون يؤمنون بالشورى، ولكنهم يستخدمون الديمقراطية لتحقيق الهدف المنشود وهو إقامة الدولة الإسلامية، فذلك وجدت الدراسة صعوبة في فهم موقف الإخوان المسلمين من الديمقراطية، وكذلك موقف حركة حماس والتي تعتبر أحد أجنحة الجماعة في فلسطين، ووجدت الدراسة أن هناك ضبابية وتناقض في النظرية والتطبيق بشأن الديمقراطية، وعمل جاهداً على اكتشاف موقف الجماعة وحركة حماس من الديمقراطية وخرج بنتيجة تعاكس ما يتحدث به قيادات حماس والإخوان المسلمين، والتي ترى فيها الدراسة تكتيكاً من أجل الوصول إلى الهدف الأكبر وهو تطبيق الشورى بعد قيام دولة الخلافة الإسلامية، وتدلل الدراسة على ذلك من خلال مقابلة أجراها الباحث مع القيادي في حركة حماس الدكتور إسماعيل رضوان والذي قال: " إن هامش الحرية الذي تمنحه الديمقراطية وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة هو ما توافق عليه حركة حماس، أما الديمقراطية بمفهومها المطلق والذي يتناقض مع ديننا الحنيف فهو ما لا ينسجم مع موقف حركة حماس"¹¹⁵. ويضيف رضوان: " حينما تطلق حركة حماس مصطلح الديمقراطية، فإنها تريد بذلك المعنى الشورى في الإسلام، والذي يعطي مجالاً للشعب في اختيار قيادته، وليس بمعناها الواسع المخالف لأصول العقيدة"¹¹⁶.

3- موقف جماعة الإخوان المسلمين من التعددية السياسية:

أقرت جماعة الإخوان المسلمين بالديمقراطية والتعددية السياسية ليس كفكر فقط، وإنما كأسلوب حكم أيضاً، ولا تجد الجماعة تناقضاً بين الشورى والديمقراطية، وترى أنها الخيار الأفضل لمحاربة الاستبداد والظلم.

والشواهد العملية المدنية من مصر والأردن وغيرها، تشير إلى أن الجماعة، حينما تشارك في اللعبة السياسية وما يترتب عليها فإنها تحترم قواعد اللعبة، وهكذا كان سلوك حماس. فالمشاركة السياسية النشطة لأي تيار فكري حتى لو بدا منطوقاً تجعله يصبح بمرور الوقت أكثر اعتدالاً، وهذا ما حدث للمسيحيين الكاثوليك في أوروبا على سبيل المثال¹¹⁷.

¹¹⁴ الرمحي، محمود، الانتخابات ومستقبل النظام السياسي الفلسطيني، ورقة عمل مقدمة إلى مركز دراسات المستقبل الفلسطيني بتاريخ

2010/4/3م.

¹¹⁵ مقابلة أجراها الباحث مع الدكتور إسماعيل رضوان القيادي في حركة المقاومة الإسلامية حماس بتاريخ 2010/7/5م.

¹¹⁶ المرجع السابق.

¹¹⁷ عزام، تيسير فائق، التجربة السياسية لحركة المقاومة الإسلامية " حماس " وأثرها على الخيار الديمقراطي في الضفة الغربية وقطاع غزة للفترة 1993-2007، ص31.

4- موقف جماعة الإخوان المسلمين من الأحزاب الأخرى:

على الرغم من أن "الإسلام لا يقر الحزبية كونه دين الوحدة في كل شيء"¹¹⁸، إلا أن جماعة الإخوان المسلمين، ومعظم حركات الإسلام السياسي منفتحة على الأحزاب الأخرى بغض النظر عن فكرها وأيدلوجياتها، وعلى سبيل المثال " الإخوان المسلمون في فلسطين كانوا أكثر انفتاحاً على التعاون والتحالف مع كل القوى الفلسطينية، بمن في ذلك الشيوعيون، ويذكر أن الإخوان في يافا قد اشتركوا في إطار اللجان القومية سنة 1947م مع الشيوعيين، وقد تكرر هذا التحالف أواسط الخمسينيات"¹¹⁹، من القرن الماضي.

أيضاً ترى الدراسة أن محاولات حركة حماس في إشراك القوى والفصائل الفلسطينية معها إبان تشكيلها الحكومة الفلسطينية العاشرة عام 2006م، على الرغم أن حماس كانت قادرة على تشكيل الحكومة بمفردها كونها تمتلك أغلبية مريحة في المجلس التشريعي الفلسطيني، ولكن محاولاتها باءت بالفشل، ولكن نجحت بعد ذلك في تشكيل أول حكومة وحدة وطنية فلسطينية بعد اتفاق مكة عام 2007م.

¹¹⁸ مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا، ص168.
¹¹⁹ عوض خليل، جذور الإسلام السياسي في فلسطين، ص28.

المبحث الثاني: موقف حماس من النظام السياسي الفلسطيني قبل المشاركة السياسية.

يمكن إبراز موقف حركة المقاومة الإسلامية (حماس) من النظام السياسي الفلسطيني قبل المشاركة السياسية، خلال الفترة الممتدة من (1988-2006م)، في مفصلين رئيسيين، هما:

أولاً: حماس وعلاقتها بمنظمة التحرير الفلسطينية:

إن جذور علاقة حماس مع منظمة التحرير الفلسطينية هي امتداد طبيعي لعلاقة الإخوان المسلمين في فلسطين مع المنظمة، والتي تشكل حماس أحد أجنحتها، " حيث دخلت جماعة الإخوان المسلمين في منافسة جدية مع منظمة التحرير الفلسطينية والفصائل الوطنية الأخرى، وكان لا بد لهذه المنافسة أن تشمل أيضاً ساحة الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي. خصوصاً في ظل تردي أوضاع منظمة التحرير وانحسار دورها في الكفاح المسلح ضد الاحتلال من الخارج اثر خروج منظمة التحرير الفلسطينية عام 1982م من جنوب لبنان"¹²⁰، حيث تعرضت لهجوم شرس من قوات الاحتلال، شاركت فيه قوات نظامية، ومدركات، وطائرات، وبوارج بحرية، وهذا لم يؤثر كثيراً على معنويات وسلوك المنظمة، فهي "بقيت رائدة النضال الوطني وممثلة الشعب الفلسطيني، حتى ظهور حماس كقوة شعبية جهادية أثبتت وجودها خلال الانتفاضة الأولى 1987م، ومع أنه يمكن إرجاع الوجود السياسي الفاعل لحماس إلى سنة 1979م حيث قررت إسرائيل السماح بترخيص (المجمع الإسلامي) الذي كان الواجهة التي تشتغل من خلفها الحركة، إلا أنه تأكد حضورها كمنافس قوى وربما بديل عندما نشرت ميثاقها في أغسطس 1988م"¹²¹، وذلك في أعقاب اندلاع الانتفاضة والتي جاءت إثر " حادث الاعتداء الآثم الذي نفذه سائق شاحنة صهيوني في 6 كانون أول/ديسمبر 1987م، ضد سيارة صغيرة يستقلها عمال عرب وأدى إلى استشهاد أربعة من أبناء الشعب الفلسطيني في مخيم جباليا للاجئين الفلسطينيين، إعلاناً بدخول مرحلة جديدة من جهاد شعبنا الفلسطيني، فكان الرد بإعلان النفير العام. وصدر البيان الأول عن حركة المقاومة الإسلامية (حماس) يوم الخامس عشر من ديسمبر 1987 إيذاناً ببدء مرحلة جديدة في جهاد الشعب الفلسطيني

¹²⁰ الحمد، جواد وآخرون، دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس (1987-1996). ط2. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 1998. ص42.

¹²¹ أبراش، إبراهيم، العلاقة الملتبسة ما بين منظمة التحرير والسلطة وحركة حماس، مقال منشور بتاريخ 2006/4/12م،

http://www.grenc.com/a/ibrach/show_Myarticle.cfm?id=1753

ضد الاحتلال الصهيوني الغاشم ، وهي مرحلة يمثل التيار الإسلامي فيها رأس الحربة في المقاومة¹²².

ترى الدراسة أن الانتفاضة الأولى عام 1987م بدأت انتفاضة شعبية، وبعدها دخلت التنظيمات الفلسطينية بكافة تشكيلاتها الانتفاضة، وبدأت مرحلة من العمل الوطني في الداخل الفلسطيني المحتل، وزادت رقعة المواجهات بين جنود الاحتلال والشبان الفلسطينيين، فشعرت منظمة التحرير الفلسطينية بخطورة التحول الذي طرأ، والمتمثل بنقل الصراع من خارج الأرض المحتلة إلى الداخل الفلسطيني، وزاد تخوف المنظمة بعد أن أعلنت حماس في أغسطس من العام 1988م عن ولادة ميثاقها الجديد.

لذا عملت المنظمة على تشكيل القيادة الوطنية الموحدة وعرضت على حماس المشاركة فيها، "فرفضت وقامت في أيلول/ سبتمبر 1988، بالدعوة إلى إضراب شامل في جميع أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة في موعد مغاير لمواعيد القيادة الوطنية الموحدة"¹²³.

يبدو أن حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، حينذاك، وجدت منظمة التحرير الفلسطينية مأزومة، ووجدت أن هناك اختلاف بالرؤى والاهداف بينهما، ولعل أبرز هذا الاختلاف البعد الأيديولوجي بينهما، حيث تناول ميثاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس) علاقة الحركة بالمنظمة فجاء في المادة السابعة والعشرون: "منظمة التحرير من أقرب المقربين إلى حركة المقاومة الإسلامية، ففيها الأب أو الأخ أو القريب، أو الصديق، وهل يجفو المسلم أباه أو أخاه أو قريبه أو صديقه، فوطننا واحد، مصابنا واحد، ومصيرنا واحد، وعدونا مشترك، وتتبنى المنظمة الفكرة العلمانية، والفكرة العلمانية مناقضة للفكرة الدينية مناقضة تامة، وعلى الأفكار تبني المواقف والتصرفات، وتتخذ القرارات، ومن هنا، ومع تقديرنا لمنظمة التحرير الفلسطينية، وما يمكن أن تتطور إليه، وعدم التقليل من دورها في الصراع العربي الإسرائيلي، لا يمكننا أن نستبدل إسلامية فلسطين الحالية والمستقبلية لتتبنى الفكرة العلمانية، فإسلامية فلسطين جزء من ديننا، ومن فرط في دينه فقد خسر، ويوم تتبنى منظمة التحرير الفلسطينية الإسلام كمنهج حياة، فنحن جنودها، ووقود نارها التي تحرق الأعداء، فإلى أن يتم ذلك، ونسأل الله أن يكون قريباً، فموقف حركة المقاومة الإسلامية من منظمة التحرير الفلسطينية هو موقف الابن من أبيه، والأخ من أخيه، والقريب من

¹²² المركز الفلسطيني للإعلام، نبذة عن حركة حماس، <http://www.palestine-info.info/Ar/default.aspx?xyz=U6Qq7k%2bcOd87MDI46m9rUxJEpMO%2bi1s7YjyNYgnCrGxy9LphpYtjb pN10jo4ZpAEj22uHhDqul1JcP2sHDTgZIJCR3C2afNaApr%2bmcraAOq3FNcmJlZvxlC9U9gqBHHcqmhfrDvamPtU%3d>
¹²³ الحمد، جواد وآخرون، دراسة... مرجع سابق، ص264.

قريبه، يتألم لألمه إن أصابته شوكة، ويشد من أزره في مواجهة الأعداء، ويتمنى له الهداية والرشاد¹²⁴.

استندت علاقة حركة المقاومة الإسلامية حماس مع منظمة التحرير الفلسطينية على ما جاء في ميثاقها، ولكن كانت هناك تربية حركية عند حماس تركز على البعد العلماني للمنظمة، وفي المقابل كانت تعبئة منظمة التحرير ضد حركة حماس تقوم على أساس أنها البديل المفترض للمنظمة، وهذا لا يعني أن الموقف من طرف حماس كان واضحاً "حيث تفاوتت المواقف ما بين القبول المشروط بالمنظمة والرفض، وبينهما مواقف غامضة كانت تحدد حسب العلاقات بين الطرفين"¹²⁵. لكن المنظمة كانت ترى في حركة حماس تهديداً صريحاً لمنظمة التحرير الفلسطينية حيث أنها تتناقض في أيدلوجيتها مع المنظمة، وتحديداً عند توقيعها على إعلان المبادئ (إتفاق أوسلو) في 13 سبتمبر 1993م، بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وهذا مثل تحدياً كبيراً عند حركة حماس منذ تأسيسها، على حد سواء عقائدياً وفكرياً، وإعلان المبادئ بطبيعته طعن هدف حماس على المدى الطويل لإنشاء دولة إسلامية على كل فلسطين عن طريق الجهاد. فالمنظمة تخلت عن المقاومة، وإعلان المبادئ مختلفة بذلك عن حركة حماس في فلسطين وأيدلوجيتها الجهادية، فحماس تنتقد أوسلو وتتهم الموقعين بالتفريط عن حقوق الشعب الفلسطيني. حيث أن زعيمها الشيخ أحمد ياسين المؤسس الروحي لحماس كتب من سجنه بأن أوسلو "خزي، واستسلام، وتعمل على التحقير من قضية فلسطين، وبأن التنسيق الأمني خيانة."¹²⁶

"بعد عام على صدور ميثاق حماس وفي مقابلة صحفية مع مجلة فلسطين المسلمة ورداً على سؤال حول اعتراف حماس بالمنظمة كمنظمة للشعب الفلسطيني، كان الرد بالتمييز ما بين المنظمة كإطار وطني والمنظمة كتوجه سياسي وبنية قائمة، فالمنظمة كإطار وطني كما ورد في الميثاق من حيث الأهداف والتشكل مقبولة من حماس، أما المنظمة كتوجه سياسي حالي يعترف بإسرائيل وقرارات الشرعية الدولية فهي مرفوضة"¹²⁷.

ثم تحسنت العلاقة بين حماس ومنظمة التحرير الفلسطينية عام 1990م، حيث تحدث الدكتور محمود الزهار بأسلوب تصالحي فقال: "المنظمة تمثلنا جميعاً، وقامت حماس حينها بتعيين ممثل غير رسمي لها في المجلس المركزي للمنظمة، ولكن عندما فكرت المنظمة بعقد اجتماع للمجلس الوطني في ربيع نفس السنة طالبت حماس بـ 40% من المقاعد واشترطت إلغاء

¹²⁴ ميثاق حماس: المادة 27.

¹²⁵ أبراش، إبراهيم، العلاقة الملتبسة... مرجع سابق.

¹²⁶ Shai Gruber, (Spring 2007) Hamas: Pragmatic Ideology, Al Nakhlah journal for issues related to

Southwest Asia and Islamic Civilization, Tufts University, USA

¹²⁷ أبراش، إبراهيم، العلاقة الملتبسة... مرجع سابق.

البرنامج السياسي-بيان إعلان الاستقلال لعام 1988م، وردت فتح بقوة من خلال بيان نشرته مجلة فلسطين الثورة لشهر يوليو من نفس العام أن المنظمة ليست حزباً من أحزاب الدولة، وإنما هي الدولة¹²⁸.

وتتقاطع منظمة التحرير الفلسطينية مع حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الأهداف المرحلية كونهما حركات تحرر وطني فلسطيني، ولكنهما يختلفان في الرؤية الإستراتيجية، فحماس في أدبياتها تطرح مقولة الدولة الفلسطينية المستقلة، وتؤمن بالعملية الانتخابية كأساس لتداول السلطة، وهذا ما ذهب إليه مؤسس حركة حماس الشيخ احمد ياسين عندما قال: "أنا أريد دولة ديمقراطية متعددة الأحزاب، والسلطة فيها لمن يفوز في الانتخابات"¹²⁹.

وهذا يؤكد أن فكر حماس السياسي المرحلي لم يكن فكراً إحللياً، كما ترى منظمة التحرير الفلسطينية، ولكن الأخيرة تخشى من الرؤية الإستراتيجية لحماس والتي تقوم على مفهوم الأمة، لذلك ترى المنظمة في حماس امتداداً لمشروع أكبر تقوده جماعة الإخوان المسلمون، ويهدف إلى إقامة الدولة الإسلامية أو (دولة الخلافة الإسلامية)، وهذا بدوره يهدم حلم وهدف المنظمة من قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وتستنتج الدراسة أن علاقة حركة حماس مع منظمة التحرير الفلسطينية هي علاقة ملتبسة، حيث تخشى المنظمة من دور الحركة الإسلامية المتزايد في فعاليات الانتفاضة الأولى، وزاد خوف المنظمة بعد رفض حماس الدخول مع فصائل المنظمة في ما اصطلح عليه القيادة الوطنية الموحدة، لإدارة فعاليات الانتفاضة، فكان توجه حماس من وجهة نظر المنظمة هو كيان سياسي بديل للمنظمة، وازدادت الفجوة بعد أن وقعت المنظمة اتفاق أوسلو، وقيام سلطة وطنية فلسطينية (حكم ذاتي) على الأرض الفلسطينية.

ثانياً: حماس وعلاقتها بالسلطة الفلسطينية:

تمثلت رؤية حركة المقاومة الإسلامية (حماس) للسلطة الفلسطينية، انطلاقاً من رؤية الحركة السياسية إلى اتفاق أوسلو، "كونه لا يحقق الاستقلال والسيادة الحقيقيين والشاملين للشعب الفلسطيني، إضافة إلى أنه يتنازل عن جزء من الأراضي الفلسطينية. الأمر الذي تعتبره الحركة تنازلاً عن جزء من العقيدة والدين"¹³⁰. ولكنها مضطرة كأمر واقع إلى التعامل مع المؤسساتية

¹²⁸ نفسه.

¹²⁹ صحيفة النهار المقدسية، 1989/4/30م.

¹³⁰ الحمد، جواد وآخرون، دراسة... مرجع سابق، ص63.

السياسية الفلسطينية والتي جاءت كنتاج لاتفاق أوسلو، كون حماس لا تعيش في كوكب آخر، وهذا ما ذهب إليه عضو المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل فقال: " من حق شعبنا ككل الشعوب أن يعيش في ظل نظام سياسي ديمقراطي شوري قائم على التعددية السياسية ، يحفظ له كرامته وحقوقه وحرية"¹³¹.

وترى الدراسة أن الحركة ومنذ قدوم السلطة الفلسطينية، ورغبة منظمة التحرير باحتوائها، ودفعها إلى وقف الكفاح المسلح ضد إسرائيل، والمشاركة في العملية الانتخابية والتي ستفرز مؤسساتية سياسية فلسطينية لأول مرة على أرض فلسطين، عاشت تلك المرحلة في مخاض عسير حيث اشتبك السياسي مع الديني، وارتبكت مواقف الحركة، ولكن المؤسساتية السياسية عند حركة المقاومة الإسلامية (حماس) حسمت الجدل، وقررت العمل من المنطلق الديني في قضايا والمنطلق السياسي في قضايا أخرى.

ولكن مقاطعة حماس لانتخابات 1996م والذي أفردنا لها مبحثاً في الفصل الثالث من الدراسة، لم يكن للمحدد الديني تأثير في قرار المقاطعة، ولكن المحدد السياسي وظروف الحركة على الأرض، ووجود قيادة كاريزمية مثل ياسر عرفات، كونه كان يمسك حينها بزمام الأمور، دفع الحركة إلى مقاطعة الانتخابات.

يؤرخ عماد الفالوجي لتلك المرحلة "بأن حركة حماس بعد إنشاء السلطة الفلسطينية قررت بالمطلق عدم التعامل معها، حتى وصل إلى درجة رفض الحركة استقبال ياسر عرفات عند قدومه إلى قطاع غزة عبر معبر رفح البري، على الرغم من أن هناك أصواتاً كانت تتادي بضرورة التعامل مع مقتضيات المرحلة، ولكن الصوت الأقوى كان ضد التعامل مع السلطة، انطلاقاً من رؤيتهم أن السلطة الفلسطينية تحمل بذور الفشل وأنها لن تعمر طويلاً، وأن إرادة الشعب الفلسطيني أقوى من أن تختزل في اتفاقيات أوسلو"¹³².

ترى الدراسة أن حركة حماس كانت تدرك خطورة المشروع السلمي الذي ذهب إليه ياسر عرفات، وطبيعة البيئة السياسية المحيطة به، لذلك كانت ترى فيه مشروعاً فاشلاً تصفويّاً، لا يتوافق مع رؤية الحركة الاستراتيجية، ولا ينسجم مع مواقفها السياسية ويخالف البعد الديني، وهذا كله دفع الحركة إلى مقاطعة السلطة الفلسطينية.

فازداد التوتر بين حماس والسلطة الفلسطينية على خلفية سلسلة التفجيرات التي قامت بها حماس في العمق الإسرائيلي، للثأر لعملية اغتيال مهندسها يحيى عياش، فقامت السلطة بحملة

¹³¹ مركز دراسات الشرق الأوسط، ورقة عمل شروط واحتمالات قيام انتخابات نزيهة، ندوة انتخابات الحكم الذاتي، ص93.

¹³² مقابلة أجراها الباحث مع القيادي في حماس سابقاً عماد عبد الحميد الفالوجي ، بتاريخ 2010/3/30م.

مداهمات واعتقالات طالت الصفوف القيادية لحماس، واستمرت الأزمة بين حماس والسلطة حتى اندلاع انتفاضة الأقصى في سبتمبر/2000م، حيث تم الإفراج عن جميع معتقلي حماس والجهاد الإسلامي، وبدأت مرحلة جديدة من العلاقات مع السلطة الفلسطينية، تقوم على أساس مقاومة المحتل، ولعل وجود شخصية ياسر عرفات في تلك المرحلة ألقى بظلال إيجابية على طبيعة العلاقات بين الطرفين.

تأثر النظام السياسي الفلسطيني بعيد اندلاع انتفاضة الأقصى في سبتمبر/2000م كثيراً، " ففي السنوات التي تلت 2001-2003، عمدت إسرائيل على تضيق المساحة المتاحة للسلطة، ليس فقط جغرافياً، وإنما اقتصادياً وأمنياً وسياسياً. فقد أوقفت إسرائيل تحويل ما تجمعته من عوائد ضريبية نيابة عن السلطة حسب اتفاق أوسلو، وقامت بتدمير منهجي لمعظم البنى الأمنية البشرية والمادية للسلطة، ثم طال تدميرها كثيراً من مؤسسات السلطة المدنية في الاجتياحات المتتالية، وحدثت من تنقل البضائع والأشخاص من وإلى مناطق السلطة وبين أجزائها المختلفة. وأخيراً، أوقفت إسرائيل أي تعامل سياسي مع القيادة الفلسطينية وأعلنتها (غير ذي جدوى)، ثم حاصرت رئيسها في مقره في السنوات الثلاث الأخيرة من حياته"¹³³.

تري الدراسة أن التطورات السياسية والاقتصادية والأمنية بعيد انتفاضة الأقصى عام 2000م، قد ساعدت حركة حماس كثيراً، حيث شكل ضعف السلطة الفلسطينية بعد ضرب مؤسساتها، وفشل برنامجها وخيارها السياسي، وفسادها الإداري والمالي، مقابل تألق حماس في ميادين المقاومة والعمل السياسي والاجتماعي، إلى زيادة شعبية وقوة الحركة الإسلامية، لذلك عمل الاتحاد الأوروبي على صياغة وثيقة لإصلاح مؤسسات السلطة الفلسطينية، حيث جاء ذلك من خلال وثيقة صادرة عنه نشرتها صحيفة الحياة اللندنية بتاريخ 2002/6/2م.

كانت هناك رغبة من الرئيس ياسر عرفات، في الاستفادة من المد الجماهيري لحركة حماس في انتفاضة الأقصى، حيث كانت "أقوى إشارة صدرت عن الرئيس ياسر عرفات بشأن العلاقة مع حركة حماس، بعد اغتيال الشيخ أحمد ياسين تمثلت في موافقته على إشراك حركة حماس في وفد فلسطين إلى القمة العربية في تونس"¹³⁴.

¹³³ الخطيب، غسان ، مستقبل السلطة الوطنية الفلسطينية في ضوء التطورات الأخيرة، (ندوة سياسية)، مجلة فلسطينيات، ع1، 2007، ص12.
¹³⁴ عمرو ، نبيل ، حماس والسلطة والبحث عن المنطقة الثالثة، صحيفة الشرق الأوسط: 2004/4/12م، منشور على الموقع، <http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=228100&issueno=9267>

وتجمل الدراسة علاقة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بالسلطة الفلسطينية بأنها تأرجحت ما بين التوتر والهدوء، وكان التوتر مرتبطاً بمدى تطبيق وتنفيذ السلطة الفلسطينية لاتفاق أوسلو، وكننتيجة لسلوك حماس العسكري ضد إسرائيل، وكان يتجه الى الهدوء في مرحلة انتفاضة الأقصى، والتي تؤكد أن الشعب الفلسطيني أمام عدوه الإسرائيلي هو شعب موحد، وأخذت العلاقة بعد وفاة الرئيس ياسر عرفات منحى آخر، ففي عهد الرئيس محمود عباس أيضاً دخلت العلاقة مراحل توتر وصدام كان من أبرز تجلياتها ما حدث بعد فوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، في الانتخابات التشريعية وسيطرتها العسكرية على قطاع غزة في منتصف يونيو/ حزيران 2007م.

المبحث الثالث: موقف حماس من النظام السياسي الفلسطيني بعد المشاركة السياسية.

تمهيد:

دخلت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) النظام السياسي الفلسطيني من خلال العملية الديمقراطية، حيث فازت في الانتخابات التشريعية عام (2006م)، وأصبحت أحد مكونات النظام السياسي الفلسطيني، وحسب القانون الأساسي شكلت الحكومة الفلسطينية العاشرة في مارس/2006م.

تناول البرنامج الانتخابي لحركة حماس العديد من القضايا التي تثير النظام السياسي الفلسطيني سواء كان ذلك من خلال السياسة الداخلية أم السياسة الخارجية. فعلى صعيد السياسة الداخلية لكتلة التغيير والإصلاح، حمل البرنامج الانتخابي نقاطاً إيجابية حيث تتطلع كتلة التغيير والإصلاح إلى تحقيق الأولويات التالية:

الحريات السياسية والتعددية وحرية تشكيل الأحزاب والاحتكام إلى صناديق الاقتراع والتداول السلمي للسلطة، واعتماد لغة الحوار، ومحاربة الفساد، وبناء مجتمع مدني متقدم، وحماية مؤسسات المجتمع المدني، والحفاظ على الحريات العامة، وحرية الرأي والتعبير، وتحريم الاعتقال السياسي¹³⁵، وغير ذلك من النقاط التي في حال تطبيقها نستطيع بناء نظام سياسي فلسطيني مثالي وحضاري.

أما على صعيد السياسة الخارجية فيدعو البرنامج الانتخابي لكتلة التغيير والإصلاح إلى توطيد العلاقات مع العالم العربي والإسلامي كونه العمق الاستراتيجي للقضية الفلسطينية، أيضاً بناء علاقات سياسية متوازنة مع المجتمع الدولي¹³⁶.

وترى الدراسة أن حركة حماس وكتلتها الإنتخابية التغيير والإصلاح، اصطدمت بجدار كبير من التحديات المحلية والإقليمية والدولية، وبذلك لم تستطع تحقيق وعودها الانتخابية، ولكنها نجحت في ادارة تلك الازمة كنتيجة طبيعية لجذور الحركة الإخوانية والتي تنتشر في ربوع العالم، ودعمت حركة حماس سياسياً وإقتصادياً واعلامياً.

ومنذ توقيع اتفاق أوسلو وإنشاء السلطة الفلسطينية، اعتقدت حركة حماس حينها أن السلطة الناشئة لن تعمر طويلاً، وتعاملت حركة حماس مع السلطة الفلسطينية على هذا الأساس، وبعد أن

¹³⁵ حركة المقاومة الإسلامية حماس، البرنامج الانتخابي لقائمة التغيير والإصلاح: انتخابات المجلس التشريعي الدورة الثانية 2006، ص9.

بتصرف

¹³⁶ المرجع السابق، ص11. بتصرف

تأكدت حركة حماس أن السلطة الفلسطينية أصبحت أمراً واقعاً لا مفر منه، قررت التعامل والتفاعل معها ومع مؤسساتها السياسية، فقررت المشاركة في الانتخابات التشريعية عام 2006م، حيث يوضح الدكتور سامي أبو زهري موقف حماس من السلطة الفلسطينية: "نحن موقفنا في حماس سابقاً، هو أننا لسنا بحاجة إلى السلطة الفلسطينية، لأن السلطة لها دور في إجهاض المقاومة وحركة حماس وتصفية القضية الفلسطينية، ولكن ربما موقفنا تغير الآن لأن السلطة أصبحت أمراً واقعاً وهي موجودة وأصبحت معترف بها إقليمياً ودولياً¹³⁷."

وترى الدراسة أن حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، شهدت تحولاً سياسياً هاماً بعد قرارها بالمشاركة السياسية في العملية الانتخابية، حيث تعاملت مع المؤسسات السياسية الفلسطينية كأمر واقع، وإنها جزء من النسيج الاجتماعي الفلسطيني، لذلك ينبغي على الحركة الإسلامية تحمل مسؤولياتها تجاه الشعب الفلسطيني ومؤسساته ومقدراته، لذلك قررت حماس المشاركة في الانتخابات وأصبحت جزءاً من النظام السياسي الفلسطيني، بعد أن كانت تقاطع هذا النظام ووصلت في بعض الأمور إلى وضع العراقيل أمامه.

وفي صبيحة التاسع والعشرين من كانون الثاني/يناير 2006م، وبعد أن أعلنت لجنة الانتخابات المركزية نتائج الانتخابات التشريعية لعام 2006م، أصبحت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) داخل النظام السياسي الفلسطيني، وتسيطر على أحد أهم مكونات السلطة الفلسطينية وهو المجلس التشريعي الفلسطيني، وكلفها الرئيس محمود عباس حسب القانون الأساسي بتشكيل الحكومة الفلسطينية العاشرة، فعملت حماس جاهدة على تطبيق المبادئ العامة في برنامجها الانتخابي وخصوصاً ما يتعلق بالشراكة السياسية، ففتحت خطوط حوار مع الكل الوطني الفلسطيني من أجل تشكيل حكومة وحدة وطنية، حيث شهد منزل القيادي في حماس الدكتور محمود الزهار العديد من الجولات المكوكية بين الحركة وقيادة الفصائل وعلى رأسها حركة فتح، حيث تحدث الدكتور محمود الزهار في هذا الخصوص: عن "أحد قيادات فتح التي شاركت في الحوار معه، إذ قال له: لن تعمروا طويلاً فأنتم لا تمتلكون المال ولا الخبرة ولن تستمروا في الحكومة أكثر من ثلاثة أشهر"

138

لكن حركة فتح ومعها فصائل منظمة التحرير الفلسطينية لها رأي مخالف لذلك، حيث يروي الدكتور فيصل أبو شهلا حول أسباب عدم مشاركة فصائل منظمة التحرير الفلسطينية في الحكومة

¹³⁷ مقابلة أجراها الباحث مع القيادي في حركة المقاومة الإسلامية حماس الدكتور سامي أبو زهري بتاريخ 2010/4/7م.
¹³⁸ الزهار، محمود، ندوة سياسية بعنوان مستقبل القضية الفلسطينية في ظل المستجدات والأوضاع السياسية الراهنة، الجامعة الإسلامية بغزة بتاريخ، 2010/3/14م.

العاشرة التي ستشكلها حركة حماس، فيقول: "إن حركة فتح ومعها فصائل المنظمة كانت ترغب في المشاركة السياسية مع حماس، ولكن حسب كل القوانين والأعراف الدولية لا يحق لأي حكومة جديدة أن لا تلتزم بالاتفاقيات التي وقعتها الحكومات السابقة، كذلك السلطة الفلسطينية أنشئت بقرار من المجلس المركزي الفلسطيني، ولا يحق لأي حكومة أن لا تعترف وتقر بشرعية المنظمة كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، لذلك لم توافق أي من القوى أن تشارك في الحكومة العاشرة، ولذلك شكلت حماس لوحدها هذه الحكومة"¹³⁹.

وتتفق الدراسة مع ما ذهب إليه الدكتور فيصل أبو شهلا ولكن في حال إقامة دولة فلسطينية مستقلة، أما في حالة النظام السياسي الفلسطيني الذي يرزخ تحت الاحتلال، فينبغي أن نتعامل من خلال الظروف والمعطيات على الأرض، وبالعودة إلى الوراء قليلاً، ففي عام 1997م، وبعد وصول بنيامين نتانياهو إلى سدة الحكم في إسرائيل، تنصل من كل الاتفاقيات والتفاهات التي تمت في عهد حزب العمل مع السلطة الفلسطينية، ورفع من السقف السياسي لدولة إسرائيل، وبدأ مفاوضات جديدة مع الفلسطينيين.

إن حركة المقاومة الإسلامية (حماس) انتخبت على أساس برنامج سياسي، وكان ينبغي على القوى السياسية مشاركتها والدخول معها لرفع سقف المطالب الفلسطينية، بدلاً من وضع العراقيل أمام نجاح الحكومة وتركها تواجه الغرب لوحدها، علماً بأن الشعب الفلسطيني برمته يعاني من تداعيات الحصار، ويحاسب على خياره الديمقراطي.

لقد اصطدم النظام السياسي الفلسطيني بعد فوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بالانتخابات التشريعية بإشكالية، فالسلطة الفلسطينية أنشئت بقرار من منظمة التحرير الفلسطينية، وحركة حماس لا تعترف بوحداية تمثيل المنظمة لكل مكونات الشعب الفلسطيني، كون حركة حماس ومعها بعض القوى الفاعلة على الساحة الفلسطينية هي خارج إطار منظمة التحرير. إن هذه العلاقة الملتبسة وضعت المواطن الفلسطيني في حالة ترقب، ووضعت النظام السياسي في أزمة حقيقية. " فإن الأمر يحتاج لمعالجة متأنية لصيرورة العلاقة بين هذه المكونات الثلاث حتى نتلمس سبل الخروج من المأزق، بما يخدم المصلحة الوطنية العليا، وخصوصاً أننا كنا نأمل أن تؤدي الانتخابات لإخراج النظام السياسي من أزمته بدلاً من تعميق هذه الأزمة"¹⁴⁰.

¹³⁹ مقابلة أجراها الباحث مع النائب عن حركة فتح الدكتور فيصل أبو شهلا بتاريخ 2010/4/3م.

¹⁴⁰ أبراش، إبراهيم، العلاقة الملتبسة... مرجع سابق.

وسوف تتناول الدراسة أهم مفاصل العلاقة بين حماس والنظام السياسي الفلسطيني بعد المشاركة في الحكم...وهما صراع الصلاحيات، والأحداث المؤسفة التي وقعت في منتصف حزيران (يونيه)/ 2007م.

أولاً: صراع الصلاحيات:

كثيرة هي الأطراف الفلسطينية والإقليمية والدولية التي ترغب في إقصاء حركة المقاومة الإسلامية (حماس) من الحلبة السياسية، ويندرج ذلك ضمن إطار المصالح والنفوذ، أو ضمن إطار الهاجس من نجاح المشروع الإسلامي في فلسطين وتداعيات هذا النجاح على المنطقة برمتها، أو ضمن التوافق الإقليمي والدولي.

وتضيف الدراسة بأنه من الضروري عند الحديث عن صراع الصلاحيات بين مؤسستي الرئاسة والحكومة، أو حتى بين مكونات النظام السياسي الفلسطيني، بأن دخول حماس المعترك السياسي كشف إشكالية النظام السياسي الفلسطيني، والقانون الأساسي المعدل عام 2005م، حيث تحدث عن ذلك أمين سر المجلس التشريعي الفلسطيني محمود الرمحي فقال: " الحكم في أراضي السلطة الفلسطينية نيابي ديمقراطي وعليه نصت المادة (5) من القانون الأساسي صراحة على أن (نظام الحكم في فلسطين هو نظام نيابي ديمقراطي)، ويعني ذلك وفقاً للفقهاء الدستوري أن الشعب لا يحكم نفسه كما هو الحال في النظام الديمقراطي المباشر، وإنما يحكم الشعب نفسه بواسطة نواب له أو ممثلين عنه ولمدة معينة، وبعد إعلان النتائج الانتخابية يتولّى المجلس التشريعي ممارسة السلطة باسم الشعب ونيابة عنه"¹⁴¹.

وأضاف الرمحي حول صلاحيات رئيس السلطة الفلسطينية " حيث حدد القانون الأساسي الفلسطيني صلاحيات رئيس السلطة الفلسطينية، ففي المادة (5) قال أن الرئيس ينتخب انتخاباً مباشراً من قبل الشعب وتكون الحكومة مسؤولة أمام الرئيس والمجلس التشريعي، وفي المادة (39) رئيس السلطة الفلسطينية هو القائد الأعلى للقوات الفلسطينية، المادة (40) يعين رئيس السلطة ممثلي السلطة لدى الدول والمنظمات، والمادة (63) نصت على أن مجلس الوزراء هو الأداة التنفيذية الإدارية العليا التي تطلع بمسئولية وضع البرنامج الذي تقره السلطة التشريعية موضع

¹⁴¹ الرمحي، محمود،.... مرجع سابق،ص2.

التنفيذ، وفيما عدا ما لرئيس السلطة الفلسطينية من اختصاصات تنفيذية يحددها القانون الأساسي تكون الصلاحيات التنفيذية والإدارية من اختصاص مجلس الوزراء¹⁴².

ويؤكد الرمحي " أن النظام السياسي الفلسطيني لم يفصل بين الصلاحيات، ولعل من أكبر مشاكل النظام السياسي الفلسطيني وما يؤخذ عليه هو أنه لم يفصل بين الصلاحيات التنفيذية وجعلها متداخلة تحتل التاويلات، وهذا ما جر الواقع الفلسطيني إلى تنازع الصلاحيات ومن ثم الانقسام. فحسب البنود السابقة الذكر، أعطى القانون الأساسي للمجلس التشريعي صلاحية التشريع والرقابة على السلطة التنفيذية، إلا أن السلطة التنفيذية في قانوننا الأساسي كما ورد في نصوصنا السابقة ما بين صلاحيات تنفيذية للرئيس وصلاحيات تنفيذية لمجلس الوزراء، وبالتالي فإن رقابة المجلس التشريعي على السلطة التنفيذية منقوصة حيث يستطيع المجلس التشريعي مساءلة الحكومة عما تمارسه من إجراءات تنفيذية ويستطيع أن يحجب الثقة، وأن يسائل الوزراء ولكن لم يحدد القانون الأساسي كيف يستطيع المجلس التشريعي مساءلة رئيس السلطة، حول المنوط به من الأمور التنفيذية مثل عمل الأجهزة الأمنية التابعة له، أو ممثلي السلطة الفلسطينية لدى الدول والمنظمات التي تتبع للرئيس مباشرة¹⁴³.

إن ما تحدث به الدكتور الرمحي يعبر عن أزمة الديمقراطية وصراعها مع الشورى في فكر حركات الإسلام السياسي، وتحديداً حركة حماس، ولذلك تحاول حركة حماس التأثير في الديمقراطية، والاستفادة من إيجابياتها بما يخدم مستقبلاً تجسيد الشورى بما تعنيه الكلمة من معنى.

وترى الدراسة أن ما تحدث به الرمحي يعتبر أساس المشكلة، وتبرهن على ذلك من خلال أزمة الصلاحيات التي حدثت بين رئيس الوزراء محمود عباس مع الرئيس ياسر عرفات عام 2003م، " أما صراع الصلاحيات بين الحكومة والرئيس محمود عباس، فبدأ بعد نجاح حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الانتخابات وحتى قبل تولي الحكومة الفلسطينية مقاليد الحكم، ففي الجلسة الأخيرة للمجلس التشريعي السابق، الذي تمتعت فيه فتح بالأكثرية، وعقدت بعد ظهور نتائج الانتخابات، أخذ المجلس عدداً من القرارات والتعديلات الدستورية التي استهدفت تعزيز سلطات الرئيس وإضعاف الحكومة والمجلس المنتخب الجديد، وأعطت للرئيس سلطة مطلقة في تشكيل المحكمة الدستورية، وعلى ديوان الموظفين العام، كما صادق المجلس التشريعي المنتهية ولايته على مرسوم رئاسي يقضي بتعيين أمين عام للمجلس التشريعي ليحل محل أمين سر المجلس، الذي

¹⁴² المرجع السابق، ص3.

¹⁴³ نفسه.

كان يجب أن يكون أحد النواب المنتخبين، بينما أصبح أمين عام المجلس من خارج المجلس النيابي. وهذا ما عدته حركة حماس انقلاباً أبيضاً وفساداً دستورياً¹⁴⁴.

تفاقت الأزمة بين مكونات النظام السياسي الفلسطيني، وسيطرت حركة فتح على مؤسسة الرئاسة، والتي بدورها سيطرت على المفاصل الهامة في الجهاز البيروقراطي، ومن أهم ما سيطرت عليه الرئاسة من مؤسسات كانت تخضع في السابق تحت إمرة الحكومة الفلسطينية هي: (المؤسسة الإعلامية والتي تتكون من هيئة الإذاعة والتلفزيون - الهيئة العامة للاستعلامات - وكالة الأنباء الفلسطينية وفا)، وسلطة المعابر، وقيادة الأمن الوطني، وتعيين قائد لقوات الأمن الداخلي.

أما حركة حماس والتي شكلت حكومتها العاشرة منفردة، لم تستطع ممارسة الحكم بشكل حقيقي وفعال، كون الغالبية من قطاع الموظفين هم من عناصر وقيادات حركة فتح، ومن هنا التبست العلاقة بين المؤسستين، حيث خضعت العلاقة بينهما إلى اعتبارات داخلية ومؤثرات خارجية، فالمحيط الإقليمي والمجتمع الدولي كان يرغب في تطويع حركة حماس، ودفعها نحو القبول بمشاريع التسوية والتزامات منظمة التحرير الفلسطينية، ففرضت شروط الرباعية الدولية، وهي الاعتراف بإسرائيل، ونبذ العنف، والالتزام بالاتفاقيات الموقعة.

فرضت حركة حماس الشروط، وفرض حصار سياسي واقتصادي على الشعب الفلسطيني وقطعت الرواتب عن آلاف الموظفين، وسادت أجواء من الفوضى والانفلات الأمني، حتى وصلت الساحة الفلسطينية إلى أحداث حزيران (يونيه) /2007م، وسيطرت حركة حماس عسكرياً على قطاع غزة، واستقر الحال في الضفة الغربية للرئيس محمود عباس وحركة فتح، وبين هذا وذاك بقي النظام السياسي متأزماً، وألقت أزمته بتداعيات مباشرة على الشعب الفلسطيني وعلى المشروع الوطني.

يقول الدكتور يوسف رزقة المستشار السياسي لرئيس الوزراء إسماعيل هنية، "إن التجربة التي خاضتها حركة حماس عززت فكرة النظام والقانون في النظرية والتطبيق، وجعلت المشاركة السياسية عنواناً في النظام السياسي والمشاركة السياسية أعادت للمجلس التشريعي هيئته. وأضاف أن حالة الفلتان الأمني كانت فرعاً من حالة الانفلات السياسي، وأن هذه الحالة المنفلتة والضارة لم تكن ستزول دون مشاركة حماس في الحكم"¹⁴⁵.

وتؤكد الدراسة أن حركة حماس منذ اللحظة الأولى لتشكيلها للحكومة الفلسطينية العاشرة، كانت تعلم حجم المعوقات والمعوقات التي يضعها خصومها السياسيين المحليين أو الإقليميين أو الدوليين، لذا ارتأت الحركة أن تشكل قوى أمنية لتنفيذ برنامجها الانتخابي، فكان قرار تشكيل القوة

¹⁴⁴ رزقة، يوسف، الطريق الصعب: تجربة حماس في الحكومة الحادية عشر (2006-2007)، ج 2. - غزة: مكتبة دار الارقم، 2008، ص 25.
¹⁴⁵ رزقة، يوسف، ندوة سياسية بعنوان قراءة في تجربة حماس في الحكم والسياسة، مركز الدراسات السياسية والتنمية، 2010/2/9.

التنفيذية، مما زاد من حجم التوترات على الساحة الفلسطينية، فزاد الانفلات الأمني المنظم، حتى وصلت الساحة الفلسطينية إلى الاقتتال الداخلي، وتمكن حركة حماس من السيطرة على قطاع غزة عسكرياً، وكان ذلك في حزيران (يونيه) / 2007م، فيما اصطلح على تسميته بعملية الحسم العسكري كما تطلق عليه حركة حماس، أو الانقلاب كما تسميه حركة فتح، ولكن الدراسة ترى أن ما حدث هو أحداث مؤسفة أريقت بها دماء فلسطينية من كلا الفصيلين الكبيرين واللذان يمثلان قطبا النظام السياسي الفلسطيني.

ثانياً: أحداث حزيران (يونيه) / 2007م

مثلت أحداث حزيران (يونيه) / 2007م، ذكرى أليمة في الذاكرة الفلسطينية، ففيها لم يبق أي خطوط حمر نستطيع الحديث عنها، فالدم الفلسطيني أصبح مستباحاً ليس من الاحتلال الإسرائيلي هذه المرة، ولكن من الشقيق الفلسطيني، لا يوجد أي مبررات ممكن أن تصوغها الدراسة، فقد عجز القلم عن تأصيل تلك الأحداث، ولذلك ارتأت الدراسة بعدم الخوض في التفاصيل، وتناولت الموضوع من زاوية حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، والنظام السياسي الفلسطيني بعد أحداث حزيران (يونيه) / 2007م.

لقد مكنت أحداث حزيران (يونيه) / 2007م، حركة المقاومة الإسلامية (حماس) من ممارسة الحكم، وجاء ذلك نتيجة تضافر عدة عوامل من أبرزها:

1- استنكاف الموظفين العموميين عن العمل

بعد أن فرضت حركة حماس سيطرتها العسكرية على قطاع غزة، " أصدر رئيس الحكومة الفلسطينية في الضفة الغربية، سلام فياض قراراً، بعدم توجه سبعون ألف موظف في السلطة الفلسطينية الى مراكز عملهم تحت طائلة فقدان رواتبهم"¹⁴⁶.

2- المقدرات المادية والبشرية للسلطة الفلسطينية

" ورثت الحكومة الفلسطينية في قطاع غزة جهازاً إدارياً متكاملًا، يتمتع بالكثير من المهارات الإدارية والتقنية والأطر التنظيمية، واستفادت الحكومة الفلسطينية من خبرات

¹⁴⁶ صايغ، يزيد، ثلاث سنوات من حكم حماس في غزة، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010. ص4.

بعض الموظفين الذين رفضوا قرارات حكومة الدكتور سلام فياض، واستمروا على رأس عملهم الحكومي¹⁴⁷.

كما وجدت حماس وحكومتها بعد سيطرتها على قطاع غزة أمام تحديات كبيرة، حيث فرض حصار سياسي واقتصادي، وأغلقت المعابر المؤدية إلى قطاع غزة، وتم إغلاق معبر رفح المنفذ الوحيد لقطاع غزة على العالم الخارجي. فعملت حركة حماس وحكومتها وبدعم من بعض قوى الممانعة في المنطقة وخصوصاً إيران، على تسيير حياة الناس، وقيامها بصرف رواتب الموظفين، والذين بلغوا حتى نهاية عام 2009م، أكثر من 30 ألف موظف.

كذلك قامت الحكومة بتعيين معلمين جدد، ومدراء مدارس، وأحكمت السيطرة على جهاز القضاء، ونجحت في تحقيق الأمن، والقضاء على ظاهرة الانفلات الأمني، وظاهرة العشائر والعائلات.

وفي تقدير الدراسة بدأت حركة حماس تنسجم مع النظام السياسي الفلسطيني، وامتلكت خبرة لإدارة الحكم، وتؤكد الدراسة أن عملية المصالحة الفلسطينية، قد تعمل على تقوية النظام السياسي الفلسطيني، لأن المرحلة السابقة أكدت لكل الأطراف أن المشاركة والتعددية السياسية، والتداول السلمي للسلطة هي صمام الأمان نحو ممارسة حكم أفضل، ونحو تحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني بإقامة دولته المستقلة.

وتضيف الدراسة أن المشهد الآخر في الضفة الغربية مختلف تماماً، حيث شكلت حكومة طوارئ برئاسة الدكتور سلام فياض، وبدأت مرحلة جديدة تتلخص في وجود نموذجين مختلفين، نموذج تنموي تقوده السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، ونموذج محاصر ومدمر تقوده حركة حماس في قطاع غزة، من خلال حكومتها برئاسة إسماعيل هنية.

¹⁴⁷ المرجع السابق. بتصرف

الفصل الرابع: الانتخابات التشريعية الفلسطينية

المبحث الأول: الانتخابات الفلسطينية عام 1996م.

المبحث الثاني: أبعاد مشاركة حماس في الانتخابات التشريعية (2006م)

المبحث الثالث: الانتخابات التشريعية (الدورة الثانية) (2006م) والمواقف المحلية والإقليمية والدولية منها.

تمهيد:

خاض الشعب الفلسطيني تجربته الديمقراطية الأولى في 9 يناير/1996م، وذلك بعد تأسيس السلطة الفلسطينية بعامين، وانتخب حينها الشعب الفلسطيني رئيساً للسلطة الفلسطينية ونواباً يمثلونه في المجلس التشريعي الفلسطيني، ولم تسمح الظروف السياسية بدورية الانتخابات، فاستمر الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في منصبه لأكثر من ثمان سنوات على انتخابه حتى وفاته عام 2004م، أما المجلس التشريعي الفلسطيني، فاستمر حتى عقدت الانتخابات التشريعية الثانية في 25 كانون الثاني/يناير 2006م، واكتسبت العملية الانتخابية أهمية كبيرة عن تجربتها الأولى وذلك لمشاركة كافة التيارات والفصائل السياسية الفلسطينية، عدا حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، وأيضاً مستوى النزاهة، والترتيب والرقابة على العملية الانتخابية، حيث شكلت سابقة في الوطن العربي، وهذا ما دفع صحيفة الواشنطن بوست للقول: إن "الشعب الفلسطيني أثبت أنه لا يشترى بالمال"¹⁴⁸.

وبذلك قدم الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة تجربة فريدة في الشرق الأوسط، وكسر الاحتكار الإسرائيلي بأنها الديمقراطية الوحيدة في المنطقة، وهذا يسجل لشخص الرئيس محمود عباس، وفازت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الانتخابات التشريعية، وأثار فوزها العديد من المواقف الإقليمية والدولية، وحتى الفلسطينية، وشكل صدمة لحركة فتح والتي هيمنت على النظام السياسي الفلسطيني لعقود.

وسوف تتناول الدراسة في هذا الفصل ثلاث مباحث، يتناول المبحث الأول الانتخابات الفلسطينية عام 1996م، بينما يتناول المبحث الثاني أبعاد مشاركة حماس في الانتخابات التشريعية (2006م)، وأما المبحث الثالث والأخير فسيتناول الانتخابات التشريعية الثانية (2006م) والمواقف المحلية والإقليمية والدولية منها.

¹⁴⁸ مركز دراسات الشرق الأوسط، حلقة نقاش تداعيات فوز حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية 2006 على مستقبل القضية والصراع في المنطقة، وعلى إسرائيل، الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2006.

http://www.mesc.com.jo/Activities/Act_Discuss/seminars/mesc-15-05.html.

المبحث الأول: الانتخابات الفلسطينية عام 1996م

جاءت الانتخابات الفلسطينية عام 1996م، كتطبيق عملي لاتفاق أوسلو، والذي يرفضه قطاع عريض من الشعب الفلسطيني والحركة الوطنية الفلسطينية، ولذلك رفضت العديد من القوى والفصائل المشاركة في هذه الانتخابات ومنها حركة حماس والتي بررت رفضها من خلال النقاط التالية:

أ - أسباب سياسية:

إن الانتخابات العامة عام 1996م هي أحد إفرازات اتفاق أوسلو، والذي يعطي إسرائيل حق النقض (الفيتو) على مرشحي المجلس، وحتى على القوانين والقرارات التي قد يسنها المجلس، وتعني المشاركة السياسية في الانتخابات الفلسطينية عام 1996م هو تخلي حماس عن الكفاح المسلح، والالتزام باتفاقات منظمة التحرير الفلسطينية، وتداعيات ذلك على شعبية الحركة أمام الجماهير الفلسطينية والعربية والإسلامية.

ب - أسباب أيديولوجية:

حركة حماس وكما نصت المادة الأولى من الباب الأول من ميثاقها العام تنص على: " حركة المقاومة الإسلامية: الإسلام منهجها، منه تستمد أفكارها ومفاهيمها وتصوراتها عن الكون والحياة والإنسان، وإليه تحتكم في كل تصرفاتها، ومنه تستلهم ترشيدها" ¹⁴⁹. لذا عملت الدراسة جاهدة على اكتشاف محدد الدين في صناعة القرار السياسي عند حماس وتحديداً فيما يتعلق بقرار مقاطعة الانتخابات الفلسطينية عام 1996م. ووصلت إلى أنه لا وجود للمحدد الديني بمعنى الحلال والحرام في قرار حماس عدم المشاركة في انتخابات عام 1996م، وإنما فقط هي محددات سياسية وإدارية متعلقة بظروف الحركة الإسلامية على الأرض الفلسطينية وارتباطاتها الإقليمية والدولية.

وهذا ما ذهب إليه القيادي في حركة حماس الدكتور سامي أبو زهري حيث قال: "نحن في حماس رفضنا المشاركة في الانتخابات الفلسطينية عام 1996م ليس من باب الحلال والحرام، ولكن من باب تقدير موقف، فليس هناك أي مصلحة لشعبنا، ولا لحركة حماس من دخول الانتخابات في تلك المرحلة، كون هذه الانتخابات تعطي شرعية لاتفاق أوسلو".

¹⁴⁹ ميثاق حماس...مرجع سبق ذكره.

ت - أسباب إدارية:

قد تكون للأسباب الإدارية المتعلقة بمدى استعداد الحركة الإسلامية للمشاركة في الانتخابات الفلسطينية في ظل وجود للشخصية الكاريزمية المتمثلة بشخص الرئيس ياسر عرفات، وما يحمله من وعود بإقامة الدولة الفلسطينية، وإصراره على تحويل قطاع غزة إلى سنغافورة وجاء ذلك في أكثر من خطاب للرئيس ياسر عرفات. لذلك كانت تخشى حركة حماس من أن لا تحصل على نسبة تساوي أو تفوق النسبة التي كانت تطالب بها للدخول إلى منظمة التحرير الفلسطينية، حيث " طالبت الحركة بأن يتراوح تمثيلها بين 40% و 50% من مجموع أعضاء المجلس الوطني".

ويجمل أمين سر المجلس التشريعي عن حركة حماس الدكتور محمود الرمحي موقف حركة حماس من المشاركة في انتخابات عام 1996م، بما يلي: " لا شك أن الانتخابات الرئاسية والتشريعية عام 1996م، كان نتيجة لاتفاق أوسلو حيث أصبحت هناك سلطة ولو بصلاحيات محدودة على الأرض ولا بد لهذه السلطة من مؤسسات تنهض بأعبائها السياسية والقانونية، فكانت الانتخابات الأولى والتي جاءت كاستحقاق لاتفاق أوسلو والذي نصّ على أن يقوم الفلسطينيون بعد تسعة أشهر بانتخابات رئاسية وتشريعية طوال المرحلة الانتقالية والتي حددها اتفاق أوسلو بخمس سنوات وفي حينه قررت حماس عدم المشاركة في هذه الانتخابات، لا لحكمها الشرعي حلالاً كان أم حراماً كما حاول البعض أن يلزم موقف الحركة، لأن الحركة في حينه لمعارضتها اتفاق أوسلو أولاً، ثم دراسة المصلحة من المشاركة في هذه الانتخابات رأت أن تقاطع هذه الانتخابات وأعتقد أنه في أي نظام ديمقراطي عالمي يحق لأي حزب أو قوة سياسية أن تشارك أو تقاطع أي انتخابات وهذا حق يكفله لها الدستور والأعراف الديمقراطية¹⁵⁰".

أولاً: البيئة السياسية التي سبقت الانتخابات الفلسطينية عام 1996م

على الرغم من موقف حركة المقاومة الإسلامية (حماس) الراض لاتفاق أوسلو، إلا أنه كان هناك رغبة فلسطينية وعربية بدمج حماس في الحياة السياسية لما تمثله الحركة من ثقل جماهيري ومؤسساتي في الشارع الفلسطيني والعربي والإسلامي، ومدى قدراتها العسكرية والسياسية على إفشال أي اتفاق مستقبلي مع السلطة الفلسطينية ودولة إسرائيل.

¹⁵⁰ الرمحي، محمود، الانتخابات... مرجع سابق.

ومن هنا جاءت حوارات القاهرة بين السلطة الفلسطينية وحماس بناءً على دعوة من الرئيس المصري حسني مبارك، حيث مثل السلطة الفلسطينية وفد يرأسه سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني بالإنابة، ومثل حماس خالد مشعل القيادي في الحركة.

وفي تصريح صحفي لسليم الزعنون حول أجندة الحوار الوطني قال: "إن موضوع مشاركة حماس في الانتخابات ليس هو الموضوع الوحيد الذي سيبحث، وإنما الأهم من ذلك الوصول إلى درجة مسح إلى كافة الأمور السابقة التي تركت غصاصة في النفوس. والاتفاق على طبيعة المرحلة التي يستمر فيها قيام الأغلبية بواجبها تجاه الأقلية في ظل التعددية السياسية التي ارتضيناها لأنفسنا"¹⁵¹.

ومع انتهاء الجولة الأولى من الحوار خرجت صحيفة الأهرام المصرية بخبر بعنوان: "حماس لن تشارك في الانتخابات لكنها ستعمل على عدم حدوث ما يعكرها"¹⁵². أما صحيفة الدستور الأردنية فخرجت بتصريح على لسان الدكتور محمود الزهار: "لن نشارك في الانتخابات الفلسطينية ولن نتحول إلى حزب سياسي ونتخلى عن الكفاح المسلح"¹⁵³.

وقد تمخض حوار القاهرة بين السلطة الفلسطينية وحماس عن بيان ختامي¹⁵⁴، يمكن إجمال أهم بنوده في النقاط التالية:

- 1- "التأكيد على ترسيخ الوحدة الوطنية على قاعدة التعددية السياسية وتحريم الاقتتال الداخلي، واعتماد مبدأ الحوار نهجاً حضارياً ووحيداً في التعامل بين مختلف الأطراف على الساحة الفلسطينية.
- 2- التأكيد على تهيئة الأجواء من أجل تعميق الثقة والتعاون ولتعزيز وحدة الصف الفلسطيني وصولاً لتحقيق الأهداف الوطنية.
- 3- التأكيد على بذل الجهود -كافة- من أجل الإفراج عن جميع الأخوات والأخوة الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال.
- 4- تشكيل لجنة مشتركة لمعالجة المشكلات الطارئة"¹⁵⁵.

¹⁵¹ جريدة الأسواق: 1995/12/18م.

¹⁵² الأهرام: 1995/12/21م.

¹⁵³ الدستور: 1995/12/22م.

¹⁵⁴ نص البيان كاملاً في الملحق (رقم 2)

¹⁵⁵ الدستور: 1995/12/23م.

"وفي ضوء الحوارات بين الطرفين حول انتخابات المجلس التشريعي والإلتزامات الفلسطينية، فقد احتفظت حركة حماس بمواقفها تجاه هاتين القضيتين، مع عدم إجبار أحد على مقاطعة الانتخابات. وأن حركة حماس لا تستهدف إحراج السلطة"¹⁵⁶.

ولذلك فشلت السلطة الفلسطينية في احتواء حماس أو شقها، وبدأت السلطة في التحضير للعملية الانتخابية، فكان يوم 1996/1/20م، موعداً لميلاد أول انتخابات رئاسية وتشريعية فلسطينية في أراضي السلطة الفلسطينية. فخشي المراقبون حينها من موقف حركة حماس، وكيفية تعامل الحركة التي ترفض اتفاق أوسلو مع العملية الانتخابية ومع نتائجها.

وقد حسم رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) حينئذ الدكتور موسى أبو مرزوق الجدل الدائر في الوسط السياسي والإعلامي فقال: "إن ما يريده عدونا هو أن ينشغل الشعب الفلسطيني بنفسه، لكي يستريح من عناء التصدي للانتفاضة ولضربات أبطالنا الموجهة عبر العمليات العسكرية"¹⁵⁷. وأضاف أبو مرزوق "إن وعينا لهذا المخطط وأهدافه هو الخطوة الأولى في تقوية الفرصة على العدو للاستفادة من خلافاتنا وتوسيعها وتطويرها، لكي لا تتطور إلى رفع السلاح في وجه بعضنا البعض"¹⁵⁸.

وعن موقف حركة المقاومة الإسلامية (حماس) من المشاركة في الانتخابات الفلسطينية عام 1996م قال رئيس المكتب السياسي لحماس: "لقد أعلننا منذ البداية رفضنا لاتفاقية غزة وأريحا أولاً وكل ما قد يتمخض عنها من نتائج، كما أعلننا أننا لسنا ملزمين بهذه الاتفاقية التي لا تمثل شعبنا فنحن لن نشارك في أية انتخابات مرتبطة بهذه الاتفاقية، وسنقاطع كافة الأجهزة والمؤسسات السياسية، والإدارية المسؤولة عن تنفيذ هذه الاتفاقية، وندعو جميع أبناء شعبنا لمقاطعتها"¹⁵⁹. ووثقت حماس مقاطعتها للانتخابات الفلسطينية عام 1996م بإصدارها بيان رسمي بتاريخ 1996/1/16م بعنوان: "مذكرة صادرة عن حركة المقاومة الإسلامية (حماس) حول انتخابات مجلس الحكم الذاتي الفلسطيني المحدود"¹⁶⁰، تبرر فيه أسباب مقاطعتها للانتخابات، وتدعو المواطن الفلسطيني إلى مقاطعتها.

¹⁵⁶ الدستور: 1995/12/23م،

¹⁵⁷ فلسطين المسلمة، (لندن)، العدد 11، تشرين الثاني /نوفمبر 1993، ص11-12. أجرى الحديث ياسر الزعاترة.

¹⁵⁸ المرجع السابق.

¹⁵⁹ نفسه.

¹⁶⁰ المركز الفلسطيني للإعلام، مذكرة صادرة عن حركة المقاومة الإسلامية حماس حول انتخابات مجلس الحكم الذاتي الفلسطيني المحدود بتاريخ 1996/1/16م.

هكذا كانت البيئة السياسية التي سبقت الانتخابات الفلسطينية، وكأن التاريخ يعيد نفسه، فالحوار فشل، وحالة الاشتباك السياسي بين الطرفين ازدادت، وأزمة الثقة تعمقت، وهذا لم يقتصر على طرفي الأزمة بل وصل إلى داخل حركة حماس، حيث تعددت المدارس السياسية بين رافض للمشاركة ومؤيد لها، وهذا ما تناوله أحد قيادي حماس سابقاً المهندس عماد عبد الحميد الفالوجي حيث قال: " داخل الحركة أكثر من تيار للتعاطي مع مسألة الانتخابات فالتيار الأول هو المتشدد الذي يرفض أي مشاركة سياسية إلى جانب السلطة في أي قضية ومنها الانتخابات، حيث كان يتبنى الرفض المطلق للانتخابات جملة وتفصيلاً بدون أي نقاش محتجاً بأنها تأتي ضمن اتفاقات أو سولو وبأنها لن تكون نزيهة، وهي محكومة باتفاقات دولية فرضت على السلطة الفلسطينية، وأنها ستحرم الشتات الفلسطيني الذي يمثل ثلثي الشعب الفلسطيني من المشاركة، وأن المجلس المنتخب لن تكون له أي صلاحيات، ويؤكد عماد الفالوجي أن هذا التيار كان يقوده قيادة حماس في الخارج وأقلية من الداخل، لكنه كان الصوت الأقوى والأبرز، حيث إنه ينسجم مع التريية التقليدية لحركة الإخوان المسلمين في غزة، ومع التعبئة الداخلية للحركة حول عدم مشاركة السلطة في أي مؤسسة رسمية وبالتالي مقاطعة هذه المؤسسات، كما يبين الفالوجي مبررات وأسباب ودوافع أصحاب هذا التيار في الحركة، ومنها أن مشاركة الحركة في أي انتخابات يعني اندماج الحركة في المشروع السياسي السلمي، ويعني فقدان مصداقية الحركة بوصفها معارضة سياسية لهذا المشروع برمته، ويعني أيضاً إقحام الحركة في قرارات ومقررات لا ترضاهم ولا توافق عليها من الناحية المبدئية، أو الشرعية، أو الإستراتيجية"¹⁶¹.

أما التيار الثاني في الحركة "فهو التيار الذي دعا إلى ضرورة المشاركة في هذه الانتخابات من منطلق أن هذه ربما تكون فرصة تاريخية نادرة ليس من السهل أن تتكرر مرة أخرى، وهي دخول الحركة للمؤسسة الرسمية للسلطة الفلسطينية عبر انتخابات شعبية وليس عبر اتفاقيات أو قرارات فوقية، خاصة وأن الحركة كانت أصدرت قبل ذلك موافقتها المبدئية على المشاركة في الانتخابات البلدية، كما أن الحركة عندما ناقشت مسألة انضمامها إلى منظمة التحرير الفلسطينية، كان شرطها آنذاك أن تكون هناك انتخابات تمثيلية نسبية يتم على ضوء نتائجها تمثيل كل حركة أو تنظيم أو جبهة في المنظمة"¹⁶².

"بين هذين التيارين برز تيار توفيقي ثالث كان يدعو إلى ضرورة خوض الانتخابات، ولكن عبر شخصيات مستقلة وليس تحت اسم الحركة مباشرة، وذلك على غرار ما صنعت جماعة

¹⁶¹ الفالوجي، عماد، درب الأثواك: حماس، الانتفاضة، السلطة. ط1. - عمان: دار الشروق، 2002. ص414-415

¹⁶² المرجع السابق، ص415

الإخوان المسلمين في الأردن حيث تخوض الانتخابات تحت اسم جبهة العمل الإسلامي، وذلك حتى تبقى حركة حماس تمثل الطموح السياسي الإسلامي، وكان يرى أن أمام الحركة خيارين، إما أن تخوض الانتخابات تحت أسماء شخصيات إسلامية مستقلة دون أن يكون لها علاقة مباشرة بالحركة، وتقوم الحركة دون إعلان منها بدعم هذه الشخصيات، والعمل الجاد لإيصالهم إلى البرلمان، أو الخيار الآخر وهو دعم حزب الخلاص الوطني الإسلامي الذي تم إنشاؤه حديثاً وهو معروف إعلامياً بأنه يمثل فكر حركة حماس¹⁶³. لكن أياً من هذين الخيارين لم يحدث، وغلب في الحركة الرأي الأول القائل برفض المشاركة في الانتخابات.

وترى الدراسة أن عملية الاشتباك السياسي داخل المؤسساتية السياسية لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، قد كادت أن تعصف بوحدة الحركة الإسلامية، حيث ترشح أربع من قيادات الحركة الإسلامية إضافة إلى عماد الفالوجي، والذي كان يتبوأ منصب الناطق الرسمي باسم حماس، والقيادات التي تقدمت بطلب ترشيح، هم إسماعيل هنية، خالد الهندي، سعيد النمروطي، عبد الله مهنا.

ولكن سرعان ما تم انسحاب القيادات الأربع على خلفية بيانات وزعت في قطاع غزة ضد الشخصيات التي ترشحت، وبقي عماد الفالوجي ونجح في الانتخابات التشريعية عن دائرة شمال غزة.

163 نفسه.

ثانياً: نتائج الانتخابات الفلسطينية عام 1996م

شهد يوم العشرين من كانون الثاني/يناير 1996م انتخابات سياسية عامة في فلسطين، انتخب بموجبها الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، رئيس السلطة الفلسطينية وأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني، ورغم غياب الشتات والحركة الأسيرة عن تلك الانتخابات، إلا أن هذه الانتخابات تتطوي على أهمية بالغة، فهي من ناحية، تمثل المرة الأولى التي يتوجه فيها الشعب الفلسطيني إلى صناديق الاقتراع لاختيار قيادته السياسية في انتخابات سياسية عامة، وهي تؤسس من ناحية أخرى لنظام سياسي فلسطيني جديد يسعى الشعب الفلسطيني بأسره إلى تكريسه وتطويره، وصولاً إلى انجاز المشروع الوطني في تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية وعاصمتها القدس¹⁶⁴. "حيث يعتبر حق الانتخاب هو جزء أساسي في ممارسة حق تقرير المصير، إذا أراد الشعب الفلسطيني أن يمارس حقه في تقرير المصير، فلا بد وأن يفرض إرادته"¹⁶⁵.

تعتبر الانتخابات الفلسطينية أحد نتائج اتفاق أوسلو الذي وقعته منظمة التحرير الفلسطينية مع دولة إسرائيل، وأُنشئت بموجبه السلطة الفلسطينية، وهي بذلك التزمت بالمرجعية السياسية لاتفاق أوسلو، حيث ورد في أحد بنوده أن الانتخابات ستجري على أساس اتفاق إسرائيلي-فلسطيني. مما شكل هذا النص انتهاك صارخ للحق الفلسطيني في تقرير المصير، لأنه يتضمن تدخلاً إسرائيلياً في مسألة فلسطينية، وهذه إحدى الثغرات السيئة في اتفاق أوسلو¹⁶⁶.

"وحددت اتفاقية أوسلو شروط الترشح من خلال ما أورده المادة الثالثة من الملحق الثاني المتعلق بالانتخابات، عن مؤهلات المرشحين وتنسيبهم فجاء في البند الثاني: إن تنسيب المرشحين، الأحزاب، أو التحالفات سيكون مرفوضاً، وإن تنسيب أو تسجيل كهذا عند القيام به سيُلغى إذا ما كان المرشحون، الأحزاب أو التحالفات:

أ- يمارسوا أو يشجعوا العنصرية.

ب- يعملون على تنفيذ أهدافهم بطرق غير مشروعة أو غير ديمقراطية"¹⁶⁷.

وقد اتفق الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي على أن يكون عدد نواب المجلس التشريعي ثمانية وثمانون نائباً.

164 المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، الانتخابات العامة الفلسطينية يناير 1996: ملف توثيقي لتجربة الرقابة المحلية في قطاع غزة - ط1 - غزة: مطابع منصور، 1997، ص5. يتصرف.

165 عبد الشافي، حيد، أهمية الانتخابات في مسيرة الشعب الفلسطيني. - نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1994، ص7.

166 المرجع السابق، ص8.

167 دائرة شؤون المفاوضات، الاتفاقية الإسرائيلية الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة: واشنطن 28 أيلول 1995، ص132.

1- نتائج الانتخابات الرئاسية عام 1996:

جرت الانتخابات الرئاسية في العشرين من كانون الثاني/ يناير 1996 في أجواء هادئة حيث تنافس على مقعد الرئاسة السيد ياسر عرفات ممثلاً عن (حركة فتح)، وسميحة خليل (مستقلة). وقد جاءت نتيجة الانتخابات الرئاسية على النحو التالي: حيث فاز السيد ياسر عرفات بنسبة 87.28% من أصوات المقترعين البالغ عددهم 736,825. أما المرشحة سميحة خليل فقد حصلت على 9.89% من أصوات المقترعين. وتوزعت النسب المتبقية على الأوراق الباطلة (1.80%) والأوراق البيضاء (1.03%)¹⁶⁸.

2- نتائج الانتخابات التشريعية (1996م) حسب الانتماء السياسي

جرت الانتخابات الفلسطينية عام 1996م ، بأجواء هادئة، وذهب الفلسطينيون لأول مرة في تاريخهم المعاصر أن يمارسوا حقوقهم السياسية، وسط مقاطعة عدة أحزاب سياسية من أبرزها حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وحققت حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح فوزاً كبيراً في هذه الانتخابات حيث حصلت على خمسون مقعداً بينما حصل المستقلون على خمس وثلاثون مقعداً وحققت كلا من حزب فدا والائتلاف الوطني الديمقراطي وكتلة الحرية والاستقلال مقعداً لكل منهم، والجدول التالي يوضح نتائج الانتخابات حسب الانتماء الحزبي.

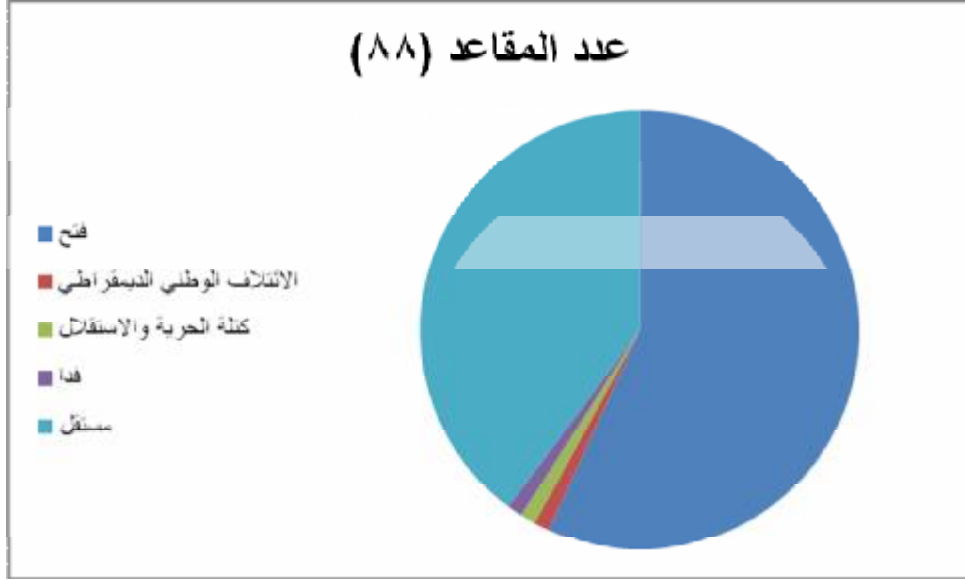
النتائج حسب الانتماء السياسي

الانتماء السياسي	فتح	الائتلاف الوطني الديمقراطي	كتلة الحرية والاستقلال	فدا	مستقل
عدد المقاعد (88)	50	1	1	1	35

جدول رقم 1

وتجدر الإشارة الى أن معظم الذين فازوا في الانتخابات عام 1996م على أنهم مستقلين، هم في الأصل محسوبون على حركة فتح، دخلوا تلك الانتخابات تحت بند مستقلين.

¹⁶⁸ لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية، نتائج الانتخابات العامة 1996، منشورة على الموقع <http://www.elections.ps/atemplate.aspx?id=27&sndx=5>



شكل رقم 1

الجدول السابق يدل على مقاطعة جميع فصائل العمل الوطني والإسلامي للانتخابات، ومن أبرز الفصائل التي لم تشارك في الانتخابات العامة عام 1996م، حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، حيث قاطعت الانتخابات التشريعية والرئاسية، وأصدرت مذكرة حول انتخابات مجلس الحكم الذاتي الفلسطيني المحدود، فقد جاء في البيان المؤرخ في 1996/1/16م¹⁶⁹ "أن حركة حماس قررت مقاطعة الانتخابات ودعوة الشعب الفلسطيني أيضاً إلى مقاطعتها، ذلك انطلاقاً (حسب بيان حماس) أن انتخابات مجلس الحكم الذاتي تهدف إلى وضع اتفاقيات أوصلو موضع التطبيق العملي، وتغفل أكثر من خمسة ملايين فلسطيني في الشتات، ولكن حماس حسب بيانها لن تستخدم القوة في تخريب الانتخابات كما أنها لا تعارض العملية الديمقراطية من حيث المبدأ، واستشهدت الحركة بأن أغلب البرلمانات العربية تشارك فيها الحركات الإسلامية"¹⁷⁰.

¹⁶⁹ للإطلاع على نص مذكرة حول انتخابات مجلس الحكم الذاتي الفلسطيني المحدود راجع الملحق (رقم 3).
¹⁷⁰ المركز الفلسطيني للإعلام، مذكرة صادرة عن حركة المقاومة الإسلامية حماس حول انتخابات مجلس الحكم الذاتي الفلسطيني المحدود، 1996/1/14.

المبحث الثاني: أبعاد مشاركة حماس في الانتخابات التشريعية (2006)

لم تدخل حركة المقاومة الإسلامية (حماس) الانتخابات السياسية جزافاً، بل كان لها أبعاد سياسية تهدف إلى تحقيقها، وكانت هناك آراء مختلفة داخل المكتب السياسي للحركة، حيث "اجتمع للتصويت على قرار المشاركة في الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006م، وانقسم المجتمعون إلى مدرستين الأولى مع المشاركة في الانتخابات ترشيحاً وتصويتاً، والثانية ضد المشاركة، وتم التصويت على القرار ففازت المدرسة الأولى وقررت حماس المشاركة في الانتخابات"¹⁷¹، وأعلن الدكتور محمد غزال في مؤتمر صحفي من نابلس قرار المشاركة.

تعي حماس أبعاد مشاركتها على كل المستويات وفي كل المحافل، ولكن كان للحركة الإسلامية أبعاد سياسية على كافة المستويات، لقد شكل المحدد الفلسطيني والإقليمي والدولي عناصر هامة في قرار حماس بالمشاركة، لأن حركة حماس حركة مؤسساتية، وكانت تملك رؤية إستراتيجية قد تساعدها في تحقيق الهدف الذي انطلقت من أجله، وهو المشروع الإسلامي الكبير، وبالتأكيد كانت حسابات الربح والخسارة حاضرة في الفكر الحمساوي، فحماس أبلت بلاءً حسناً في ميادين عدة ولعل أهمها ميدان الجهاد والاستشهاد، فحركة حماس قدمت رموزها وكوادرها وأبناءهم على مذبح الحرية والاستقلال، كذلك ساعدت أيديولوجية الحركة الإسلامية في استقطاب الجمهور الفلسطيني حولها، وأيضاً شبكة المنظمات الاجتماعية، والخطاب الإعلامي ووحدة الحركة إلى تزايد شعبيتها، وتآكل شعبية الآخرين وعلى رأسهم حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، والتي دفعت فاتورة فساد مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية.

هدفت حماس من وراء مشاركتها في الانتخابات التشريعية الثانية إلى تحقيق الأبعاد التالية:

- 1- "وضع حد لحالة التفرد السياسي والوطني الفلسطيني التي سادت لعقود ولا زالت تسود"¹⁷².
- 2- "وقف الانهيار في المشروع السياسي الفلسطيني"¹⁷³.
- 3- "الاستيلاء على السلطة لتشكيل رأس حربة للإخوان المسلمون في المنطقة"¹⁷⁴، وهذا دليل على مكانة القضية الفلسطينية في قلوب العالمين العربي والإسلامي.

¹⁷¹ مقابلة أجراها الباحث مع الدكتور يوسف رزقة المستشار السياسي لرئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية، بتاريخ 2010/4/29م.

¹⁷² العطاونة، احمد، أبعاد مشاركة حماس في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني، صحيفة الحقائق، 2005/7/28،

<http://www.alhaqaeq.net/?rqid=2&secid=5&art=32233>

¹⁷³ مقابلة أجراها الباحث مع عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني وليد العوض بتاريخ 2010/4/1م.

¹⁷⁴ المرجع السابق.

- 4- التغيير والإصلاح من الداخل للمؤسسات السياسية الفلسطينية، والتي تفشى الفساد والمحسوبية داخلها، وأثر على أدائها في كل النواحي.
- 5- المحافظة على الثوابت الفلسطينية وحماية ظهر المقاومة من عمليات التنسيق الأمني التي كانت أجهزة السلطة الفلسطينية تمارسها.
- 6- رغبة الحركة الإسلامية في شرعة المقاومة شعبياً ودستورياً، فأول مرة يتم سن قانون حماية المقاومة من تحت قبة المجلس التشريعي الفلسطيني والذي تشكل حركة حماس فيه الأغلبية.
- 7- الانفتاح على الدول العربية والإسلامية.
- 8- الانفتاح على المجتمع الدولي، في حال أصبحت حماس تمتلك الشرعية السياسية والدستورية.
- 9- ضرب المخططات الصهيونية التي تهدف إلى وضع المقاومة الفلسطينية ضمن منظومة الإرهاب الدولي.
- 10- رغبة الحركة في تبني سياسة متدرجة في أسلمة المجتمع وأسلمة القوانين، وذلك من أجل تحقيق هدف أسمى وأكبر وهو الدولة الإسلامية.
- 11- مواجهة الفكر العلماني لمنظمة التحرير الفلسطينية، من خلال مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني، حيث جاء في ميثاقها "لا يمكننا أن نستبدل إسلامية فلسطين الحالية والمستقبلية لنتبنى الفكرة العلمانية، فإسلامية فلسطين جزء من ديننا"¹⁷⁵.
- 12- "انسداد أفق المقاومة الفعلي، أي لم يعد بالإمكان استكمال برنامج المقاومة"¹⁷⁶، هذا ما ذهب إليه الخبير في الشؤون التنموية تيسير محيسن، وفي تقدير الدراسة أن حركة حماس دخلت مؤسسات النظام السياسي من أجل حماية المقاومة وشرعتها، وهو ما أشارت إليه الدراسة في البند السادس والتاسع.
- 13- استثمار قدرات وعناصر القوة التي تمتلكها حركة حماس.
- 14- إعادة القضية الفلسطينية إلى عمقها العربي والإسلامي.

وترى الدراسة أن حماس كانت تعلم أن المشاركة في الانتخابات التشريعية لن تكون مفروشة بالورد، وأنها محفوفة بالمخاطر والتحديات، ولكنها ترى أن حسابات الربح تفوق حسابات الخسارة لذا قررت المشاركة في الانتخابات انطلاقاً من حرصها على الثوابت الوطنية، وعلى إنجازات الشعب الفلسطيني

¹⁷⁵ ميثاق حماس، مادة 27

¹⁷⁶ مقابلة أجراها الباحث مع الخبير في الشؤون التنموية والسياسية تيسير محيسن بتاريخ 2010/4/3م.

المبحث الثالث: الانتخابات التشريعية الثانية (2006)، والمواقف المحلية والإقليمية والدولية منها.

تمتاز الانتخابات التشريعية عن ما سبقها من انتخابات فلسطينية، أنها جاءت في بيئة سياسية بالغة الأهمية، ونتيجة اتفاق فلسطيني فلسطيني، (اتفاق القاهرة 2005م)¹⁷⁷، لذا شاركت كل القوى الوطنية والإسلامية باستثناء حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين. وستتناول الدراسة ثلاث نقاط محورية في هذا المبحث حيث سيتناول في المحور الأول البيئة السياسية التي سبقت الانتخابات، وفي المحور الثاني سيتناول المرجعيات السياسية والقانونية للانتخابات، أما المحور الثالث سيتناول نتائج الانتخابات التشريعية (2006م).

أولاً: البيئة السياسية ما قبل الانتخابات التشريعية الثانية

شكل وفاة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في 2004/11/11م، تحولاً هاماً في النظام السياسي الفلسطيني، كونه يمتلك شخصية كاريزمية تمكنه من السيطرة على الحركة الوطنية الفلسطينية وعلى النظام السياسي الفلسطيني. وبعد وفاته، تعرض النظام السياسي الفلسطيني إلى أزمات شديدة، تأثر بها المجتمع الفلسطيني بأسره، وبرزت سمات وخصائص أجملتها مها عبد الهادي، ويمكن إجمال أهمها فيما يلي:

- 1- انتشار حالة الفساد وما قابلها من جهود للإصلاح المؤسسي، ومحاولات فرض النظام والقانون.
- 2- تنامي صراع القوة بين أقطاب السلطة وفتح.
- 3- نشوب صراعات بين أجهزة السلطة الفلسطينية، وحركة المقاومة الإسلامية (حماس) ذهب ضحيتها قتلى وجرحى.
- 4- تنامي درجة الاستقطاب الاجتماعي نتيجة الفقر وارتفاع معدلات البطالة.
- 5- تغيير نظم الانتخابات، ورغبة حماس المعلنة في المشاركة السياسية.
- 6- غياب القطب الثالث والمتمثل في اليسار أو المستقلين¹⁷⁸.

دفعت البيئة السياسية وما تحمله من مؤشرات وإرهاصات لنذر اقتتال داخلي، أو تقويض لعمل المؤسسات السياسية الفلسطينية، إلى لجوء الفصائل والقوى إلى اللغة التي توافقوا عليه وهي لغة

¹⁷⁷ للإطلاع على نص اتفاق القاهرة راجع الملحق (رقم4).

¹⁷⁸ عبد الهادي، مها، النظام السياسي بعد الانتخابات التشريعية 2006، مجلة دراسات شرق أوسطية، عدد 34-35، ص95-96.

الحوار، ففتحت القاهرة كعادتها أبوابها أمام الفصائل الفلسطينية، واجتمعوا وخرجوا باتفاق فلسطيني عرف باسم (اتفاق القاهرة 2005).

ألقى اتفاق القاهرة عام 2005م، بظلاله على الشارع الفلسطيني، وعلى الفكر السياسي الفلسطيني، ففي مارس/2005م توافقت القوى والوطنية والإسلامية على إعلان القاهرة، والذي يؤسس لمرحلة جديدة من مراحل بناء النظام السياسي الفلسطيني، ومشاركة الجميع تحت مظلة وطنية موحدة، والعمل المشترك نحو تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية لتكون بيتاً لكل قوى ومكونات الشعب الفلسطيني، وكنتيجة مباشرة لهذا الاتفاق الذي رعته القاهرة، بدأت التحضيرات للإنتخابات التشريعية، "حيث يؤرخ يوم السبت الموافق 2005/3/12م لمرحلة جديدة من مراحل النظام السياسي الفلسطيني، عندما قررت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) المشاركة في الانتخابات التشريعية، حيث خرج الدكتور محمد غزال عضو القيادة السياسية لحماس من داخل مدينة نابلس ليعلن هذا القرار"¹⁷⁹، حيث رحبت جميع القوى الوطنية والإسلامية ومؤسسات المجتمع المدني بذلك، كون هكذا قرار قد يعزز الشراكة السياسية ويدعم النظام السياسي الفلسطيني.

لم يكن اتخاذ قرار بوزن القرار الذي اتخذته حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بالمشاركة في الانتخابات التشريعية نزهة، حيث يعد هذا القرار هو من القرارات الإستراتيجية لدى الحركة الإسلامية، ويعتبر تحولاً هاماً في مسيرة حماس، والتي كانت في السابق ترفض المشاركة السياسية مع حركة فتح كون مرجعية السلطة الفلسطينية هو اتفاق أوسلو الذي ترفضه حماس بشدة لذا لم تشارك حماس في انتخابات عام 1996، ولكنها شاركت في انتخابات عام 2006، وهناك دوافع دفعت حماس إلى المشاركة السياسية في السلطة الفلسطينية ومن أهم هذه الدوافع:

- 1- اتفاق أوسلو الذي يمثل مرجعية السلطة الفلسطينية انتهى قانونياً وسياسياً واستبدل بمشاريع أخرى كخارطة الطريق وغيرها، وأول من أنهى اتفاق أوسلو هي دولة إسرائيل.
- 2- الفساد المستشري داخل أروقة السلطة الفلسطينية دفع بحركة حماس العمل من أجل تعديل الواقع المعاش، وبذلك قررت الدخول تحت شعار التغيير والإصلاح.
- 3- رغبة حماس في تشريع المقاومة الفلسطينية دستورياً ومن تحت قبة البرلمان الفلسطيني، لأن أوسلو قيدت عمل المجلس التشريعي وأتبعته للجنة القانونية المشتركة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.
- 4- نجاح حماس الملفت للنظر في انتخابات البلدية ضغط على قيادة الحركة للمشاركة في الانتخابات التشريعية.

¹⁷⁹ موقع المسلم، منشور بتاريخ 2010/6/25، <http://almoslim.net/node/85535>

- 5- رغبة حماس في وقف النزيف الذي تتعرض له القضية الفلسطينية عبر الاتفاقات والالتزامات التي يقدمها الجانب الفلسطيني لإسرائيل بضغط إقليمي ودولي.
- 6- المتغيرات السياسية التي حدثت في المنطقة مثل انطلاق انتفاضة الأقصى ووفاء الشخصية الكاريزمية ياسر عرفات كلها دعمت اتخاذ قرار المشاركة السياسية لحماس.
- 7- اتفاق القاهرة عام (2005) والذي وقعت عليه الفصائل الفلسطينية ومنها حماس وينص على تعديل قانون الانتخابات (50% نسبي و50% دوائر).

ثانياً: المرجعيات السياسية والقانونية للانتخابات التشريعية الثانية 2006م

ما يميز الانتخابات التشريعية التي أجريت يوم 2006/1/25م، هو المرجعيات السياسية والقانونية التي استندت عليها، فكما تناولنا انتخابات عام 1996م، وسبقها السياسي اتفاق أوسلو، هنا انتخابات ضمن مرجعيات فلسطينية على الصعيد السياسي والقانوني. وبصرف النظر عن الجدلية التي تثار حول مرجعية انتخابات 2006م، والتي تتركز حول اتفاقية أوسلو، فالأساس في الانتخابات هو المرجعية التمثيلية له، وهذه هي المرجعية التي شاركت حركة حماس في انتخابات المجلس التشريعي، ومن ناحية ثانية فمن الاتفاقيات الدولية لا تحدد المرجعية التمثيلية، وإنما قد تقيد من السلطات والصلاحيات وهي قد تكون منشأة للسلطة ذاتها فقط.

وحيث أن اتفاقية أوسلو عقدت في موازين قوى غير متكافئة وفي ظل احتلال، فإن المحدد الرئيس هو المرجعية التمثيلية تطبيقاً للمبدأ التمثيلي الذي ينص على أن النائب هو ممثل للشعب يريد ما يريده الشعب، وليس ما تريده السلطة الاحتلالية أو المجتمع الدولي. وتتناول الدراسة النظام الانتخابي الجديد والذي جاء كنتاج لعملية توافق وطني انبثقت من رحم (إعلان القاهرة 2005)، حيث عقد الاتفاق بتاريخ 2005/3/17م بمشاركة الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وبحضور اثني عشر تنظيمياً وفصيلاً، ويشكل البند الرابع من الاتفاق المرجعية السياسية والقانونية التي استندت عليها القوى والفصائل وعلى رأسها حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، ونص البند الرابع على: "بحث المجتمعون الوضع الفلسطيني الداخلي، واتفقوا على ضرورة استكمال الإصلاحات الشاملة في كافة المجالات، ودعم العملية الديمقراطية بجوانبها المختلفة، وعقد الانتخابات المحلية والتشريعية في توقيتاتها المحددة وفقاً لقانون انتخابي يتم التوافق عليه. ويوصي المؤتمر المجلس التشريعي باتخاذ الإجراءات لتعديل قانون الانتخابات التشريعية

باعتقاد المناصفة في النظام المختلط، كما يوصي بتعديل قانون الانتخابات للمجالس المحلية باعتماد التمثيل النسبي¹⁸⁰.

وبناءً على ما سبق اجتمع المجلس التشريعي الفلسطيني وناقش قانون الانتخابات وأقرّ بتاريخ 2005/6/18م قانون الانتخابات الجديد، (قانون رقم 9 لسنة 2005) على أساس النظام الانتخابي المختلط للمجلس التشريعي، في حين جرت الانتخابات التشريعية السابقة عام 1996م على أساس نظام الأغلبية البسيطة¹⁸¹.

ويذهب الدكتور سامي أبو زهري بالقول "إن حماس شاركت في الانتخابات التشريعية عام 2006م، على أساس النظام الانتخابي الجديد والذي لم يتناول أي نص من نصوصه على كلمة أو سلو"¹⁸².

تري الدراسة أن السلطة الفلسطينية والمجتمع الدولي وكذلك قوى إقليمية فاعلة في المنطقة ترغب في ضرورة إشراك حماس بالحياة السياسية، وكانت تساند هذه الرؤية العديد من استطلاعات الرأي المعلنة والسرية والتي تؤكد عدم فوز حماس في أي انتخابات مفترضة وبذلك تكون هذه القوى قد دمجت حماس في الحياة السياسية تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية، ولكن أنت الرياح بما لا تشتهي السفن حيث حققت حماس فوزاً في الانتخابات التشريعية وما لذلك من أثر على بنية ومواقف النظام السياسي الفلسطيني، وعلى مستقبل عملية التسوية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل برعاية أمريكية.

ويضيف أبو زهري: "إن السلطة الفلسطينية استجابت لجميع مطالبنا من أجل أن نشارك في الانتخابات ومن أهم هذه المطالب، هو النظام الانتخابي الجديد الذي لا يشير في أي بند من بنوده إلى مرجعية اتفاق أو سلو للانتخابات كما حدث في انتخابات عام 1996م"¹⁸³.

¹⁸⁰ الهيئة العامة للاستعلامات، البيان الختامي لمؤتمر الحوار الفلسطيني، 2005، 2010/3/20م

<http://www.pic.gov.ps/arabic/palestine/pal-mobadra4.html>

¹⁸¹ لجنة الانتخابات المركزية، النظام الانتخابي (الانتخابات التشريعية 2006)، 2010/3/20م،

<http://www.elections.ps/atemplate.aspx?id=31&sndx=2>

¹⁸² مقابلة أجراها الكاتب مع الدكتور سامي أبو زهري القيادي والناطق باسم حركة المقاومة الإسلامية حماس، بتاريخ 2010/4/7م.

¹⁸³ المرجع السابق.

ثالثاً: نتائج الانتخابات التشريعية (2006م)، والمواقف الفلسطينية والإقليمية والدولية منها

لم تكن الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006م كأى انتخابات قد تجرى في المنطقة، فالشعب الفلسطيني يعيش تحت الاحتلال، ولذلك يعتبر نجاح العملية الانتخابية تحدياً مباشراً لهم، حتى يثبتوا للعالم أنهم شعب يستحق الحياة، ويستحق أن يعيش في دولة، ولهذا "شكل يوم الخامس والعشرون من كانون الثاني/يناير 2006م محطة فاصلة في مسيرة الحركة الفلسطينية ومستقبل النظام السياسي الفلسطيني، لا تقل أهمية عن بقية الأحداث الكبرى التي شهدتها الساحة الفلسطينية"¹⁸⁴. حيث خرج الفلسطينيون في شرقي القدس والضفة الغربية وقطاع غزة ليدلوا بأصواتهم، وحسب اللجنة المركزية للانتخابات والتي أشارت: "إلى أن عدد المقترعين بلغ 1,011,992 ناخباً، علماً بأن عدد المسجلين في السجل الانتخابي وصل إلى 1,332,396 ناخباً، لتكون نسبة الاقتراع 74.64%. حيث بلغ مجموع المقترعين في دوائر الضفة الغربية 582,471 ناخباً بنسبة 73.1%، في حين بلغ مجموع المقترعين في دوائر قطاع غزة 429,521 ناخباً بنسبة 76%. وكانت أعلى نسبة اقتراع في دائرة رفح الانتخابية والتي بلغت 82.65%، وتنافس في العملية الانتخابية 414 مرشحاً عن 16 دائرة انتخابية، و 11 قائمة تضم 314 مرشحاً على مستوى الوطن."¹⁸⁵

تميزت الانتخابات التشريعية عن التجربة الانتخابية الأولى هو بمشاركة جميع القوى والفصائل ما عدا حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، لذلك شهدت الساعات الأولى إقبالاً كبيراً، وتبارت مؤسسات قياس الرأي العام في قياس قوة المرشحين والقوائم. ولم تشهد العملية الانتخابية أي خروقات تذكر، باستثناء ممارسة بعض المرشحين الدعاية الانتخابية أثناء العملية الانتخابية وهو ما يرفضه قانون الانتخابات، ولكن هذا الخرق لا يؤثر على النتيجة كون جميع القوى والمرشحين مارسوا الدعاية الانتخابية في يوم الاقتراع. وفي يوم 2006/1/29م، أعلنت لجنة الانتخابات المركزية النتائج النهائية بحضور ممثلي القوائم الانتخابية وكانت على النحو التالي: "حصلت قائمة الإصلاح والتغيير على (74) مقعد، وقائمة حركة فتح على (45) مقعد، وقائمة أبو علي مصطفى على (3) مقاعد، وقائمة البديل على (2) مقعد، وقائمة فلسطين المستقلة على (2) مقعد، وقائمة الطريق الثالث على (2) مقعد، أما المرشحين المستقلين على مستوى الدوائر فقد حصلوا على (4) مقاعد"¹⁸⁶.

¹⁸⁴ عبد الهادي، مها ،...مرجع سابق، ص93.

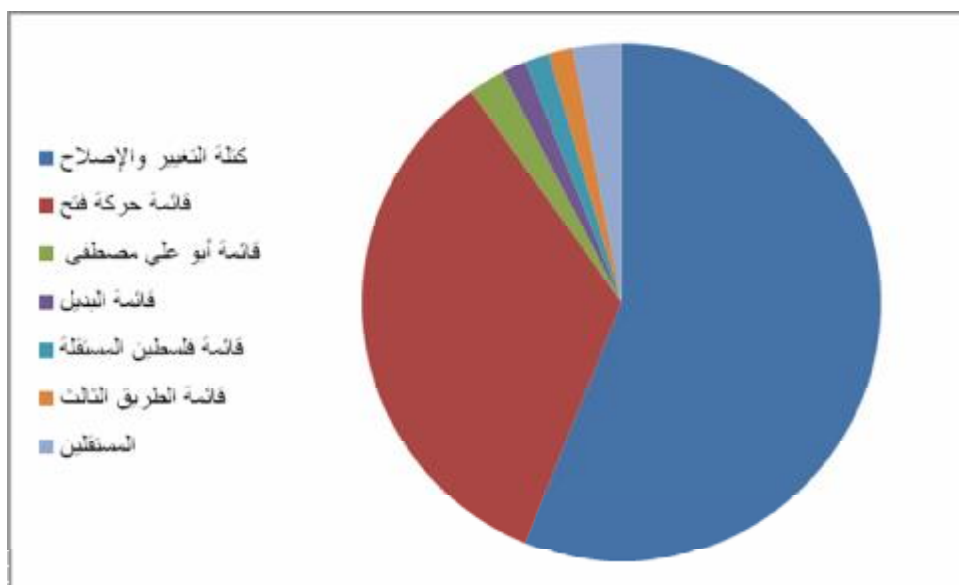
¹⁸⁵ لجنة الانتخابات المركزية، <http://www.elections.ps/atemplate.aspx?id=462>

¹⁸⁶ لجنة الانتخابات المركزية، <http://www.elections.ps/atemplate.aspx?id=463>

نتائج الانتخابات التشريعية حسب الانتماء السياسي (2006)

مجموع المقاعد	المستقلين	قائمة الطريق الثالث	قائمة فلسطين المستقلة	قائمة البديل	قائمة أبو علي مصطفى	قائمة حركة فتح	كتلة التغيير والإصلاح	الكتلة البرلمانية
132 مقعد	4 مقاعد	2 مقعد	2 مقعد	2 مقعد	3 مقاعد	45 مقعد	74 مقعد	عدد المقاعد

جدول رقم 2



شكل رقم 2

وقد شكل فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية تحولاً هاماً في النظام السياسي الفلسطيني على المستوى الفلسطيني أو الإقليمي أو الدولي، وشكل مفاجأة لحماس نفسها، حيث تعد

هذه التجربة الأولى لكوادر الحركة في مضمار السياسة، ومن البديهي أن يكون عند الحركة من القادة من يعرفون كيف تتحرك الأمور السياسية¹⁸⁷ ويبدو أن حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) لم تكن جاهزة للديمقراطية وللتداول السلمي للسلطة، ولم تكن إسرائيل ودول عربية إقليمية، إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ودول رئيسة في أوروبا مهياً أيضاً لتقبل فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية وسيطرتها على النظام السياسي الفلسطيني وإدارة الحكم في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م، لأنها لم تكن جزءاً من اتفاق أوسلو فحسب، وإنما لأنها تقدم خيارات تنقض أوسلو وتهدمه وتعود بالقضية الفلسطينية إلى النقطة التي كانت قبل أوسلو¹⁸⁸. فكانت المواقف وردود الأفعال على النحو التالي:

1- المواقف الفلسطينية من نتائج الانتخابات التشريعية (2006م).

شكلت نتائج الانتخابات التشريعية عام 2006م، صدمة لكل الأطراف الفلسطينية، كونها أفرزت نتائج غير متوقعة للجميع، فحماس لم تكن تتوقع النسبة الكبيرة التي حصلت عليها، وكذلك حركة فتح لم يكن من السهل عليها الانتقال إلى مقاعد المعارضة، وبين هذا وذاك دخل النظام السياسي الفلسطيني حالة من الإرباك السياسي والإعلامي.

وقد تفاجأت حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) من حجم خسارتها، فمئذ اللحظة الأولى لإعلان النتائج غير الرسمية "دعا الرئيس محمود عباس الجميع إلى احترام نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت، وقبول إرادة الشعب الفلسطيني الحرة كما عبر عنها من خلال صناديق الاقتراع"¹⁸⁹. ويؤرخ النائب عن كتلة فتح أشرف جمعة: "أن الرئيس محمود عباس أرسله ووفد من حركة فتح في جولة أوروبية من أجل الضغط على الأوروبيين للتعامل مع الفائز في الانتخابات أي حركة حماس"¹⁹⁰. ولكن على الوجه الآخر هناك قيادات متنفذة داخل حركة فتح كان لها رأي مخالف عبرت عنه من خلال تصريحات إعلامية ومسيرات جماهيرية وسلوك سياسي وأمني على الأرض حيث "خرج القيادي الفتحاوي والفائز عن دائرة خانيونس محمد دحلان" مطالباً اللجنة المركزية بالاستقالة،

¹⁸⁷ سلامة، سالم، نائب عن حركة حماس في مقابلة مع موقع فلسطين الآن بتاريخ 2010/3/6م،

http://www.paltimes.net/arabic/interviews.php?interview_id=199

¹⁸⁸ رزقة، يوسف، الطريق الصعب، حماس: الشراكة والقيادة، ج3، غزة: مكتبة دار الأرقم، 2009. ص2.

¹⁸⁹ وكالة معا الإخبارية، 2010/2/26م، <http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=17233>

¹⁹⁰ مقابلة أجراها الباحث مع النائب عن حركة فتح أشرف جمعة، بتاريخ 2010/3/29م.

ورافضاً أي مشاركة سياسية مع حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في تشكيل الحكومة الفلسطينية العاشرة¹⁹¹. وفي اليوم التالي "خرج حوالي 300 ناشط في حركة فتح بينهم قرابة 50 مسلحاً ينتمون إلى كتائب شهداء الأقصى انطلقوا من دوار المنارة وسط مدينة رام الله يجوبون الشوارع مطالبين باستقالة اللجنة المركزية لحركة فتح وبعقد المؤتمر السادس للحركة"¹⁹²

ويلاحظ أن ردود الأفعال الفلسطينية وخاصة حركة فتح على فوز حماس في الانتخابات التشريعية عام 2006، جاءت كنتيجة طبيعية لحالة التفرد السياسي والهيمنة على النظام السياسي الفلسطيني الذي قاده حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) لأكثر من سبع وثلاثون عاماً، وبذلك كان من الصعب على حركة فتح والتي قادت المشروع الوطني، وسيطرت على المؤسسات السياسية الفلسطينية أن تنتقل من مقاعد الحكم إلى مقاعد المعارضة، وكذلك حركة حماس والتي تفاجأت بحجم الفوز كان من الصعب عليها الانتقال من مقاعد المعارضة إلى مقاعد الحكم، وهذا الالتباس أدى إلى تأزم النظام السياسي الفلسطيني، وحالة الاشتباك السياسي، إلى أن تحولت في النهاية إلى اقتتال داخلي، نتج عنه تقاسم للنظام السياسي الفلسطيني، حيث سيطرت حركة فتح على الضفة الغربية، وسيطرت حركة حماس على قطاع غزة.

2- المواقف الإقليمية من نتائج الانتخابات التشريعية (2006م).

انقسمت الدول الإقليمية الفاعلة في المنطقة عقب فوز حماس في الانتخابات، فهناك دول رأت أن فوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس) يشكل خطراً على عملية السلام وعلى مستقبل السلطة الفلسطينية، وهناك من يرى أن فوز حماس هو نصر لمحور الممانعة والمقاومة في المنطقة العربية.

وسوف تتناول الدراسة مواقف كل من: إسرائيل - جامعة الدول العربية - مصر - الأردن - السعودية - سوريا - قطر - إيران - تركيا.

¹⁹¹ وكالة معا الإخبارية، 2010/1/27م،

<http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=17316> بتصرف

¹⁹² وكالة معا الإخبارية، 2006/1/28م،

<http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=17345>

أ - موقف إسرائيل:

بعد رفض حماس الاعتراف بشروط الرباعية الدولية، شعرت إسرائيل بمأزق سياسي وقانوني، كون اعتراف حماس بإسرائيل يكسر حاجز التطبيع العربي مع إسرائيل كون الحركة تمتلك شعبية في الشارع العربي تؤهلها إلى تسويق الضغوط الدولية على بعض الدول العربية من أجل التطبيع مع إسرائيل، لذلك قامت إسرائيل منذ اللحظة الأولى بحملات دبلوماسية لمقاطعة حكومة حماس، وقامت أيضاً هي بتنفيذ خطوات على الأرض حيث شددت الحصار الاقتصادي على مناطق السلطة الفلسطينية، ومنعت أموال الضرائب الفلسطينية من الوصول إلى خزينة السلطة الفلسطينية، مما تسبب في أزمة اقتصادية أثرت على كافة مناحي الحياة اليومية للمواطن الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وعلى الرغم من دعوات العديد من القوى بضرورة إعطاء حماس فرصة إلا أن إسرائيل أغلقت الأبواب ومارست نفوذاً على العديد من الدول.

ب - موقف مصر:

مصر لديها من الخصوصية في تعاملها مع الشأن الفلسطيني الكثير، ففلسطين بالنسبة لمصر هي امتداد للأمن القومي المصري، ولها روابط تاريخية وحضارية، فكان التعامل المصري مع فوز حماس يحتاج إلى دراسة معمقة، كون الحركة الإسلامية هي امتداد لجماعة الإخوان المسلمين المحظورة في مصر، ولكن مصر لم تغلق الباب في وجه الحكومة الفلسطينية، بل تعاملت معها، وشابت العلاقة بين مصر وحماس في بعض الأحيان توترات ناتجة عن طبيعة التحالفات في المنطقة.

ت - جامعة الدول العربية:

"حذر عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية، الولايات المتحدة من ممارسة الكيل بمكيالين قائلاً: لا يمكن أن تسعى واشنطن لتعزيز الديمقراطية فيما ترفض نتائج هذه الانتخابات الديمقراطية. وقال الأمين العام لجامعة الدول العربية على هامش منتدى دافوس الاقتصادي

العالمي بسويسرا: إن حماس ستظهر وجهاً آخر في الحكم. وأضاف إذا كانت حماس ستشكل حكومة وهي في موقع السلطة بحيث تكون لديها مسؤولية الحكم والتفاوض والوصول إلى السلام، فسيكون هذا شيئاً مختلفاً عن تنظيم حماس الذي ينتشر أفراداً في الشارع. وأشار موسى إلى ضرورة وجود شريكين للسلام، داعياً إسرائيل بعد الانتخابات المقرر إجراؤها في مارس/ آذار القادم، إلى مساعدة الفلسطينيين أياً كانت حكومتهم للمضي نحو السلام¹⁹³.

ث - موقف الأردن:

ما يميز الأردن عن غيره من الدول أنه لا يقيم أصلاً أي علاقات من أي نوع مع حركة حماس، لذا اكتفى الملك عبد الله بدعوة الأطراف "إلى ضرورة مواصلة العملية السلمية"¹⁹⁴.

ج - الموقف السعودي:

فتحت السعودية أبوابها أمام حركة حماس، حيث زار وفد من الحركة الرياض والتقى بعدد من المسؤولين السعوديين وحسب وكالة الأنباء السعودية "إن وفد حماس الذي يرأسه رئيس المكتب السياسي للحركة خالد مشعل، اجتمع بكل من وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل، ومدير المخابرات الأمير مقرن بن عبد العزيز كل على حده ولكنها لم تذكر تفاصيل أخرى"¹⁹⁵. وذهب عضو المكتب السياسي لحركة حماس عزت الرشق إلى "أن المملكة العربية السعودية تعهدت بأن تبقى من أكبر الدول التي تدعم الفلسطينيين مادياً، رغم تهديد الاتحاد الأوروبي بقطع مساعداته عنهم."¹⁹⁶

ح - الموقف السوري:

تعد سوريا من أكثر الدول سعادة بفوز حركة حماس، كون هذا الفوز يؤكد على نهج المقاومة والممانعة التي تتبناها دمشق، وتدفع ثمناً باهظاً مقابل ذلك.

¹⁹³ مركز دراسات الشرق الأوسط، قراءة إحصائية وسياسية في نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية (25 كانون الثاني/ يناير 2006): حماس تستلم السلطة من فتح -. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2006. ص22. نقلاً عن bbc، 2006/1/27م، والتي لم يتمكن الباحث من العودة إلى المرجع .

¹⁹⁴ وكالة معا الإخبارية، 2006/1/27م. <http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=17295>

¹⁹⁵ وكالة معا الإخبارية، 2006/3/12، <http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=20786>

¹⁹⁶ المرجع السابق.

فقد تحدث الرئيس السوري بشار الأسد عن ذلك في خطاب مطول أمام مؤتمر الأحزاب العربية قائلاً: " إن فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية هو انتخاب لنهج المقاومة وعلينا جميعاً فهم هذا الفوز من منطلق انه نقطة قوة ينبغي استثمارها لتقوية الموقف العربي، ولفت الأسد إلى أن حق عودة اللاجئين الفلسطينيين هو احد أهم أوجه القضية الفلسطينية وأن الاعتراف بإسرائيل مرتبط بعودة الحقوق كاملة ولا يمكن أن يكون مجاناً وهبة لإسرائيل"¹⁹⁷.

خ- الموقف القطري:

منذ اللحظة الأولى لإعلان نتائج الانتخابات التشريعية ، رحبت قطر بالعملية الديمقراطية وبفوز حركة حماس، وهذا ما جاء على لسان أميرها الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني عندما قال: " إن قطر ترى أن حماس جاءت بطريقة انتخابية وربما تكون أنزه انتخابات حصلت في العالم العربي، ولذلك علينا أن ندعم حماس في هذه المرحلة"¹⁹⁸.

وقادت مبادرات بين حركة حماس والعديد من الدول التي لا تتعامل مع الحركة ، حيث ذهب وزير خارجية قطر حمد بن جاسم إلى الأردن والتقى بالملك عبد الله الثاني، وحمل معه مبادرة إعادة العلاقات بين الأردن وحماس، فقد أشارت المصادر إلى أن " الوساطة تهدف إلى إحداث حالة من الانفراج في العلاقة إثر إبعاد الأردن لقادة حركة حماس في العام 1999 إلى دولة قطر"¹⁹⁹، " وأشارت تلك المصادر إلى أن الحكومة الأردنية لم تتحفظ على زيارة وفد الحركة، إلا أنها اشترطت استقبال رئيس المكتب السياسي خالد مشعل كقائد فلسطيني لأحد الفصائل الفلسطينية"²⁰⁰.

أيضاً تدخلت قطر عند دولة إسرائيل، وهذا ما تحدثت فيه وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني حيث " كشفت أن دبلوماسياً قطرياً اتصل بها وهي في واشنطن، الأسبوع الماضي، وعرض أن تكون بلاده وسيطاً بين إسرائيل وحماس لعقد هدنة طويلة الأمد، وقالت إنها رفضت العرض على الفور معللة ذلك بأنه لا يوجد ما نتباحث فيه مع هذه الحركة وليست هناك أرضية مشتركة بيننا"²⁰¹.

ترى الدراسة أن موقف قطر لم يقتصر على المبادرات والوساطة بين أطراف إقليمية ودولية وحركة حماس الفلسطينية، وإنما تجاوز ذلك إلى السلوك العملي، حيث تعتبر دولة قطر

¹⁹⁷ صحيفة الثورة السورية: 2006/3/5، منشور على الموقع بتاريخ 2010/5/22.

<http://thawra.alwehda.gov.sy/archive.asp?FileName=28899773420060304175556>

¹⁹⁸ وكالة معا الإخبارية، 2006/2/27، <http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=19781>

¹⁹⁹ وكالة معا الإخبارية، 2006/2/21، <http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=19177>

²⁰⁰ المرجع السابق.

²⁰¹ وكالة معا الإخبارية، 2006/2/15، <http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=18697>

من أكثر الدول الخليجية انفتاحاً وتمويلاً للحكومة الفلسطينية التي شكلتها حركة حماس، وللسلطة الفلسطينية.

د - الموقف الإيراني:

رحبت الجمهورية الإسلامية الإيرانية بفوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية وتشكيلها الحكومة الفلسطينية العاشرة ووعدت بتقديم الدعم السياسي والمالي للحكومة، وبالفعل أوفت إيران بوعودها وقدمت دعماً سخياً للحكومة الفلسطينية التي شكلتها حركة حماس، وهذا ما أكده الدكتور خليل الحية القيادي في حركة حماس فقال: " إن حركته تتلقى دعماً مادياً وسياسياً ومعنوياً إيرانياً دون دفع أي ثمن سياسي ، معبراً عن اعتزازه وترحيبه بكل علاقة إستراتيجية إسلامية وعربية تدعم الشعب الفلسطيني ومقاومته"²⁰².

وترى الدراسة أن دعم إيران السياسي والمادي لحركة حماس يثير هاجس الخوف عند بعض الدول الإقليمية والتي تصنف ضمن محور الاعتدال، حيث تخشى هذه الدول من تمدد النفوذ الإيراني إلى حدودها عبر حركة حماس، وهذا ما أعلن عنه زعماء ونخب عربية.

ذ - الموقف التركي:

" رحبت تركيا بنتائج الانتخابات الفلسطينية التي تمخضت عن فوز حماس بـ 74 مقعداً من مجموع المقاعد البرلمانية الفلسطينية وعددها 132. وأعرب رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان" عن استعداد بلاده للوساطة بين الحكومة "الإسرائيلية" وحماس، معلقاً على الفوز الذي حققته حماس بقوله: "يجب احترام خيار الشعب الفلسطيني" مطالباً كل من "إسرائيل" وحماس بقبول الأمر الواقع والعمل سوياً من أجل مصلحة شعبيهما. وقال أردوغان "يمكننا أن نقوم بدور وسيط ما بين إسرائيل وفلسطين"، مطالباً المجتمع الدولي أن يعطي فرصة لحماس بعدما فازت في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، مؤكداً بأن موقفها المستقبلي يمكن أن يبدش عملية مختلفة عما كان سائداً حتى الآن"²⁰³.

²⁰² وكالة معا الإخبارية، 2010/1/17، <http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=254694>
²⁰³ عودة، طه، مقال منشور على موقع المسلم، <http://almoslim.net/node/85704>

تعرضت تركيا لضغوط قوية إسرائيلية كانت أم أمريكية، من أجل مقاطعة حركة حماس، ومقاطعة زيارة وفدها الى تركيا، وهذا ما أفادت به صحيفة "جمهورية" اليسارية التركية المعارضة، " أن رئيس الوزراء طيب أردوغان الذي كان متوجهاً إلى مطار أنقرة فوجيء بوجود خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس والوفد المرافق له في المطار، فاضطر أردوغان للعودة مرة أخرى بعد وصوله إلى بوابة المطار ودخل أحد محلات بيع الموبيليا القريبة من المطار وبقي فيه لحين مغادرة وفد حماس المطار"²⁰⁴.

وبين الموقفين تؤكد الدراسة على أن سياسة حزب العدالة والتنمية التركي تعمل من خلال التقاطعات الأيديولوجية المشتركة مع حركة حماس، إلى لعب دوراً أكبر في الشرق الأوسط، دون المساس بالعلاقات الإستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية وحليفها إسرائيل، لذلك كانت تركيا تتدرج في علاقاتها مع حماس حتى وصلت في هذه الأيام إلى مستوى متقدم، وهذا أعطى أردوغان زخماً شعبياً كبيراً على مستوى شعبه، وشعوب الأمة العربية والإسلامية وأحرار العالم، وهذا ما ظهر في موقف تركيا من حرب غزة، وما قام به السيد رجب طيب أردوغان في دافوس، وقد تكون تداعيات أزمة أسطول الحرية التي وقعت في المياه الدولية نتيجة قرصنة بحرية إسرائيلية، دفعت بتحويلات سياسية في المشهد الدولي، بشكل عام والتركي بشكل خاص، نحو تحقيق هدف إنهاء الحصار على قطاع غزة الذي تسيطر عليه حركة المقاومة الإسلامية (حماس).

3- المواقف الدولية من نتائج الانتخابات التشريعية (2006م).

تمثل الموقف الدولي ضمن موقف اللجنة الرباعية والتي تضم كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا الاتحادية، " حيث دعت اللجنة الرباعية حركة المقاومة الإسلامية (حماس) إلى التخلي عن العنف، والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، وذكرت اللجنة في بيان أصدرته وزارة الخارجية الأمريكية أن حلاً يقوم على دولتين يستوجب تخلي جميع المشاركين في العملية الديمقراطية عن العنف والإرهاب، وموافقتهم على حق إسرائيل في الوجود ونزع أسلحتهم كما توضح ذلك خريطة الطريق. وأضاف البيان - الذي لم يذكر حماس بالاسم- أن اللجنة الرباعية تكرر تأكيد وجود تناقض أساسي بين نشاط

²⁰⁴ وكالة معا الإخبارية، 2006/2/20، <http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=19081>

المجموعات المسلحة والمليشيات وبناء الدولة²⁰⁵، " فرفضت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) دعوة اللجنة الرباعية للوساطة في الشرق الأوسط إلى نبذ ما أسموه «العنف» واعترافها بإسرائيل إذا شاركت في حكومة فلسطينية.

وفي تصريح له قال الناطق الإعلامي باسم حماس سامي أبو زهري: كان يجب على اللجنة الرباعية أن تطلب وضع نهاية للاحتلال والعدوان الإسرائيليين، لا أن تطالب الضحية بأن تعترف بالاحتلال وتقف مكتوفة اليدين أمام العدوان.

وأضاف أبو زهري أن اللجنة الرباعية تعاقب الشعب الفلسطيني على ممارسته لحقوقه الديمقراطية وإدلائه بصوته، وأضاف أن حماس حريصة على إقامة علاقات طيبة مع الدول الغربية²⁰⁶.

وترى الدراسة أن شروط اللجنة الرباعية على حركة حماس وحكومتها هي شروط ظالمة، لأن اللجنة الرباعية نظرت بعين واحدة، ولم تفرض أي شروط على الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، والتي ترفض السلام، وتعمل على تقويض كل الاتفاقات والالتزامات الموقعة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. كما تضيف الدراسة أن خروج البيان من وزارة الخارجية الأمريكية هو بمثابة رسالة واضحة لكل الأطراف حول هيمنة الإدارة الأمريكية على القرار الدولي بشكل عام، واللجنة الرباعية بشكل خاص، وفلسفة الولايات المتحدة في تعاملها مع قضايا المنطقة والتي تعتمد على ازدواجية في المعايير لصالح دولة إسرائيل.

وتخلص الدراسة إلى أن ردود الأفعال الفلسطينية والإقليمية والدولية عملت على تأزم النظام السياسي الفلسطيني، فحصار شعبه بأكمله نتيجة خياره الديمقراطي، سواء كان هذا الحصار سياسياً أو اقتصادياً، أثر تأثيراً مباشراً على المؤسسات السياسية الفلسطينية، فكان ينبغي على المجتمع الدولي الاعتراف بنتائج الانتخابات التشريعية، والتعامل مع الحكومة الفلسطينية التي شكلتها حركة حماس، عوضاً عن فرض اشتراطات دولية ظالمة.

²⁰⁵ مركز دراسات الشرق الأوسط، قراءة إحصائية وسياسية في نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية (25 كانون الثاني/يناير 2006): حماس تستلم السلطة من فتح -. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2006. ص 26. نقلاً عن وكالة رويترز، 2006/1/26م، والتي لم يتمكن الباحث من العودة إلى المرجع .

²⁰⁶ جريدة الرياض: 2006/2/1، <http://www.alriyadh.com/2006/02/01/article127219.html>

الفصل الخامس: تداعيات مشاركة حماس في الحياة السياسية وإدارتها للحكم

المبحث الأول: التداعيات السياسية

المبحث الثاني: التداعيات الاقتصادية

المبحث الثالث: التداعيات الاجتماعية

تمهيد:

ألقى فوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية في 25 يناير/2006م، بتداعياته على المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي على كافة المستويات سواء كانت فلسطينية أو إقليمية أو دولية.

فمنذ أن شكلت حركة (حماس) حكومتها الفلسطينية العاشرة، بدأت التحديات تظهر، ففرض الحصار السياسي والاقتصادي على الحكومة الفلسطينية من اللجنة الرباعية، وتركت حركة (حماس) لوحدها في وجه كل التحديات والمصاعب، وحاولت الحكومة الفلسطينية بشتى الوسائل تجاوز المعوقات، ولكن كلما خرجت من مشكلة وضعت أمام العديد من الإشكاليات، حتى وصلت الأمور إلى مرحلة أعلنت فيها حركة حماس أنها في الحكومة وليست في الحكم.

عملت حماس جاهدة من أجل تحقيق حكومة وحدة وطنية للخروج من المأزق، وبالفعل وبعد حوارات مكثفة خرج اتفاق مكة²⁰⁷، والذي أعلن من خلاله عن ولادة أول حكومة وحدة وطنية فلسطينية بين حركتي فتح وحماس وبعض القوى الأخرى. إلا أن حكومة الوحدة الوطنية لم تصمد كثيراً، لعدة عوامل وأهمها رفض الإدارة الأمريكية والمجتمع الدولي لتلك الحكومة، وبالفعل بدأت معالم العسكرية تكون السائدة داخل المجتمع الغزي حتى وصلت إلى مرحلة الانفجار، واستطاعت حركة حماس السيطرة على قطاع غزة في منتصف يونيو حزيران/2007م، وبدأت بعدها مرحلة جديدة ألفت بتداعياتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية على النظام السياسي الفلسطيني، والذي ستحاول الدراسة قراءته في مباحثها الثلاث وهي التداعيات السياسية، والتداعيات الاقتصادية والتداعيات الاجتماعية.

²⁰⁷ للإطلاع على نص اتفاق مكة راجع الملحق (رقم 5).

المبحث الأول: التدايعات السياسية

إن مشاركة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وفوزها في الانتخابات التشريعية في عام 2006م، ينبأ بما يمكن تسميته بالمرحلة الثالثة على مستوى تطور النظام السياسي الفلسطيني، - فالمرحلة الأولى هي نشأة منظمة التحرير الفلسطينية، والمرحلة الثانية نشأة السلطة الفلسطينية، بينما المرحلة الثالثة هي فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية الثانية - وإن هذا الفوز ليس مجرد فوزاً في عدد من المقاعد النيابية، وليس مجرد تشكيل حكومة لأن هذا قد يرتبط بالقدرة الانتخابية الزمنية المحددة، ولكن الأثر الرئيس هو في انعكاسات هذه المشاركة وهذا الفوز على بنية وهيكلية النظام السياسي الفلسطيني من حيث إطار الشرعية السياسية التي سوف تحكم النظام السياسي الفلسطيني، ومن حيث دور المؤسسات السياسية وغلبتها على النزعة الشخصية والتنظيمية للنظام السياسي، ومن حيث أيضاً طبيعة العلاقة بين المؤسسات السياسية وشكل النظام السياسي سواء كان هذا الشكل: برلمانياً - مختلطاً - رئاسياً.

نحن أمام مرحلة سياسية جديدة من إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني، حيث يأصل فوز حركة حماس إلى مرحلة جديدة، وكما يقول سعد الدين إبراهيم فإن: " المرحلة الجديدة لحركة حماس تتطوي على تحديات عظمى، ربما تفوق تحديات المقاومة المسلحة للاحتلال. إنه التحدي الذي أطلق عليه المقاتلون الجزائريون في سياق مشابه، بالانتقال من «الجهاد الأصغر» إلى «الجهاد الأعظم». إنه الانتقال من «الحماسة» إلى «السياسة». فإذا كانت الحماسة هي في السعي إلى «المطلق» ولو بالانتحار الجهادي، فإن السياسة هي فن إدراك «الممكن» بالصبر والعقلانية، أي التحول من الحماسة إلى الكياسة"²⁰⁸.

لقد أوجز سعد الدين إبراهيم في مقولته الفلسفية، وبعد أربع سنوات على فوز حماس، تكشف التحديات والتدايعات، ولكنها بدأت منذ اللحظة الأولى لإعلان لجنة الانتخابات المركزية فوز حركة المقاومة الإسلامية حماس بأغلبية المقاعد في المجلس التشريعي الفلسطيني، حيث ألقى هذا الفوز، وتشكيلها للحكومة الفلسطينية العاشرة والحادية عشر (حكومة الوحدة الوطنية)، وسيطرتها العسكرية على قطاع غزة في منتصف حزيران (يونيه) 2007، مقابل تمسك حركة فتح بفضاء الضفة الغربية، وقرار الرئيس محمود عباس بإقالة رئيس وزرائه إسماعيل هنية، ومن ثم تكليف الدكتور سلام فياض بتشكيل حكومة طوارئ، ومع تعطيل أحد أركان النظام السياسي

²⁰⁸ إبراهيم ، سعد الدين ، حماس والمد الإسلامي الديمقراطي، مقال منشور على وكالة سما الإخبارية، <http://www.samanews.com/index.php?act=Show&id=5831>

الفلسطيني وهو المجلس التشريعي الفلسطيني، كل ذلك ألقى بتداعياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الشعب الفلسطيني بشكل عام وعلى النظام السياسي الفلسطيني بشكل خاص. إن مشاركة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الحياة السياسية الفلسطينية ألقى بتداعيات إيجابية وتداعيات سلبية، وسوف نتناول الدراسة الإيجاب والسلب في قرار المشاركة وإدارة الحكم، ويمكن إجمال التداعيات الإيجابية والسلبية لمشاركة حماس في الحياة السياسية وإدارتها للحكم على الصعيدين، الفلسطيني، والإقليمي والدولي في نقطتين رئيسيتين هما:

أولاً: التداعيات السياسية فلسطينياً

1- الإيجابيات:

هناك العديد من الإيجابيات لفوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية 2006م حيث "أظهرت نتائج هذه الانتخابات حدوث تغيير جوهري في تركيبة المجلس التشريعي، فبينما كانت حركة فتح هي مركز الثقل في المجلس التشريعي الأول، انتقل مركز الثقل في هذه الانتخابات إلى قائمة التغيير والإصلاح والتي لم تشارك أصلاً في الانتخابات التشريعية الأولى"²⁰⁹.

ولهذا الفوز تداعيات سياسية على الصعيد السياسي الفلسطيني لأن مشاركة حماس في الحياة السياسية أوقف الفساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية، ورفع من سقف المطالب السياسية الفلسطينية، كذلك عملت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) على تسجيل العديد من النجاحات على كافة الصعد حيث يرى أستاذ العلوم السياسية في جامعة الأزهر الدكتور ناجي شراب "إلى أن حماس استطاعت أن تسجل عدداً من النجاحات خلال تجربتها في الحكم، فقد فرضت الأمن والأمان وخفضت من مظاهر الفلتان الأمني، كما أثبتت مهاراتها في إعادة صياغة اللعبة من خلال صناديق الاقتراع". ولفت إلى أن مشاركة الحركة في الحكم أدت إلى تغيير في بنية النظام السياسي الفلسطيني، واستطاعت أن تتكيف مع البعد الإقليمي والدولي ونجحت في ذلك، فيما نجحت في تنمية الموارد وترشيدها رغم الحصار وإغلاق المعابر"²¹⁰.

ويضيف الخبير في الشؤون التنموية والسياسية تيسير محيسن، "بان دخول حماس المعترك السياسي، غير مكونات قواعد اللعبة، كون حركة حماس لاعب قوي تمكن من كسر هيمنة حركة فتح على النظام السياسي الفلسطيني"²¹¹.

²⁰⁹ لجنة الانتخابات المركزية، تقرير الانتخابات... مرجع سابق، ص7.

²¹⁰ شراب، ناجي، ندوة سياسية بعنوان قراءة في تجربة حماس في الحكم والسياسة، مركز الدراسات السياسية والتنموية، 2010/2/9

²¹¹ مقابلة أجراها الباحث مع تيسير محيسن الخبير في الشؤون التنموية والسياسية، بتاريخ 2010/4/3م.

2- السلبيات:

كما هناك ايجابيات لقرار حماس المشاركة في الحياة السياسية وإدارتها للحكم، فأيضاً هناك العديد من التداعيات السلبية، سواء كانت بالجانب الإداري للعمل الحكومي، كون حركة المقاومة الإسلامية (حماس) هي حركة ناشئة ولا تمتلك الخبرة في ذلك، وكذلك تعرضها لحصار سياسي واقتصادي من اللحظة الأولى لفوزها في الانتخابات التشريعية في يناير/2006م، من قبل العديد من الدول الإقليمية والدولية، فإن مشاركة حركة حماس في الحياة السياسية على صعيد الوضع الفلسطيني ألقى بتداعياته على النظام السياسي الفلسطيني، وبدأت المعضلة الأولى عند تشكيل حماس حكومتها العاشرة، وتمثل ذلك بموقف اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وكان ذلك يوم 2006/3/23م، حيث رفضت اللجنة التنفيذية برنامج الحكومة الفلسطينية العاشرة التي شكلها رئيس الوزراء المكلف السيد إسماعيل هنية، ومنذ تلك اللحظة أصبح النظام السياسي الفلسطيني بثلاث رؤوس أساسية: منظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد بمقتضى الميثاق الوطني وبمقتضى القانون الأساسي للسلطة الفلسطينية، وبمقتضى الاعتراف العربي والإسلامي والدولي، ورئيس للمنظمة والسلطة، ثم حكومة يترأسها أغلبية انتخبت من جزء من الشعب على جزء من الأرض وببرنامج متعارض مع برنامج الممثل الشرعي لكل الشعب²¹².

وتعلق الدراسة على ما ذهب إليه الدكتور إبراهيم أبراش، بأنه كان ينبغي على اللجنة التنفيذية قبل دخول حماس المعترك الانتخابي تحديد موقفها السياسي من البرنامج الانتخابي الذي أعلنت عنه كتلة التغيير والإصلاح، والبداية بحوار عملي من أجل الوصول إلى قواسم مشتركة بين حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وبين منظمة التحرير الفلسطينية ومن ثم الرضوخ لإرادة الشعب الفلسطيني وخياره الديمقراطي.

وبعد أحداث حزيران (يونيه) / 2007م، انقسم النظام السياسي الفلسطيني، فحركة حماس تسيطر على مكونات النظام السياسي في قطاع غزة، وحركة فتح تسيطر على النظام السياسي في الضفة الغربية، ووصلت الحالة الفلسطينية والمشروع الوطني إلى درجة كبيرة من الانزلاق نحو المجهول، حيث تنفرد دولة إسرائيل بكلتا الطرفين، فهي اليوم تبتز المفاوضات الفلسطينية، ولا تعطيها شيئاً، فالسلطة الفلسطينية أصبحت مأزومة، وكذلك المقاومة الفلسطينية أيضاً مأزومة، لأننا في ظل هذا الواقع لا نستطيع أن نقاوم أو نفاوض، وهذا يتطلب وقفة جادة لإنهاء

²¹² أبراش، إبراهيم، التباس مفهوم واقع التعددية في النظام السياسي الفلسطيني: العلاقة الملتبسة بين المنظمة والسلطة وحركة حماس ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر التطورات السياسية الفلسطينية في ضوء الانتخابات التشريعية. - معهد دراسات التنمية، 2006. ص73. بتصرف.

الانقسام السياسي الفلسطيني، والذهاب نحو مصالحة وطنية تعيد للوطن وحدته وتعيد للنظام السياسي الفلسطيني قوته.

وأضيف هنا ما قاله تيسير محيسن أنه " منذ الانقسام أصبح هناك عنوانين للشعب الفلسطيني، مما أعطى ذلك مشروعية للمجتمع الدولي من الانفراد بقطاع غزة، وفرض الحصار السياسي والاقتصادي على الشعب الفلسطيني بشكل عام وعلى حركة المقاومة الإسلامية (حماس) التي تسيطر على قطاع غزة بشكل خاص"²¹³،

وترى الدراسة أن حركة حماس بعد مشاركتها في الحياة السياسية أخطأت في تقدير حجم الضغوطات عليها من قبل قوى فلسطينية وإقليمية ودولية، وهذا كلف الشعب الفلسطيني عناء ومشقة جراء الحصار السياسي والاقتصادي، ولكن الحكومة الفلسطينية المدعومة من حركة المقاومة الإسلامية (حماس) نجحت في إدارة الأزمة، ويكمن سر نجاحها بمجموعة من العناصر التي تجملها الدراسة والمتمثلة بجذورها الإخوانية والتي ساعدتها كثيراً لتجاوز أزماتها السياسية والاقتصادية، كذلك مستوى التنظيم الداخلي لدى الحكومة ولدى حركة حماس وكذلك انضباط الكادر التنظيمي، ونجاحه في إدارة الأمور بكفاءة رغم بعض الأخطاء هنا وهناك، إضافة إلى كونها تمتلك خطاباً دينياً مؤثراً خاصة في ضوء مجتمع متدين بطبعه كالمجتمع الفلسطيني، الأمر الذي مكنها من الفوز في الانتخابات، ومن مواجهة الحصار.

أما الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في تقريرها السنوي عام 2007م وجدت " أن مجموعة من المتغيرات دخلت على المجتمع الفلسطيني ومنها:

أ- الاقتتال الداخلي والاستقطاب السياسي الحاد واللجوء إلى القوة في حسم الخلافات السياسية بين القوى الفلسطينية وصلت ذروتها خلال أحداث حزيران، وعكست نفسها سلباً على حالة حقوق الإنسان الفلسطيني.

ب- الاتجاه نحو عسكرة النظام وتغليب الاعتبارات الأمنية على اعتبارات مبدأ سيادة القانون واحترام الحقوق والحريات العامة.

ت- محاولة كل من الفصليين المتنازعين فتح وحماس، استخدام بعض أحكام القانون كأداة لتبرير الممارسات والسياسات الذي يتخذها كل طرف في مواجهة الطرف الآخر"²¹⁴.

²¹³ مقابلة أجراها الباحث مع تيسير محيسن الخبير في الشؤون التنموية والسياسية، بتاريخ 2010/4/3م.
²¹⁴ 11 - الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الفلسطينية، التقرير السنوي الثالث عشر، 2007. - رام الله: الهيئة، 2008.ص. x.

وترى الدراسة أن غياب الثقافة السياسية عن الحركة الوطنية الفلسطينية - والتي تقوم على احترام الآخر، والتسامح والتداول السلمي للسلطة والشراكة السياسية- والاستقطاب الحاد بين القوى الفلسطينية دفع الساحة الفلسطينية إلى أن تكون أرضاً خصبة للتدخلات الإقليمية والدولية، مما دفع الحركتين نحو الاقتتال وتغييب القانون والنظام.

ثانياً: التدايعات السياسية اقليمياً ودولياً

قد يكون من أهم تدايعات فوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس) على الصعيد الإقليمي والدولي، هو نجاح العملية الانتخابية الفلسطينية وكسر احتكار الديمقراطية عند دولة إسرائيل أمام الرأي العام الدولي في المنطقة، وهذا يسجل للحركة الوطنية الفلسطينية وللنظام السياسي الفلسطيني بكل مكوناته.

استفادت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) من فوزها بالانتخابات التشريعية وإدارتها للحكم في أراضي السلطة الفلسطينية، على الصعيد الإقليمي والدولي، فحماس أصبحت اليوم فاعلاً رئيساً، ومن خلال العملية الديمقراطية استطاعت أن تغير الصورة النمطية التي كانت معلقة في ذهن وعقلية الرأي العام الدولي، والذي ينعت حماس بالإرهاب، ويقاربها من تنظيم القاعدة، ولكن اليوم نجحت حماس في كسر هذه الصورة النمطية، واستطاعت أن تحقق تقدماً ملحوظاً في علاقاتها الدولية والإقليمية، رغم رفض العديد من الدول على ذلك، ويبدو أنه لا توجد امكانية لفصل دول المحيط الإقليمي عن السياق الدولي، كون المنطقة اليوم تشهد اصطفاقات سياسية كبيرة، وسياسة محاور وأحلاف، قد تكون حماس ناورة من خلال علاقاتها المتميزة مع كل من إيران وسوريا، مما دفع العديد من الدول الأوروبية الى فتح خطوط اتصال مباشرة مع حماس وقادتها في دمشق، وقد يكون من تدايعات حرب غزة الأخيرة في ديسمبر/2008، هو تحول في الرأي العام الدولي والإقليمي تجاه حماس وحكمها، وازداد ذلك بعد تقرير غولدستون عام 2009م، الذي اتهم إسرائيل بارتكاب جرائم حرب ضد الإنسانية في قطاع غزة، وهذا ما يفسر أيضاً حركة التضامن الدولية مع الشعب الفلسطيني المحاصر في قطاع غزة، والقرصنة البحرية التي مارستها إسرائيل ضد أسطول الحرية، وتدايعات تلك الجريمة على المشهد السياسي الإقليمي والدولي، وهذا من أبرز تدايعات مشاركة حماس في الحياة السياسية وإدارتها للحكم، حيث استطاعت حماس من قيادة تحولات سياسية هامة في

المنطقة من أبرزها بروز تركيا كلاعب رئيس في المنطقة والشرق الأوسط، ونجاح حماس من كسر جبهات الحصار السياسي والاقتصادي المفروض على قطاع غزة منذ أربع سنوات.

يرى ناجي شراب أستاذ العلوم السياسية في جامعة الأزهر: "أن حركة حماس بعد فوزها بالانتخابات باتت أحد الفواعل الهامة في الدول الإقليمية والدولية، مما يسجل لها إنجازاً كبيراً"²¹⁵. ويضيف تيسير محيسن: "أن وجود حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الحكم يناهض الإمبريالية الأمريكية"²¹⁶.

وترى الدراسة بأن حماس نجحت سياسياً إلى حد ما، فهي لم تتنازل عن برنامجها السياسي خلال الأربع سنوات، واستطاعت أن تتكيف مع الواقع السياسي الدولي، وأن تظهر براغماتية عالية دون المساس بالثوابت الوطنية، فهي لم تعترف بإسرائيل، ولم تتبذ العنف، ولم تلتزم بالاتفاقيات الموقعة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، كذلك حماس مارست مقاومة تكتيكية، ولكن على أرض الواقع أظهرت قدرة فائقة على السيطرة على مقاليد الأمور في قطاع غزة، وبأنه من دون حركة حماس لا يوجد استقرار في المنطقة، ومن هنا جاءت إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية التي أعلن عنها الرئيس الأمريكي باراك أوباما، والتي قد تعطي الإدارة الأمريكية هامش من الحركة لعقد علاقات تبدأ سرية ثم تكون علنية مع حركة حماس، وهذا ما بدأنا نلامسه اليوم من خلال اللقاءات التي يديرها رئيس المكتب السياسي خالد مشعل، مع وفود أمريكية من هنا وهناك.

نستطيع القول أن تجربة حماس السياسية غنية بالتطورات السياسية، وصنعت وسائل وآليات جديدة للتعامل مع المجتمع الدولي، وعززت ثقافة الصمود والصبر والممانعة والمقاومة عند الشعب الفلسطيني والعربي والإسلامي، وأخرجت إسرائيل والأنظمة العربية والإسلامية المحيطة، وبعد أزمة أسطول الحرية أصبحت حماس اليوم حركة أكثر فاعلية، لذلك وفي قراءة استشرافية فإن حماس ستتحج من تحقيق اختراق في حائط الصد الدولي، دون تقديم أدنى تنازلات سياسية من النواحي الاستراتيجية.

²¹⁵ شراب، ناجي ، ندوة سياسية بعنوان قراءة في تجربة حماس في الحكم والسياسة، مركز الدراسات السياسية والتنمية، 2010/2/9
²¹⁶ مقابلة أجراها الباحث مع تيسير محيسن الخبير في الشؤون والتنمية والسياسية، بتاريخ 2010/4/3م.

المبحث الثاني: التدايعات الاقتصادية

دخلت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) الانتخابات التشريعية عام 2006 ببرنامج اقتصادي كامل متكامل، حيث تناولت كتلة التغيير والإصلاح في برنامجها الانتخابي قضايا اقتصادية هامة، قد تؤثر على المصالح الاقتصادية الإسرائيلية، مثل إعادة النظر في بعض الاتفاقيات الاقتصادية ومنها اتفاقية باريس الاقتصادية، وبذلك خرجت إسرائيل ومعها العديد من الدول، بالعمل على تفويض تجربة حماس الاقتصادية، وفرض الحصار الاقتصادي على الشعب الفلسطيني، ولم يترك لحماس أي فرصة لتطبيق بنود ما جاء في البرنامج الانتخابي وسوف تتناول الدراسة أهم القضايا التي تناولها البرنامج الانتخابي لكتلة التغيير والإصلاح، حيث جاء فيه ما يلي:

أولاً: تحقيق الاستقلال الاقتصادي والنقدي وفك الارتباط مع الكيان الصهيوني واقتصاده ونقده، والتخلص من التبعية له والسعي لإصدار عملة فلسطينية.

ثانياً: إعادة النظر في القوانين والتشريعات الاقتصادية والمالية وتطويرها.

ثالثاً: توفير البيئة القانونية والإجرائية المناسبة لتشجيع الاستثمار وسن قوانين اقتصادية إضافية وحيوية مثل: قانون منع الاحتكار وقانون الجمارك.

رابعاً: السعي لبناء "الاقتصاد المقاوم"، وتشجيع الاعتماد على الذات، والابتعاد عن مظاهر الإسراف والعبث، والحذر من المشاريع غير المنتجة، أو تلك التي تفسد البنية الاجتماعية والأخلاقية كالأندية الليلية وصالات القمار.... وغيرها.

خامساً: التوزيع المدروس للمشاريع، وتوسيع دوائرها البشرية والجغرافية بما يسهم في حمايتها، ويخفف من احتمالات الضرب والتضييق والحصار التي يمارسها العدو.

سادساً: إعادة النظر في الاتفاقيات الاقتصادية الدولية وتطويرها لتأخذ بعين الاعتبار الظروف الخاصة بالاقتصاد الفلسطيني وأهمها:

- 1- اتفاقية باريس الاقتصادية
- 2- اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة.
- 3- اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.
- 4- اتفاقية التعاون الاقتصادي مع كل من مصر والأردن²¹⁷.

لم تستطع حماس من تحقيق الحد الأدنى من طموحاتها الاقتصادية، بسبب الحصار الاقتصادي الذي فرضته الرباعية الدولية، ونفذته إسرائيل وقوى إقليمية في المنطقة العربية، وبذلك

²¹⁷ حركة المقاومة الإسلامية - حماس: البرنامج الانتخابي لقائمة التغيير والإصلاح: انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني (الدورة الثانية)، 2006، ص25-26.

وقعت الحكومة الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية كغيرها من الحكومات في المنطقة، بين مطرقة الالتزامات والمتطلبات العملية لأي حكم، وسندان سعيها لتوفير الحد الأدنى من متطلبات الحياة اليومية للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية، فلم تدخر حماس جهداً في البحث عن بدائل ومخارج للأزمة ونجحت إلى حد ما من إدخال الأموال إلى قطاع غزة من خلال وزراء الحكومة العاشرة، ولكن المتطلبات أكبر حجماً من الطموحات، والتحديات والعراقيل التي وضعت أمام الحكومة الفلسطينية العاشرة كانت كبيرة جداً، فبعد أن عجزت الحكومة على توفير كامل رواتب للموظفين نتيجة للحصار الاقتصادي المفروض عليها من قوى إقليمية ودولية، أعلنت نقابة الموظفين المدنيين والعسكريين إضراباً شاملاً شل القطاع الحكومي لمدة أربعة شهور ونصف، مما زاد من أعباء الحكومة الفلسطينية، ولم تدخر إسرائيل جهداً من الضغط على الحكومة الفلسطينية العاشرة من أجل الضغط عليها للاعتراف بشروط الرباعية الدولية، فمنعت إسرائيل الحكومة الفلسطينية من مزاوله عملها بالشكل المطلوب في الضفة الغربية، واعتقلت الوزراء والنواب بعد أسر الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط عام 2006م، مما أثر سلباً على عمل الحكومة العاشرة فاعتقلت إسرائيل وزير المالية الدكتور عمر عبد الرازق، وأوقفت دفع المستحقات الضريبية للسلطة الفلسطينية، وأغلقت المعابر التجارية، ومنعت البنوك الوطنية والأجنبية من التعامل مع الحكومة الفلسطينية العاشرة، ومثلت حالة فريدة في العالم أن ترفض البنوك الوطنية من التعامل مع حكومتها المنتخبة، ويسجل لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) وحكومتها أن حافظت على القطاع المصرفي طوال الفترة الماضية، ووضعت مصالح المودعين على مصالحها الاقتصادية، وأنشأت في وقت لاحق قطاع مصرفي جديد في قطاع غزة وهو البنك الوطني الإسلامي، وكان ذلك بعد سيطرتها على قطاع غزة في حزيران (يونيه) 2007م.

وفي ذلك يرى الدكتور سمير أبو عيشة وزير التخطيط والقائم بأعمال وزارة المالية في الحكومة الفلسطينية العاشرة (حكومة حماس)، بأن " الحكومة العاشرة ليست الأولى ولكن من الأيام التي سبقت توليها لهذه المسؤولية الوطنية كان قد بدأ حصارها فعلاً، وتم إحاطتها بحصار مثبت من الإسرائيليين من جهة ومن العالم الخارجي في آن معاً بحيث شهدت السلطة أوقاتاً صعبة، فقد تمكن الجانب الإسرائيلي وفي إطار من الترتيبات المالية الناجمة عن اتفاق باريس، بالتحكم بالتأكد بالموارد المالية والمنافذ والمعابر الفلسطينية، مما وضعنا تماماً تحت رحمة الجانب الإسرائيلي في عديد من الأمور ليس أقلها حقنا في أن نحصل إيراداتنا بشكل مباشر ورغم إدراكنا التام أن هذا الاتفاق بحد ذاته لا يسمح لهم باحتجاز الإيرادات ولكن الآليات الناشئة بموجبه أتاحت لهم ذلك دون أدنى شك" ²¹⁸.

²¹⁸ أبو عيشة، سمير، مداخلة في ندوة بعنوان الأداء المالي للسلطة الفلسطينية خلال عام من عمل الحكومة العاشرة - آذار، 2007.

وترى الدراسة أن تجربة الحكومة الفلسطينية العاشرة هي تجربة مريرة اقتصادياً وألقت بتداعيات كبيرة على النظام السياسي الفلسطيني، وأصبحت تشكل مؤسسة الرئاسة الفلسطينية حكومة ظل للحكومة الفلسطينية العاشرة، فأصبحت الرئاسة تتحكم بالموارد المالية وتحديداً المساعدات والمنح الدولية حيث يؤكد ذلك رئيس ديوان الرئاسة الدكتور رفيق الحسيني عندما قال: "لم يدر في خلدي ولا في خلد الرئاسة أنها ستصبح وزارة مالية أخرى أو رديفة لوزارة المالية أو قائمة بأعمال وزير المالية ولم يدر بخلدي أنني سأصبح قائم بأعمال وزير المالية في الفترة السابقة وما زالت"²¹⁹. وقد يكون هذا عنصر ايجابي في خدمة الاقتصاد الفلسطيني المتدهور نتيجة الحصار.

لذلك ألقى الحصار الاقتصادي بتداعيات كبيرة على الاقتصاد الوطني الفلسطيني، " فعلى صعيد الدخل القومي ونصيب الفرد منه فنجد التباين ملحوظ أيضاً، فانخفض في قطاع غزة بنسبة 19.2% و22% على التوالي وخلال نفس الفترة . فيما ارتفع المؤشران في الضفة الغربية بنسبة 5% و2.6% على التوالي"²²⁰.

وهنا بعض المؤشرات الإحصائية التي تتناول تداعيات فوز حماس في الانتخابات ومشاركتها بالحياة السياسية، وتأثير الحصار السياسي والاقتصادي على أدائها من خلال المعطيات التالية:

أ- " يلاحظ أن قطاع غزة قد خسر خلال فترة 2005 لغاية 2008 نحو 32% من ناتجه

المحلي ، في المقابل ارتفع الناتج المحلي بالضفة الغربية خلال نفس الفترة بنحو 22%

ب- انخفض دخل الفرد من الناتج المحلي في قطاع غزة بنسبة 38.5% مقابل ارتفاعه بالضفة الغربية بنسبة 12% .

ت- ارتفعت نسبة البطالة في قطاع غزة بشكل ملحوظ من 35% عام 2006 إلى 40.6% في عام 2008 بسبب الحصار والحرب ، ثم انخفضت إلى 38.6% في عام 2009 بسبب زيادة تهريب مواد البناء عبر الأنفاق.

ث- ارتفعت نسبة البطالة في الضفة الغربية من 18.6% إلى 19% ثم انخفضت إلى 17.8% خلال نفس الفترة"²²¹.

²¹⁹ الحسيني، رفيق ، مداخلة في ندوة بعنوان الأداء المالي للسلطة الفلسطينية خلال عام من عمل الحكومة العاشرة -آذار، 2007.

²²⁰ نوفل، أسامة ، آثار الحصار على قطاع غزة، غزة: وزارة التخطيط الفلسطيني، 2010. ص10.

²²¹ أسامة نوفل، ..مرجع سابق، ص20.

ترى الدراسة أن تجربة حماس الاقتصادية في الفترة الممتدة من عام 2006-2010م، اصطدمت بحائط صد إقليمي ودولي، لذلك ليس من العدل والإنصاف أن يتم قياس تجربة حركة حماس مع تجارب حكومية فلسطينية سابقة، أو مع الحكومة الفلسطينية في رام الله بقيادة الدكتور سلام فياض، لذلك اعتمدت حماس سياسة اقتصادية مختلفة أطلقت عليها حينها بالاقتصاد المقاوم، وهذا الاقتصاد يلبي الحد الأدنى من متطلبات المعيشة، وبعد أحداث حزيان (يونيه) 2007م، عملت على إدارة قطاع غزة اقتصادياً من خلال الاعتماد على وسائل جديدة مثل تشجيع الاقتصاد المقاوم وخاصة في مجال الزراعة، وتسهيل العمل في تجارة الأنفاق على الحدود المصرية الفلسطينية، وذلك بسبب الحصار المشدد على قطاع غزة الذي تفرضه إسرائيل ومعها بعض القوى الإقليمية والغربية.

استطاعت الحكومة الفلسطينية في قطاع غزة من الاستمرارية في العمل بعد الانقسام، وقامت بصرف رواتب لأكثر من 32 ألف موظف في القطاع الحكومي، ودعم بعض شرائح المجتمع من خلال مساعدات اغاثية، أو من خلال دعم مشاريع تشغيل العاطلين عن العمل وهناك أيضاً مشاريع إعادة إعمار قطاع غزة بعد الحرب، إضافة إلى مشاريع صغيرة تشرف عليها وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني.

كان الحصار الاقتصادي المفروض على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة الهدف منه، هو الإطاحة بالنموذج الإسلامي الذي تمثله حماس، وانقلاب الشعب الفلسطيني في قطاع غزة على هذا النموذج، مقابل بناء نموذج اقتصادي مرفّه في الضفة الغربية، ولكن حماس نجحت في الصمود في وجه الرياح العاتية، وحافظت على مكانتها الإقليمية والدولية، ووضعت أسس متينة لتمكين سيطرتها على الحكم في قطاع غزة، وهذا ما أكدته مجلة الايكونومست البريطانية " بأنه وبعد مرور أربع أعوام منهكة في ظل الحصار فإن أهالي غزة وحماس لا يزالون يتحكمون في الأمور بشكل جيد بما يضمن بقائهم وذلك في مواجهة الظروف المعاكسة، وشدت على نجاح الحكومة في الحفاظ على استمرار اقتصاد وإدارة غزة، واعتبرته يدل على المرونة التي تتمتع بها بعد مرور عام على العدوان الصهيوني عليه في شتاء العام الماضي 2008-2009م²²².

وهنا سنتناول الدراسة سياسة الاقتصاد المقاوم لحركة حماس وحكومتها في قطاع غزة والتي نجحت الى حد ما في تسيير بعض الأمور الاقتصادية، ولكن كما ترى الدراسة أن حجم المطالب للشعب الفلسطيني في قطاع غزة كبيرة، والحصار الاقتصادي محكم، إلا أن الحكومة الفلسطينية في قطاع غزة أنجزت ما يلي، وذلك حسب ما أفادنا به الدكتور أيمن عابد وكيل مساعد

²²² صحيفة الرأي: 2010/4/11م، العدد 48، غزة: مكتب الإعلام الحكومي، ص2.

وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة فقال: " الحكومة استطاعت أن تستغل المحررات - المستوطنات الإسرائيلية سابقاً - في قطاع غزة، وزراعتها، حيث ساهمت المشاريع الزراعية بسد جزء لا يستهان به من النقص في الواردات الزراعية، ونجحت الحكومة الفلسطينية في إطلاق برنامج تمويل المشاريع الصغيرة للمواطنين الأقل دخلاً في قطاع غزة، وهو ما ساهم في توفير منتجات هامة للسوق المحلي، وكذلك توفير فرص عمل للعاطلين عن العمل، كذلك أنشأت الحكومة الفلسطينية في قطاع غزة وبعد الحرب الضروس على قطاع غزة، من طرح بدائل للمواد المفقودة في عملية البناء مثل إنشاء كسارات لتوفير مادة الزلط اللازمة لعملية البناء، وتوفير بعض المباني من مادة الطين والرمال، أيضاً عملت الحكومة على المحافظة على القطاع المصرفي من خلال توفير بيئة أمنية واقتصادية للعمل على الرغم من مقاطعة هذا القطاع للحكومة الفلسطيني، بمعنى آخر مشاركته في حصار الحكومة، ولكن مصالح المودعين عند الحكومة أهم من مصالحها، إضافة الى العديد من الأنشطة الاقتصادية كمرقبة الأسعار، ومراقبة الأسواق المالية والتجارة الالكترونية"²²³.

ما يتعلق بالقطاع المصرفي، تؤكد الدراسة على استمراريته في تقديم خدماته لعملائه، ولكن ما يتعلق بعمليات البناء، فقد يكون ما ذهب إليه الدكتور عابد صحيحاً وتحديداً بعد الحرب على قطاع غزة 2008-2009، حيث عملت الحكومة على توفير مستلزمات البناء، وقادت عملية اعادة اعمار جزئي لبعض المنازل التي تدمرت هنا وهناك.

"تظهر سياسة التجربة والخطأ واضحة في الإدارة الاقتصادية للقطاع، حيث طورت غزة اقتصاداً فريداً من نوعه يستند إلى امتزاج ثلاثة مداخل ومصادر أساسية هي: التهريب عبر الأنفاق، والمساعدات والمعونات الشهرية التي تقدمها حكومة سلام فياض والتي تبلغ حوالي 65 مليون دولار، وتدفع للموظفين ولتشغيل محطة الطاقة، بالإضافة إلى الخدمات والرواتب المقدمة من المنظمات غير الحكومية وعلى رأسها الأونروا. هذه المداخل خففت عبئاً مهماً عن حكومة هنية، وكان لها أثر أكبر من أثر المساعدات الخارجية التي تقدمها الدول المانحة لحكومة فياض. ففي سنة 2010، بلغت الميزانية المعلنة لحكومة هنية 540 مليون دولار، وهي ميزانية بسيطة مقارنة مع ميزانية نظيرتها في الضفة والتي بلغت 2.78 مليار دولار، غير أن عدد موظفي حماس قد بلغ 32 ألف بتكلفة أقل، بالمقارنة مع 145 ألف موظف في حكومة فياض. وعلى الرغم من ذلك، يعتقد أن حكومة هنية لا تجني أكثر من خمسة ملايين دولار شهرياً إذا أردنا أن نصدق الجهات غير الرسمية في الحكومة. وقد تجنبت الحكومة فرض ضرائب على تجارة الأنفاق المختصة بالسلع والاحتياجات المدنية التي تهرب من مصر، مما أدى إلى انخفاض أسعارها في العام 2010"²²⁴.

²²³ مقابلة أجراها الباحث مع وكيل مساعد وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة، د. أيمن عابد بتاريخ 2010/6/6م.

²²⁴ صايغ، يزيد، ثلاث سنوات... مرجع سابق، ص9.

وتعقيباً على دراسة الدكتور يزيد صايغ بأنه عندما تحدث عن الإدارة الاقتصادية لقطاع غزة لم يتناول الحكومة الفلسطينية في القطاع ودورها في إدارة الاقتصاد هناك، إضافة إلى أن الدراسة ترى أن حكومة الدكتور سلام فياض لم تقدم مساعدات أو معونات لقطاع غزة بحجم المبلغ الذي ذكره الدكتور يزيد صايغ وهو 65 مليون دولار، وإنما يذهب معظم هذا المبلغ لموظفي السلطة الفلسطينية التابعين لحكومة الدكتور سلام فياض، وملتزمون بقرارات السلطة الفلسطينية بالاستتفاف عن العمل احتجاجاً على سيطرة حماس العسكرية على القطاع.

أضف إلى ذلك بأن الدراسة حاولت الرجوع إلى العديد من المصادر للتأكد من أن الحكومة لا تجني أكثر من خمسة ملايين دولار، وهذا الرقم يبقى تقدير الدكتور يزيد صايغ ولكن لا وجود له عند الجهات المختصة.

وترى الدراسة أن انخفاض الأسعار عام 2010م لم يأت بسبب عدم فرض الحكومة ضرائب على البضائع المهربة، فالحكومة الفلسطينية فرضت مؤخراً ضرائب على سلعتين هما التبغ، والوقود، ولكن يرجع انخفاض الأسعار بسبب انخفاض الطلب الناتج عن الكساد الكبير للسلع المهربة من جمهورية مصر العربية عبر الأنفاق إلى قطاع غزة.

تلخص الدراسة أن لفوز حماس تداعيات اقتصادية كبيرة على الاقتصاد الوطني، حيث فرض حصار اقتصادي أثر على معظم القطاعات الاقتصادية الفلسطينية، فمن الزراعة إلى الصناعة والتجارة وغيرها، وزادت معدلات البطالة والفقر في الأراضي الفلسطينية وتحديداً في قطاع غزة، كون القطاع بعد سيطرة حماس عسكرياً عليه عام 2007م، فرض عليه حصاراً شاملاً شل جميع مناحي الحياة، ولكن نجحت حماس في توفير الحد الأدنى من الحياة الكريمة، وغضت النظر على ابتكار وسائل جديدة لم تكن موجودة في القواميس الاقتصادية أو السياسية، فبدأت عمليات التهريب عبر الأنفاق، والتي تمثل إلى الآن شرايين الحياة لمليون ونصف المليون نسمة يعيشون في قطاع غزة، كذلك نجحت حماس بعد سيطرتها على القطاع في منتصف حزيران (يونيه) 2007 من الاستمرارية في صرف رواتب أكثر من 32.000 موظف، وبذلك استمر العمل في المؤسسات الحكومية في قطاع غزة، وتبنى الدكتور سلام فياض رئيس الحكومة الفلسطينية في الضفة الغربية سياسة اقتصادية ناجحة، تتميز بالشفافية والنزاهة وتقديم نماذج اقتصادية ومشاريع تنموية كبيرة، ويعود السبب في ذلك إلى تمركز أغلب المساعدات للضفة الغربية.

إن قدرة الحكومة الفلسطينية في قطاع غزة على الصمود خلال الفترة السابقة وما رافقها من تبعات الحرب، والتعامل مع إجراءات حكومة الدكتور سلام فياض في رام الله ومنها وقف المشاريع التشغيلية والتموية لقطاع غزة، كذلك سياسة قطع الرواتب لأكثر من 3500 موظف مدني، و5000 موظف عسكري، يبرهن على قدرتها على تقديم نموذج اقتصادي عصري لو توفرت لها الشروط اللازمة لذلك.

المبحث الثالث: التدايعات الاجتماعية

لدراسة التدايعات الاجتماعية لفوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الانتخابات التشريعية عام 2006م، لا بد من التطرق بإيجاز إلى طبيعة المجتمع الفلسطيني، ومدى تأثير سيطرة حماس على قطاع غزة بعد أحداث مؤسفة انتهت في منتصف حزيران (يونيه) 2007م، والتي تعد الحادثة الأولى التي يراق بها الدم الفلسطيني بالطريقة التي حدثت في الأراضي الفلسطينية، وذلك كنتاج طبيعي للتدخلات الإقليمية والدولية في الشأن الفلسطيني الداخلي، والذي أطلقت عليه وزيرة الخارجية الأمريكية بالفوضى الخلاقة، والتي تهدف الى إرباك وإقصاء حركة المقاومة الإسلامية (حماس) عن الحلبة السياسية، ومعاقبة الشعب الفلسطيني على خياره الديمقراطي.

يقول الدكتور إبراهيم أبراش: "إن دراسة المجتمع الفلسطيني يتداخل فيه الاجتماعي مع السياسي بشكل كبير، والحاضر مع الماضي، والديني مع القانوني. الفقر والبطالة والأسرة والانحراف والفساد وكافة أشكال العلاقات العصبوية وأشكال التكافل الاجتماعي الخ، كلها أمور ترتبط بالاحتلال وبالتالي بالسياسة بشكل أو آخر. فحالة عدم الاستقرار التي تميز بها المجتمع الفلسطيني عبر تاريخه، وتداخل قضيته الوطنية مع القضايا العربية والإسلامية بفعل الجوار أو الانتماء أو تقاطع المصالح وحالة الشتات، يجعل كل ذلك من المجتمع الفلسطيني حالة خاصة للدراسة"²²⁵.

وتتفق الدراسة مع ما ذهب إليه الدكتور أبراش، بأن الشعب الفلسطيني يعيش تحت الاحتلال، وطوال العقود الماضية وهو يعمل من أجل تحرير أرضه، ونيل استقلاله، ولذلك يخوض الانتفاضة تلو الانتفاضة، حتى إن بعض علماء الاجتماع أطلق عليه مجتمع الانتفاضة، وهذا أثر تأثيراً كبيراً على سلوكه ونمط تفكيره، وطبيعة تكافله مع محيطه، وتكيفه مع بيئته، كل ذلك أخرج مجتمعاً صابراً صامداً على أرضه، محافظاً على ثوابته الوطنية رغم كل المعاناة التي يعانها جراء ممارسات الاحتلال الإسرائيلي.

"إن مجتمع الانتفاضة يشهد حالة مواجهة ومكاشفة واختبار بين قوى متعددة ومتناقضة تعيش واقعه - بأبعاده ومواقفها المتباينة - في توافق غير مكتوب من ناحية الأهداف والشعارات

²²⁵ أبراش، إبراهيم، المجتمع الفلسطيني من منظور علم الاجتماع السياسي، غزة: مكتبة ومطبعة دار المنارة، 2004. ص3.

الكبرى، وفي تباعد واضح قد يصل إلى درجة تناحرية، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بالأساليب التطبيقية للأهداف وبالرؤى المستقبلية للمجتمع²²⁶.

وترى الدراسة أن العلاقة التناحرية بين النخب السياسية في الحركة الوطنية الفلسطينية هي ليست وليدة فوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الانتخابات التشريعية عام 2006، وإنما هي ظاهرة موجودة منذ ولادة الحركة الوطنية الفلسطينية، لذلك لا يمكن القياس على التداخات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وربطها في المرحلة الانتقالية والمتمثلة في الحكومة الفلسطينية العاشرة والحادية عشر (حكومة الوحدة الوطنية)، والتي قادتها حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وإغفال الثقافة السياسية السائدة منذ تأسيس الحركة الوطنية الفلسطينية وحتى يومنا هذا وتحديداً صراع الرؤى والبرامج والأيديولوجيات والأهداف.

إن مرحلة ما بعد فوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس) شهدت العديد من الإشكاليات السياسية والأمنية والعسكرية بين السلطة الفلسطينية وحركة فتح من جهة، وبين الحكومة الفلسطينية ممثلة بقوتها التنفيذية التي شكلها وزير الداخلية السابق الشهيد سعيد صيام، وحركة حماس من جهة أخرى، حيث وصلت الأمور إلى درجة الاصطدام المباشر وإراقة الدم الفلسطيني، في أحداث مؤسفة انتهت في منتصف حزيران (يونيه) 2007م، بعدما حسمت حماس المعركة مع حركة فتح عسكرياً وسيطرت سيطرة مطلقة على قطاع غزة، وألقت هذه المرحلة بتداعياتها الاجتماعية على المجتمع الفلسطيني تحديداً في قطاع غزة، ولكن لم تحسن السلطة الفلسطينية التعامل مع الحدث في الضفة الغربية، فقامت حركة فتح بأعمال مخلة بالأمن والاستقرار، وبدأت حملات اعتقال سياسي أثرت أيضاً على طبيعة المجتمع في الضفة الغربية، ولكن التأثير الأكبر كان في قطاع غزة، حيث سادت ظواهر اجتماعية وطبقية كبيرة، لذلك أثر الانقسام على التكوين المجتمعي الفلسطيني، وانقسم المجتمع في سلوكه الاجتماعي حسب اللون السياسي، وسادت الثقافة الحزبية المقيتة.

كل ذلك شكل تحدياً كبيراً لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، والتي بدأت تنتهج سياسة أكثر انفتاحاً على المجتمع الغزي، فعملت على تذويب الثقافات المجتمعية الطارئة على الشعب الفلسطيني، وبدأت العمل ضمن سياسة ممنهجة على خلق طبقة اجتماعية داعمة للحكومة الفلسطينية في قطاع غزة وإلى حركة حماس، لأن في تلك الطبقة قوة اجتماعية، فتبنت سياسة أكثر انفتاحاً - بالنسبة لها - على وجهاء العشائر والقبائل والمخاتير، وأسست لجان إصلاح لحل النزاعات والمشاكل بين العائلات في قطاع غزة، وعملت على احتواء العائلات والقبائل والعشائر الكبيرة، ونجحت إلى حد كبير في ذلك، وأضافت حركة حماس بعداً آخر على صعيد المجتمع المدني، والمتمثل في تأسيس جمعيات ومؤسسات مدنية تقدم الدعم الاجتماعي للفقراء وللعاطلين عن العمل،

²²⁶ الديك، أحمد، مجتمع الانتفاضة. ط1. بيروت: دار الآداب، 1993. ص6.

ولجرحى وشهداء الانتفاضة، وعملت مؤسسات الحكومة على كسر الاحتكار والهيمنة لبعض الجهات المحسوبين على أطراف غير موالية لها، مقابل دعم مخاتير ووجهاء من نفس العائلة أو القبيلة.

ولم يقتصر سلوك حركة حماس وحكومتها على ما تحدثنا به سابقاً، ولكن ساعد الحركة الإسلامية البعد الديني الذي تنتمي إليه وتستمد أفكارها منه، فعملت حركة حماس وحكومتها في قطاع غزة على بناء منظومة من القيم الإسلامية وتعميمها على الشارع الفلسطيني كالتسامح، والالتزام الأخلاقي والديني، والعقلانية في التعاطي مع القضايا الاجتماعية، حيث حافظت الحكومة الفلسطينية على هامش واسع من الحريات الشخصية على الصعيد الاجتماعي - ولكن مع وجود لبعض الانتهاكات التي تمارسها أجهزة الأمن في الحكومة - وقد تكون أحد أهم الأدوات التي تخدم حركة حماس وحكومتها هي التركيز على أسلمة المجتمع بالشكل التدريجي من خلال المخيمات الصيفية ومخيمات حفظ القرآن الكريم، حيث ساعدت تلك المخيمات من قيادة عملية إصلاح اجتماعي داخل الأسر الفلسطينية، دون المساس المباشر بالمجتمع، فحركة حماس وحكومتها تنطلق من قوله تعالى: "لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ"²²⁷.

²²⁷ البقرة:256.

الفصل السادس: مستقبل النظام السياسي الفلسطيني

رؤية الدراسة

النتائج

التوصيات

تمهيد:

تجد الدراسة صعوبة في استشراف مستقبل النظام السياسي الفلسطيني من خلال قراءتها للمراحل التي مرّ بها النظام السياسي الفلسطيني ، ومن الطبيعي والبديهي أن يبدأ الباحث بقراءة مستقبل النظام السياسي الفلسطيني من خلال قراءة معمقة لكل المراحل التي مر بها النظام السياسي الفلسطيني، ولكن المرحلة ما بعد دخول حركة المقاومة الإسلامية (حماس) المعترك السياسي ، ومشاركتها في الانتخابات التشريعية عام 2006م، تحتم على الدراسة قراءة مخالفة لكل القراءات والتحليلات السابقة، واستشراف مستقبل النظام السياسي الفلسطيني انطلاقاً من مبادئ ومفاهيم ومرتكزات سياسية جديدة، كالمشاركة السياسية والشراكة في الحكم، والتداول السلمي للسلطة، والفصل بين السلطات، وغير ذلك.

إن المرحلة الجديدة للنظام السياسي الفلسطيني والمتمثلة بقرار مشاركة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بالعملية الانتخابية كسرت هيمنة الحزب الواحد على النظام السياسي الفلسطيني، حيث هيمنت عليه حركة فتح لعقود طويلة، وأيضاً تشكل وفاة الرئيس ياسر عرفات فرصة سانحة لكسر هيمنة الفردانية والشخصانية، على الرغم من نجاح شخص ياسر عرفات من تسيير هذا النظام انطلاقاً من كونه يتمتع بشخصية كاريزمية كبيرة، استمدها من منطلقات ثورية إبان قيادته لمنظمة التحرير الفلسطينية وخوضه معارك في لبنان ضد قوات الاحتلال الإسرائيلية.

وترى الدراسة أن هذا الفصل، كونه يعبر عن رؤية اجتهادية استشرافية لبناء نظام سياسي فلسطيني في ظل ما تتميز به الحالة الفلسطينية من خصوصية، وفي ظل مجموعة من المحددات سواء كانت فلسطينية أو إقليمية أو دولية، تؤثر مباشرة على النظام السياسي الفلسطيني، وعلى عملية بناء المؤسسات السياسية الفلسطينية.

وبعد دراسة مستفيضة للنظام السياسي الفلسطيني، ورؤية الدراسة حول طبيعة مأزق هذا النظام كونه يخضع تحت احتلال إسرائيلي، فإن الدراسة ستعمل على تحديد رؤيتها الاستشرافية من خلال تركيزها على الرؤى والمحددات التي تضمن بناء نظام سياسي فلسطيني، ومؤسسات سياسية تكون جاهزة لقيام الدولة الفلسطينية.

إن النظام السياسي الفلسطيني ومنذ نشأة منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964م، وحتى عام 2003م وهو العام الذي شهد استحداث منصب رئيس الوزراء، كان نظاماً سياسياً رئاسياً، يتسم بالفردانية والشخصانية، والتحكم في القرارات السياسية والإدارية، حيث شغل هذا المنصب منذ عام

1964 وحتى أواخر عام 1967م السيد أحمد الشقيري، وفي عام 1969م تولى ياسر عرفات قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وقيادة السلطة الفلسطينية، وبقي مهيمناً ومسيطرًا على النظام السياسي الفلسطيني، إلا أن هناك تطوراً حدث في التاسع من يناير/1996م وهو انتخاب مجلس تشريعي فلسطيني، بحيث أصبح للنظام السياسي الفلسطيني برلماناً يشرع ويصدر القوانين، ولكنه لم يرتق لدرجة أن يؤثر على بنية النظام السياسي الفلسطيني كونه نظاماً رئاسياً، ولكن بعد عام 2003م واستحداث منصب رئيس الوزراء، بدأ صراع بين المؤسستين الرئاسية والحكومة، وهذا ما دفع رئيس الوزراء حينها السيد محمود عباس إلى الاستقالة، لذلك لم تمكث حكومته سوى أربعة أشهر، ومنذ تاريخ 2003/9/6م، وحتى تاريخ 2006/3/28م، تعاقبت ثلاث حكومات على النظام السياسي الفلسطيني، ليؤكد بما لا يدع مجالاً للشك بأن النظام السياسي الفلسطيني نظام غير مستقر، وتحيط به بيئة إقليمية ودولية، وخصوصية الحالة الفلسطينية كما تحدثنا مسبقاً والتي تؤثر على أداء وعمل المؤسساتية السياسية الفلسطينية.

دخل النظام السياسي الفلسطيني مرحلة جديدة بعد وفاة الرئيس ياسر عرفات في 2004/11/11م، ووصول السيد محمود عباس إلى سدة الحكم بعد انتخابات رئاسية في يناير/2005م، وتجسدت هذه المرحلة بالتحول من الشخصية والفردانية والجهوية إلى نظام سياسي مؤسساتي، وعمل الرئيس محمود عباس جاهداً على تجسيد ذلك، ودخل في حوار مع حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، والتي قاطعت الانتخابات الرئاسية، وكانت حينها من أكبر فصائل المعارضة على الساحة الفلسطينية، وتوصل الرئيس محمود عباس مع حركة حماس إلى إعادة صياغة قانون الانتخابات، وتم التوافق على قانون رقم 2005/9، وكان من أهم مطالب حماس التي تم تلبيةها من قبل الرئيس محمود عباس في قانون الانتخابات الجديد هو تنازل محمود عباس ومن خلفه حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، عن الإشارة إلى أي مرجعيات سياسية تقوم عليها الانتخابات التشريعية المقبلة، بالإضافة إلى بعض القضايا التي تم التوافق عليها في حوارات القاهرة في مارس/2005م، لتؤكد رغبة الرئيس محمود عباس ومن خلفه حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) برغبتهم في بناء نظام مؤسساتي يشارك فيه الجميع، وبذلك دخلت حركة حماس الانتخابات التشريعية عام 2006م، وحصلت على (74 مقعداً) من أصل 132 مقعد بنسبة تتراوح 56%، بالإضافة إلى دعم حركة حماس أربع مستقلين جميعهم نجحوا في هذه الانتخابات، وبهذه النسبة كفل القانون الأساسي الفلسطيني (الدستور المؤقت) لكتلة التغيير والإصلاح التابعة لحركة حماس بتشكيل الحكومة الفلسطينية العاشرة، ودخل النظام السياسي بعدها مرحلة النظام السياسي المختلط، ولكن دون كوابح وجوامح ومحددات تحكم العلاقة بين المؤسستين، وهنا سادت حالة الاشتباك السياسي بين الطرفين، وهنا يجدر التنويه أن النظام السياسي في ظل اللون السياسي الواحد وهو حركة فتح

سادت لديه حالة من الاشتباك السياسي بين مؤسستي الحكومة والرئاسة، ولكن اليوم هناك فصيل يختلف في الرؤى والفكر السياسي والأيدولوجي، والارتباطات الإقليمية والدولية، وهي حركة حماس.

وسادت علاقة ملتبسة بين مؤسسة الرئاسة والحكومة، حتى وصلت إلى مرحلة التصادم العسكري، فسيطرت قطاعات أمنية من حكومة الوحدة الوطنية بدعم ومساندة من الجناح العسكري لحركة حماس، كتائب الشهيد عز الدين القسام على قطاع غزة، وفي المقابل عملت الرئاسة وخلفها حركة فتح على المحافظة على حكمها في الضفة الغربية، ولن يغيب المحدد الإقليمي والدولي من هذا المشهد فهو حاضر دائماً في جميع فصول القضية الفلسطينية لأهميتها، وبدأت سياسية المحاور والأحلاف تؤثر على النظام السياسي الفلسطيني، حتى أصبح نظام سياسي برأس وجسمين، فقطاع غزة تحكمه الحكومة الفلسطينية المقالة والتي أقالها الرئيس بعد اتهامه لها بالانقلاب عليه، وكان ذلك بقرار ومرسوم رئاسي، وحكومة طوارئ لم تتل الثقة من المجلس التشريعي.

وبعد التاسع من يناير/2009م، دخل النظام السياسي في أزمة جديدة وهي انتهاء الولاية القانونية للرئيس محمود عباس والذي حددها القانون الأساسي بأربع سنوات، كل ذلك عمل على تأزيم النظام السياسي، وتجسد الانقسام الجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكن كل ذلك كشف عورة النظام السياسي الفلسطيني، والذي ستعمل الدراسة جاهدة لوضع برنامج عمل وتصور لبناء نظام سياسي فلسطيني، يكون جاهزاً لمرحلة ما بعد المصالحة الوطنية.

رؤية الدراسة:

إن أي رؤية سياسية لشكل وماهية النظام السياسي الفلسطيني ينبغي أن تعكس خصوصية الحالة الفلسطينية، ونحن أمام نظام سياسي يتفرد بسمات وخصائص قلما توجد في النظم السياسية العربية القائمة من حيث حالة الاحتلال كمتغير رئيس في تحديد شكل النظام السياسي، وعدم مصلحة إسرائيل في قيام نظام سياسي فلسطيني ديمقراطي، تأكيداً لمقولتها أنها النظام السياسي الوحيد في المنطقة الذي لا يتسم بالاستبدادية السياسية، إلى جانب المحددات الفلسطينية الداخلية حيث أن هناك مؤسسات سياسية قائمة، وثقافة سياسية، وبنية سياسية تتسم بالتعددية التنظيمية والحزبية وبوحدانية العامل السكاني الفلسطيني والذي يفترض وحدانية النظام السياسي الفلسطيني. وهناك المحددات الإقليمية والدولية التي تلقي بتأثيراتها على شكل النظام السياسي الفلسطيني، هذه المحددات الأربع هي التي تحكم أي سيناريو أو خيار للنظام السياسي الفلسطيني كما سيتم تناوله:

يعيش النظام السياسي الفلسطيني خصوصية تميزه عن باقي الأنظمة السياسية السائدة في العالم، فهو النظام السياسي الوحيد الذي يخضع تحت احتلال، وهو النظام السياسي الوحيد الذي تعتمد إسرائيل على تفويضه وإضعافه من خلال ممارساتها على الأرض عبر استهداف وتدمير المؤسسات السياسية، وضرب البنية الاقتصادية، واغتيال أو اعتقال النخبة السياسية، وهو النظام السياسي الوحيد في البيئة العربية، غير متواصل جغرافياً، حيث يفصل الاحتلال بين قطاع غزة والضفة الغربية، وهو النظام السياسي الوحيد مثار اهتمام جميع القوى الإقليمية والدولية نظراً لأهمية القضية الفلسطينية.

إن الثغرات والاشكاليات التي يعاني منها النظام السياسي الفلسطيني، والتي هي أحد أهم أسباب عدم استقرار النظام، وتأزمه في معظم الأوقات والظروف، فإن الدراسة ترى بأنه بات من الضروري التوافق وطنياً على بناء نظام سياسي فلسطيني حسب كل مرحلة يعيشها الشعب الفلسطيني، وتعيشها المؤسسات السياسية الفلسطينية، ومن خلال ذلك تطرح الدراسة برنامجين للعمل على بناء نظام سياسي فلسطيني حسب كل مرحلة يعيشها الشعب الفلسطيني، ومن خلال ذلك تطرح الدراسة برنامجين للعمل على بناء نظام سياسي فلسطيني حسب طبيعة المرحلة:

أولاً: نظام سياسي فلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي.

ثانياً: نظام سياسي فلسطيني بعد زوال الاحتلال وقيام الدولة الفلسطينية.

أولاً: نظام سياسي فلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي.

تشكل إسرائيل العقبة الكبرى أمام أي عملية بناء حقيقية للنظام السياسي الفلسطيني، فطبيعة دولة إسرائيل وتركيبها الفكرية والأيدولوجية، وسلوكها السياسي والأمني، ونظرتها الدينية والعقدية لجنس غير اليهود، وهذا ما تدلل عليه عقيدتهم وتلمودهم والذي جاء فيه: " الناس الوثنيون ويقصد لهم غير اليهود يوسخون العالم لأن أرواحهم تحررت من الشق النجس، وهو الذي خلق كل شيء حياً، أي خلق الإسرائيليين لأنهم أبناء الرب العظيم منه تحررت أرواحهم".²²⁸ كل ذلك يشكل عقبة رئيسية أمام بناء نظام سياسي فلسطيني، ولكن هذا لا يعني بالمطلق التسليم للأمر الواقع، وترك النظام السياسي الفلسطيني عاجزاً أمام الموقف الإسرائيلي، وهنا يجب أن تشكل عملية البناء أحد أهم أشكال المقاومة التي نعمل على ممارستها ضد إسرائيل، فليس من الضروري أن تقتصر المقاومة على رفع السلاح فقط، على الرغم من أهمية ذلك في التعامل مع دولة إسرائيل، ولكن يجب أن تتم عملية البناء المؤسسي في بيئة ملائمة، تستطيع التكيف والتعامل مع كل المعطيات والمؤثرات ومن أبرزها التعامل مع العنف والإرهاب الصهيوني.

لذا من الضروري الاستمرار في عملية بناء المؤسسات السياسية الفلسطينية، ودعم وتعزيز مؤسسات المجتمع المدني، وتعزيز ثقافة سياسية مقاومة، واقتصاد مقاوم، ويجب أن نراعي في عملية البناء السياسي الهدف الأسمى وهو قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، ولتحقيق هذا الهدف يجب أن نوحّد كل الجهود والطاقات الفلسطينية في الداخل الفلسطيني والإسرائيلي والخارج، وبدعم عربي إسلامي، لأن المرحلة التي تسبق التحرير تحتاج إلى دعم ذاتي، وإلى التخلص من أي تبعيات سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو إعلامية، لأن المال السياسي سوف يقودنا إلى المجهول، وسوف تبقى القضية الفلسطينية تراوح مكانها، وكأنها أصبحت قضية توفير أموال من أجل صرف رواتب هنا أو هناك.

كل هذا يتطلب برنامج عمل يقود إلى بناء نظام سياسي فلسطيني يراعي الخصوصية الفلسطينية، ويراعي اختلاف البرامج السياسية والفكرية للحركة الوطنية الفلسطينية، ووجدت الدراسة أن وثيقة الوفاق الوطني والتي أجمعت عليها جميع القوى الوطنية والإسلامية باستثناء حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين والتي كان لها تحفظاً على بعض بنودها، ورغم ذلك فهي تشكل

²²⁸ أي، بي، يرانابنس، فضح التلمود: تعاليم الحاخامين السرية، إعداد زهدي الفاتح، ط1. - بيروت: دار النفائس، 1985. ص97. وحول هذا المعنى: مسعد، بولس حنا، همجية التعاليم الصهيونية، تقديم محمد التونسي، ط1. - بيروت: دار الكتاب العربي، 1969. ص127.

أرضية جيدة من أجل بناء إستراتيجية موحدة، ولكنها تحتاج إلى مؤسساتية سياسية تتكيف معها، وتدعم وتعزز فرص تحقيقها، وهذا ما سنتناوله الدراسة في الشق الدستوري والمؤسساتي، بعد تناوله الشق السياسي والذي يشكل أساس للبناء عليه.

وسوف نتناول الدراسة بنود وثيقة الوفاق الوطني، ويحاول استكشاف مدى انسجامها وتوافقها مع الوثائق التي وقعت بعدها وأقصد اتفاق مكة الموقع بتاريخ 2007/2/8م، والتحول التي طرأت على الأرض نتيجة سيطرة حماس على قطاع غزة في منتصف حزيران (يونيه) 2007م. وتعتبر وثيقة الوفاق الوطني من أهم الوثائق التي وقعت عليها الحركة الوطنية الفلسطينية في التاريخ المعاصر، كونها مثلت مرجعية سياسية لكل الوثائق التي تلتها، وكذلك مثلت برنامج عمل مشترك لكل القوى الوطنية والإسلامية على اختلاف مشاربها الفكرية والسياسية والإيديولوجية. وتتكون وثيقة الوفاق الوطني والتي خرجت نسختها الأولى من قيادات العمل الوطني والإسلامي داخل السجون الإسرائيلية، وجرى بعد ذلك حواراً لتعديل بعض بنودها حتى وصلت إلى صيغتها النهائية، فقد جاء فيها:

" انطلاقاً من الشعور العالي بالمسؤولية الوطنية والتاريخية، ونظراً للمخاطر المحدقة بشعبنا ، وانطلاقاً من مبدأ أن الحقوق لا تسقط بالتقادم، وعلى قاعدة عدم الاعتراف بشرعية الاحتلال، وفي سبيل تعزيز الجبهة الفلسطينية الداخلية وصيانة وحماية الوحدة الوطنية ووحدة شعبنا في الوطن والمنافي، ومن أجل مواجهة المشروع الإسرائيلي الهادف لفرض الحل الإسرائيلي، ونسف حلم وحق شعبنا في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة ، هذا المشروع والمخطط الذي تتوي الحكومه الإسرائيلية تنفيذه خلال المرحلة القادمة تأسيساً على إقامة واستكمال الجدار العنصري وتهويد القدس وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية والاستيلاء على الأغوار وضم أجزاء واسعة من الضفة الغربية وإغلاق الباب أمام شعبنا في ممارسة حقه في العودة .

ومن أجل المحافظة على منجزات ومكتسبات شعبنا التي حققها من خلال مسيرة كفاحه الطويل ووفاءً لشهداء شعبنا العظيم وعذابات أسراه وأنات جرحاه، وانطلاقاً من أننا لازلنا نمر في مرحلة تحرر طابعها الأساسي وطني وديمقراطي مما يفرض إستراتيجية سياسية كفاحية متناسبة مع هذا الطابع، ومن أجل إنجاح الحوار الوطني الفلسطيني الشامل، واستناداً إلى إعلان القاهرة والحاجة الملحة للوحدة والتلاحم فإننا نتقدم بهذه الوثيقة (وثيقة الوفاق الوطني) لشعبنا العظيم الصامد المرابط وإلى الرئيس محمود عباس أبو مازن وقيادة منظمة التحرير الوطني الفلسطيني، وإلى رئيس الحكومة إسماعيل هنية ومجلس الوزراء، وإلى رئيس وأعضاء المجلس الوطني الفلسطيني،

ورئيس وأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني، وإلى كافة القوى والفصائل الفلسطينية، وإلى كافة المؤسسات والمنظمات الأهلية والشعبية، وقادة الرأي العام الفلسطيني في الوطن والمنافي. تعد وثيقة الوفاق الوطني كلاً متكاملًا والمقدمة جزء منها²²⁹.

إن مقدمة وثيقة الوفاق الوطني، تتوافق مع طبيعة المرحلة التي نعيشها، وأقصد بمرحلة ما قبل التحرير وقيام الدولة، فهي لا تقر بشرعية الاحتلال، ولا تسقط الحقوق والثوابت الوطنية، وتدعو إلى تعزيز الوحدة الداخلية في مواجهة المشروع الصهيوني، وتؤكد على أننا نمر في مرحلة تحرر تحتاج إلى إستراتيجية عمل موحدة، تهدف إلى التحرير واستعادة الأرض. ولذلك فإن طبيعة النظام السياسي الفلسطيني، وتركيبه المؤسساتية السياسية الفلسطينية، وطبيعة الثقافة السياسية السائدة، وحجم الانفلات الأمني المستشري في الأراضي الفلسطينية، إضافة إلى التدخلات الإقليمية والدولية، كل ذلك خلق مناخات تساعد على إفشال ما جاء في وثيقة الوفاق الوطني.

وجاء في المادة الأولى لوثيقة الوفاق الوطني الفلسطيني ما يلي:

" إن الشعب الفلسطيني في الوطن والمنافي يسعى ويناضل من أجل تحرير أرضه وإزالة المستوطنات وإجلاء المستوطنين وإزالة جدار الفصل والضم العنصري ، وإنجاز حقه في الحرية والعودة والاستقلال وفي سبيل حقه في تقرير مصيره بما في ذلك إقامة دولته المستقلة كاملة السيادة على جميع الأراضي المحتلة عام 1967 وعاصمتها مدينة القدس الشريف وضمان حق عودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم التي طردوا منها وتعويضهم وتحرير جميع الأسرى والمعتقلين بدون استثناء أو تمييز مستندين في كل ذلك إلى حق شعبنا التاريخي في أرض الآباء والأجداد، وإلى ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، وما كفلته الشرعية الدولية بما لا ينتقص من حقوق شعبنا²³⁰.

وترى الدراسة أن المادة الأولى من الوثيقة تركت مساحة للتحليل والتأويل، ولم تكن حاسمة في موضوع التعامل مع الشرعية الدولية، وهنا بيت القصيد الذي يدفعا للتوقيع على الوثائق وعند التطبيق نجد أن المساحة والفجوة بين أقطاب الحركة الوطنية الفلسطينية ما زالت واسعة، ولكن نستطيع هنا المناورة حسب طبيعة التحولات السياسية التي تمر بها المنطقة، وهنا ينبغي على القيادة

²²⁹ وكالة معا الإخبارية، 2006/6/27، <http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=30402>
²³⁰ وكالة معا الإخبارية، 2006/6/27، <http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=30402>

الفلسطينية، تتسابق المواقف الداخلية بما ينسجم مع المصالح الوطنية، والعمل موحدين على تسويق هذه المواقف عربياً وإقليمياً ودولياً، مع ضرورة التحرر من سياسية المحاور والأحلاف، والتبعيات بكافة أشكالها، سياسية أو اقتصادية أو إعلامية أو ثقافية.

وجاء في المادة الثانية لوثيقة الوفاق الوطني الفلسطيني ما يلي:

" الإسراع في إنجاز ما تم الاتفاق عليه في القاهرة آذار 2005 فيما يتعلق بتطوير وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وانضمام كل القوى والفصائل إليها ، وفق أسس ديمقراطية ترسخ مكانة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا في أماكن تواجده كافة ، بما يتلاءم مع المتغيرات على الساحة الفلسطينية وبما يعزز قدرة منظمة التحرير في القيام والنهوض بمسؤولياتها في قيادة شعبنا في الوطن والمنافي وفي تعبئته والدفاع عن حقوقه الوطنية والسياسية والإنسانية في الدوائر والمحافل والمجالات الدولية والإقليمية كافة ، وأن المصلحة الوطنية تقتضي تشكيل مجلس وطني جديد قبل نهاية العام 2006 بما يضمن تمثيل القوى والفصائل والأحزاب الوطنية والإسلامية جميعها وتجمعات شعبنا في كل مكان والقطاعات والمؤسسات والفعاليات والشخصيات كافة ، بالانتخابات حيثما أمكن وفقاً لمبدأ التمثيل النسبي وبالتوافق حيث يتعذر إجراء الانتخابات وفق آليات تضعها اللجنة العليا المنبثقة عن حوار القاهرة والحفاظ على منظمة التحرير الفلسطينية إطاراً جبهوياً عريضاً وائتلافياً وطنياً شاملاً وإطاراً جامعاً ومرجعية سياسية عليا للفلسطينيين في الوطن والمنافي "231.

وترى الدراسة أن هناك تأكيد في أكثر من وثيقة على تنفيذ ما جاء في حوارات القاهرة في آذار/2005م، وتحديد ما يتعلق بتفعيل وتطوير وإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، وهذا ما أكد عليه اتفاق مكة في مادته الثالثة، والتي جاء فيها: " المضي قدماً في إجراءات تفعيل وتطوير وإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، وتسريع إجراءات عمل اللجنة التحضيرية، استناداً لتفاهات القاهرة ودمشق. وقد جرى الاتفاق على خطوات تفصيلية بين الطرفين بهذا الخصوص"232. وهنا تؤكد الدراسة أن هناك تقاعساً مقصوداً أو غير مقصود من قبل قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وتحديد شخص الرئيس محمود عباس، لأنه منذ تلك اللحظة لم يعمل بشكل جدي لعقد اجتماعات عملية مع الأمانة العامون للقوى والفصائل الفلسطينية، وكأن الهدف الأسمى عند القيادة الفلسطينية هو دخول حماس المعترك السياسي عبر عملية انتخابية غير مضمونة النتائج، وبذلك يتم تطويع

²³¹ وكالة معا الإخبارية، 27/6/2006م، <http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=30402>

²³² مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 8/2/2007، <http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=129&a=37886>

الحركة الإسلامية ضمن المعطيات الجديدة. هذا السيناريو هو الأقوى، لأن الوقائع على الأرض تدل ذلك، لكن لا ينفي وجود سيناريو متعلق بشخص الرئيس محمود عباس والذي يرغب أن يسجل له التاريخ بأنه قام بعملية بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية، انطلاقاً من تعزيز مفاهيم سياسية كالتعددية والمشاركة السياسية، وهذا يسجل لشخص الرئيس محمود عباس، ولكنه يحتاج أيضاً في المدى القريب العمل على إلغاء السيناريو الأول، والذي ما زالت حماس تتمسك به.

وجاء في المادة الثالثة لوثيقة الوفاق الوطني الفلسطيني ما يلي:

" حق الشعب الفلسطيني في المقاومة، والتمسك بخيار مقاومة الاحتلال بمختلف الوسائل، وتركيز المقاومة في الأراضي المحتلة عام 1967 إلى جانب العمل السياسي والتفاوضي والدبلوماسي والاستمرار في المقاومة الشعبية الجماهيرية ضد الاحتلال بمختلف أشكاله ووجوده وسياساته، والاهتمام بتوسيع مشاركة مختلف الفئات والجهات والقطاعات وجماهير شعبنا في هذه المقاومة الشعبية"²³³.

إن المادة الثالثة من وثيقة الوفاق الوطني الفلسطيني هي مادة تؤسس لمرحلة تتوافق وتتكيف مع طبيعة النظام الدولي أحادي القطبية والذي تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية، كون كل الأعراف والقوانين الدولية تؤكد حق الشعب الفلسطيني في استعادة أرضه المحتلة عام 1967م، ولذلك فإن أي شكل من أشكال المقاومة في حدود الرابع من حزيران 1967م هو حق كفلته لنا كل القوانين والشرائع السماوية.

وبذلك نستطيع أن بينى عليها عند إعداد إستراتيجية عمل موحدة، وتحديد متى نقاوم ومتى نهادن، وأقصد استثمار مقاومتنا، ودماء شهدائنا وجرحائنا، وتضحيات أسرانا وباقي أبناء شعبنا، وعندنا نموذج حديث متمثل بأزمة أسطول الحرية، وكيف لدماء تسعة أتراك أن تحرك كل العالم ضد إسرائيل.

وجاء في المادة الرابعة لوثيقة الوفاق الوطني الفلسطيني ما يلي:

²³³ وكالة معا الإخبارية، 2006/6/27م، <http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=30402>

" وضع خطة فلسطينية للتحرك السياسي الشامل وتوحيد الخطاب السياسي الفلسطيني على أساس الأهداف الوطنية الفلسطينية كما وردت في هذه الوثيقة والشرعية العربية وقرارات الشرعية الدولية المنصفة لشعبنا بما يحفظ حقوقه وثوابته تنفيذها قيادة منظمة التحرير ومؤسساتها والسلطة الفلسطينية رئيساً وحكومة ، والفصائل الوطنية والإسلامية ، ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات والفعاليات العامة ، من أجل استحضار وتعزيز وحشد الدعم العربي والإسلامي والدولي السياسي والمالي والاقتصادي والإنساني لشعبنا وسلطاننا الوطنية دعماً لحق شعبنا في تقرير المصير والحرية والعودة والاستقلال ولمواجهة خطة إسرائيل في فرض الحل الإسرائيلي على شعبنا ولمواجهة الحصار الظالم"²³⁴.

لذا ينبغي علينا كفلسطينيين التوافق على إستراتيجية موحدة تجمع الكل الفلسطيني في الداخل والخارج، وتدعمها الحكومات والشعوب العربية والإسلامية وهذا ما أكدت عليه المادة الرابعة لوثيقة الوفاق الوطني.

وجاء في المادة الخامسة لوثيقة الوفاق الوطني الفلسطيني ما يلي:

" حماية وتعزيز السلطة الفلسطينية باعتبارها نواة الدولة القادمة، هذه السلطة التي شيدها شعبنا بكفاحه وتضحياته ودماء وعذابات أبنائه، وإن المصلحة الوطنية العليا تقتضي احترام " القانون الأساسي " للسلطة والقوانين المعمول بها واحترام مسؤوليات وصلاحيات الرئيس المنتخب وفقاً لإرادة الشعب الفلسطيني بانتخابات حرة ديمقراطية ونزيهة ، واحترام مسؤوليات وصلاحيات الحكومة التي منحت الثقة من المجلس التشريعي المنتخب بانتخابات حرة وديمقراطية ونزيهة ، وأهمية وضرورة التعاون الخلاق بين الرئاسة والحكومة والعمل المشترك، وعقد الاجتماعات الدورية بينهما لتحقيق وتعزيز التعاون والتكامل وفقاً لأحكام " القانون الأساسي " وللمصلحة الوطنية العليا، وضرورة إجراء إصلاح شامل في مؤسسات السلطة الفلسطينية، وخاصة الجهاز القضائي مع ضرورة احترام القضاء بمستوياته كافة، وتنفيذ قراراته وتعزيز وتكريس سيادة القانون"²³⁵.

وترى الدراسة أن المادة الخامسة تشكل الحصانة للسلطة الفلسطينية ومؤسساتها السياسية، وحماية للمواطن الفلسطيني وممتلكاته، وتنظيم العلاقة بين مكونات النظام السياسي الفلسطيني، وتحديد العلاقة بين السلطة التنفيذية وخاصة مؤسستي الرئاسة والحكومة، والاستفادة من التجربة

²³⁴ المرجع السابق.

²³⁵ وكالة معا الإخبارية، 2006/6/27م، <http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=30402>

السابقة في تلك العلاقة والتي ولدت اشتباكاً سياسياً سرعان ما تطور هذا الاشتباك، والصراع على الصلاحيات الى اقتتال داخلي، وتؤكد الدراسة أن المادة الخامسة أيضاً اصطدمت بواقع نظام سياسي فلسطيني مريض، وإرث فاسد، لذا قد تكون الأجواء مهيبّة بعد أحداث يونيو/حزيران 2007م، أكثر للعمل في هذه المادة، كون عناصر إفشالها قد زالت بفعل إجراءات الحكومتين في قطاع غزة والضفة الغربية، وبفعل أن هناك ثقافة ترسخت لدى النخب السياسية الحاكمة بأن ليس بالإمكان لأحد أي كان بأن يلغي الطرف الآخر، والمقصود هنا حركتي فتح وحماس.

وجاء في المادة السادسة لوثيقة الوفاق الوطني الفلسطيني ما يلي:

" العمل على تشكيل حكومة وحدة وطنية على أساس يضمن مشاركة الكتل البرلمانية والقوى السياسية الراحبة على قاعدة هذه الوثيقة وبرنامج مشترك للنهوض بالوضع الفلسطيني محلياً وعربياً وإقليمياً ودولياً ومواجهة التحديات بحكومة وحدة وطنية قوية تحظى بالدعم الشعبي والسياسي الفلسطيني من جميع القوى وكذلك بالدعم العربي والدولي وتتمكن من تنفيذ برنامج الإصلاح وتنمية الاقتصاد الوطني وتشجيع الاستثمار ومحاربة الفقر والبطالة وتقديم أفضل رعاية ممكنة للفئات التي تحملت أعباء الصمود والمقاومة والانتفاضة وكانت ضحية للعوان الإجرامي الإسرائيلي وبخاصة أسر الشهداء والأسرى والجرحى وأصحاب البيوت والممتلكات التي دمرها الاحتلال وكذلك العاطلين عن العمل والخريجين "236.

تؤكد الدراسة أن من أهم مراحل النضال ضد أي احتلال، هو تحقيق برنامج اجتماعي يعزز ثقافة التكافل، وذلك من أجل تعزيز الصمود عند المواطن الفلسطيني، وتمسكه في أرضه، وأن نحاول جاهدين على تجنب المواطن من ويلات الحصار، ولكن لن يتم ذلك على حساب التقريط، وهذا ما حملته المادة السادسة، من خلال تشكيل حكومة وحدة وطنية تحظى بالدعم الدولي، وأعتقد أن هذا الشرط يتطلب استحقاقات سياسية من تلك الحكومة، والخروج من هذا المأزق هو أن لا نعول كثيراً على المجتمع الدولي، وخلق بدائل عربية وإسلامية، وبناء اقتصاد مقاوم، يلبي الحد الأدنى من احتياجات المواطنين، لأن فاتورة التحرير هي بالدم، وليس بالرفاهية والبخ الاجتماعي والاقتصادي.

وجاء في المادة السابعة لوثيقة الوفاق الوطني الفلسطيني ما يلي:

²³⁶ وكالة معا الإخبارية، 2006/6/27م، <http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=30402>

" أن إدارة المفاوضات هي من صلاحية (م - ت - ف) ورئيس السلطة الفلسطينية على قاعدة التمسك بالأهداف الوطنية الفلسطينية كما وردت في هذه الوثيقة على أن يتم عرض أي اتفاق بهذا الشأن على المجلس الوطني الفلسطيني الجديد لإقراره والتصديق عليه أو إجراء استفتاء عام في الوطن والمنافي بقانون ينظمه "237.

من خلال قراءة الدراسة للمادة السابعة، فهي مادة تحتاج إلى نظام سياسي ومؤسسات سياسية قوية تمثل كل أطراف المجتمع الفلسطيني، فلا يوجد نص قرآني أو ديني أو وطني أو أخلاقي، أو أي تجربة عبر التاريخ المعاصر تحرم المفاوضات، ولكن يجب أن تخضع نتائج المفاوضات مع دولة إسرائيل إلى مؤسسات وطنية تقرها كما جاء في وثيقة الوفاق الوطني، وهذا يتطلب دمج كل القوى داخل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، لأن المنظمة بشكلها الحالي لا تعبر بالضرورة عن المزاج العام الفلسطيني في الداخل والخارج، وتدعم الدراسة ما تقول من خلال ما جاء في جلسة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والتي أعطت الرئيس الفلسطيني محمود عباس تفويضاً فلسطينياً بالبدء بمفاوضات غير مباشرة مع الجانب الإسرائيلي، حيث رفضت ثلاث فصائل فاعلة داخل منظمة التحرير الفلسطينية، إجراء تلك المفاوضات، وهي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وحزب الشعب الفلسطيني، وعلى الرغم من ذلك صوتت اللجنة التنفيذية لصالح إجراء المفاوضات غير المباشرة، وهذا يؤكد أن اللجنة التنفيذية يهيمن عليها لون سياسي واحد وهو حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح).

وجاء في المادة الثامنة لوثيقة الوفاق الوطني الفلسطيني ما يلي:

" تحرير الأسرى والمعتقلين واجب وطني مقدس يجب أن تقوم به بالوسائل كافة القوى والفصائل الوطنية والإسلامية و (م - ت - ف) والسلطة الفلسطينية رئيساً وحكومة ومجلساً تشريعياً وتشكيلات المقاومة كافة "238.

تؤكد الدراسة أن تحرير الأسرى أحد أهم أولويات العمل الوطني والإسلامي من خلال تعبئة كل طاقات أبناء شعبنا وأمتنا العربية والإسلامية، وفتح كل الخيارات من أجل تحقيق هدف تحرير الأسرى من السجون الإسرائيلية.

وجاء في المادة التاسعة لوثيقة الوفاق الوطني الفلسطيني ما يلي:

²³⁷ وكالة معا الإخبارية، 27/6/2006م، <http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=30402>
²³⁸ المرجع السابق.

" ضرورة العمل ومضاعفة الجهد لدعم ومساندة ورعاية اللاجئين الفلسطينيين والدفاع عن حقوقهم والعمل على عقد مؤتمر شعبي للاجئين تتبثق عنه هيئات متابعة وظيفتها التأكيد على حق العودة والتمسك به ودعوة المجتمع الدولي لتنفيذ ما ورد في القرار 194 بخصوص حق العودة للاجئين الفلسطينيين وتعويضهم"²³⁹.

وترى الدراسة أن قضية اللاجئين وتطبيق حق العودة تحتاج إلى جهد وعمل، وإن تطبيق القرار 194 مرتبط بتغيير قد يطرأ في النظام الدولي، لذلك ترى أن قضية اللاجئين يجب أن تبقى سائدة في الثقافة السياسية، وأن تبنى المؤسسات السياسية والنظام السياسي الفلسطيني على هذا الأساس، لأن العودة هي حق فردي مقدس، لا يخضع للتفاوض أو التنازل.

وجاء في المادة العاشرة لوثيقة الوفاق الوطني الفلسطيني ما يلي:

" العمل على تشكيل جبهة مقاومة موحدة باسم جبهة المقاومة الفلسطينية ، لقيادة وخوض المقاومة ضد الاحتلال وتوحيد وتنسيق العمل والفعل المقاوم والعمل على تحديد مرجعية سياسية موحدة لها"²⁴⁰.

إن المادة الثامنة هي مادة بالغة الأهمية وتؤسس لمقاومة فلسطينية، تخدم الأهداف السياسية، وتغلق الأبواب أمام أي تدخلات خارجية، وتحافظ على شرعية سلاح المقاومة، وتسحب البساط من تحت بعض التشكيلات العسكرية والتي هي بعيدة عن خيار المقاومة، ولكنها تتمسك في سلاحها لخدمة أجندات خارجية.

إن مثل هكذا مقاومة ستعمل على دعم المفاوض الفلسطيني، وستخرجه من أزمته، كذلك ستدعم المقاوم الفلسطيني وتخرجه من أزمته، وتشرعن المقاومة دستورياً وسياسياً، وتخرج بعض الأنظمة العربية التي ترفض دعم خيار المقاومة، وتعمل على قيادة تحولات سياسية في المشهد العربي والإسلامي.

وجاء في المادة الحادية عشر لوثيقة الوفاق الوطني الفلسطيني ما يلي:

²³⁹ وكالة معا الإخبارية، 27/6/2006م، <http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=30402>
²⁴⁰ المرجع السابق.

" التمسك بالنهج الديمقراطي وبإجراء انتخابات عامة ودورية وحرية ونزيهة وديمقراطية طبقاً للقانون ، للرئيس والتشريعي وللمجالس المحلية والبلدية والاتحادات والنقابات والجمعيات ، واحترام مبدأ التداول السلمي للسلطة والتأكيد على مبدأ الفصل بين السلطات والتعهد بحماية التجربة الفلسطينية الديمقراطية واحترام الخيار الديمقراطي ونتائجه واحترام سيادة القانون والحريات الفردية والعامة وحقوق الإنسان وحرية الصحافة والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات دون تمييز وحماية مكتسبات المرأة وتطويرها وتعزيزها "241.

وترى الدراسة أن المادة الحادية عشر تؤسس لبناء نظام سياسي يستطيع الصمود في وجه التحديات، ويعمل على تأسيس ثقافة الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة، وسيادة القانون، ويعمل على احترام الحقوق والواجبات للمواطن الفلسطيني، وتزيد من إقناع الرأي العام الدولي بأن الشعب الفلسطيني شعب يستحق أن تكون له دولته المستقلة.

وجاء في المادة الثانية عشر لوثيقة الوفاق الوطني الفلسطيني ما يلي:

" رفض وإدانة الحصار الظالم الذي تقوده الولايات المتحدة وإسرائيل على شعبنا ودعوة الأشقاء العرب شعبياً ورسمياً لدعم ومساندة الشعب الفلسطيني (م - ت - ف) وسلطته الوطنية ودعوة الحكومات العربية لتنفيذ قرارات القمم العربية السياسية والمالية والاقتصادية والإعلامية الداعمة لشعبنا الفلسطيني وصموده وقضيته الوطنية والتأكيد على أن السلطة الفلسطينية ملتزمة بالإجماع والعمل العربي المشترك الداعم لقضيتنا العادلة والمصالح العربية العليا "242.

تؤكد الدراسة على ضرورة إعادة القضية الفلسطينية إلى عمقها الاستراتيجي العربي والإسلامي.

وجاء في المادة الثالثة عشر لوثيقة الوفاق الوطني الفلسطيني ما يلي:

" دعوة الشعب الفلسطيني للوحدة والتلاحم وحرص الصفوف ودعم ومساندة (م-ت-ف) والسلطة الفلسطينية رئيساً وحكومة وتعزيز الصمود والمقاومة في وجه العدوان والحصار ورفض التدخل في الشؤون الداخلية الفلسطينية "243.

²⁴¹ وكالة معا الإخبارية، 27/6/2006م، <http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=30402>

²⁴² المرجع السابق.

²⁴³ وكالة معا الإخبارية، 27/6/2006م، <http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=30402>

تؤكد الدراسة على ضرورة دعم المؤسسات السياسية الفلسطينية، من خلال وقوف الشعب الفلسطيني خلف هذه المؤسسات، وحمايتها، والحفاظ على مقدرات الشعب الفلسطيني من خلال ترسيخ ثقافة تؤسس لبناء مؤسسات قوية تستطيع الصمود في وجه التحديات الدولية والإسرائيلية على وجه الخصوص.

وجاء في المادة الرابعة عشر لوثيقة الوفاق الوطني الفلسطيني ما يلي:

" نبذ مظاهر الفرقة والانقسام كلها وما يقود إلى الفتنة وإدانة وتحريم استخدام السلاح بين أبناء الشعب الواحد مهما كانت المبررات لفض النزاعات الداخلية والتأكيد على حرمة الدم الفلسطيني والالتزام بالحوار أسلوباً وحيداً لحل الخلافات والتعبير عن الرأي بالوسائل كافة بما في ذلك معارضة السلطة وقراراتها على أساس ما يكفله القانون وحق الاحتجاج السلمي وتنظيم المسيرات والتظاهرات والاعتصامات شريطة أن تكون سلمية وخالية من السلاح ولا تتعدى على المواطنين وممتلكاتهم والممتلكات العامة"²⁴⁴.

وترى الدراسة أن الشعب الفلسطيني وقع في شرك الانقسام وإراقة الدم، وأسقط كل الخطوط الحمر، ولكن الدراسة هنا تؤكد أن هذه التجربة المريرة تحتاج إلى وقفة جادة حتى لا تتكرر، وتحتاج عند إعادة الوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام أن يتم الأخذ بعين الاعتبار تداعيات تلك المرحلة على النسيج الاجتماعي، ولكن الدراسة هنا تؤكد أن التجربة رسخت مفاهيم قد نستفيد منها مستقبلاً، وتتمثل في أن نهاية الانقسام الوحدة، وأن الانقسام يؤثر على كلا الطرفين، وعلى كل الشعب الفلسطيني، لذا أعتقد أن الاقتتال أصبح جزءاً من تاريخ مؤلم ونقطة سوداء في التاريخ الفلسطيني.

وجاء في المادة الخامسة عشر لوثيقة الوفاق الوطني الفلسطيني ما يلي:

" إن المصلحة الوطنية تقتضي ضرورة البحث عن أفضل الأساليب والوسائل المناسبة لاستمرار مشاركة شعبنا وقواه الوطنية والسياسية والاجتماعية في أماكن تواجده كافة في معركة الحرية والعودة والاستقلال مع الأخذ بعين الاعتبار الوضع الجديد لقطاع غزة وبما يجعله رافعة

²⁴⁴ المرجع السابق.

وقوة حقيقية لسمود شعبنا على أساس استخدام الوسائل والأساليب النضالية الأنجع في مقاومة الاحتلال مع مراعاة المصالح العليا لشعبنا²⁴⁵.

تؤكد الدراسة على ضرورة استغلال الواقع الجديد لقطاع غزة، بعد عملية إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي، وانسحابه من المستوطنات، وبناء نموذج تنموي اقتصادي، يدعم النظام السياسي الفلسطيني، ويعزز سمود أهالي الضفة الغربية، وهنا أعود إلى التجربة الجزائرية والتي كانت تفرض ضرائب على كل مواطن جزائري يعيش خارج الجزائر من أجل دعم المجاهدين الجزائريين، ودعم ثورتهم، وهذا النموذج قد يحررنا من المال السياسي الغربي، والذي يشكل أحد أهم أسباب ضعف النظام السياسي الفلسطيني، والسبب الرئيسي وراء الانقسام الحاصل بين حركتي فتح وحماس، لأن وثيقة الوفاق الوطني تصلح كبرنامج عمل مشترك، وقد تكون البيئة السياسية الحالية، وفي حال عقدت المصالحة الوطنية سوف تشكل أرضية ومناخ نموذجي للعمل الفلسطيني المشترك، لأن كلا الطرفين حركتي فتح وحماس، وصلا إلى نتيجة مفادها أن التحرير لن يأتي إلا من خلال العمل الفلسطيني المشترك والذي يتجسد بوحدة وطنية وشراكة سياسية داخل مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني.

وجاء في المادة السادسة عشر والسابعة عشر لوثيقة الوفاق الوطني الفلسطيني ما يلي:

" ضرورة إصلاح وتطوير المؤسسة الأمنية الفلسطينية بكل فروعها على أساس عصري وبما يجعلها أكثر قدرة على القيام بمهمة الدفاع عن الوطن والمواطنين وفي مواجهة العدوان والاحتلال وحفظ الأمن والنظام العام وتنفيذ القوانين وإنهاء حالة الفوضى والفلتان الأمني وإنهاء المظاهر المسلحة والاستعراضات ومصادرة سلاح الفوضى والفلتان الأمني الذي يلحق ضرراً فادحاً بالمقاومة ويشوه صورتها ويهدد وحدة المجتمع الفلسطيني وضرورة تنسيق وتنظيم العلاقة مع قوى وتشكيلات المقاومة وتنظيم وحماية سلاحها²⁴⁶.

أما المادة السابعة عشر والتي تتعلق بالمؤسسة الأمنية والتي تنص على: " دعوة المجلس التشريعي لمواصلة إصدار القوانين المنظمة لعمل المؤسسة الأمنية والأجهزة بمختلف فروعها والعمل على إصدار قانون يمنع ممارسة العمل السياسي والحزبي لمنسوبي الأجهزة والالتزام بالمرجعية السياسية المنتخبة التي حددها القانون²⁴⁷.

²⁴⁵ وكالة معا الإخبارية، 27/6/2006م، <http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=30402>

²⁴⁶ وكالة معا الإخبارية، 27/6/2006م، <http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=30402>

²⁴⁷ المرجع السابق.

ترى الدراسة أن المؤسسة الأمنية من المفترض أن تكون هي من يقوم بحماية أمن المواطن الفلسطيني، وحماية ممتلكاته، والمحافظة على مقدرات الشعب الفلسطيني، وان تعمل جاهدة على الحفاظ على نظام سياسي فلسطيني قوي يعمل ضمن القانون العام، وأن تلتزم بمحددات القانون الذي يحدد صلاحياتها ومهامها، فلا يعقل أن يكون هناك تداخلاً في عمل تلك الأجهزة الوطنية، وهنا يجب مراجعة شاملة للمرحلة السابقة، ودراسة أين أصابت تلك الأجهزة وأين أخفقت، ووضع المعالجات الجذرية للأخطاء، حتى نستطيع أن نبني أجهزة يتكامل عملها ولا يتداخل.

لذلك تؤكد الدراسة على ضرورة أن يتم تحديد قوانين ناظمة لعمل المؤسسة الأمنية، وتحديد اختصاص كل واحدة منها، وان تعمل تحت إمرة المؤسسة المدنية والمتمثلة في القانون الأساسي بالرياسة والحكومة، وبما أننا ما زلنا تحت الاحتلال، فيجب أن نتبرأ تلك الأجهزة من أي عمل يخدم الاحتلال، مهما كانت المسببات والظروف.

وجاء في المادة التاسعة عشر لوثيقة الوفاق الوطني الفلسطيني ما يلي:

" العمل من أجل توسيع دور وحضور لجان التضامن الدولية والمجموعات المحبة للسلام لدعم صمود شعبنا ونضاله العادل ضد الاحتلال وممارسته والاستيطان وجدار الفصل والضم العنصري ومن أجل تنفيذ قرار محكمة العدل الدولية في لاهاي المتعلق بإزالة الجدار والاستيطان وعدم مشروعيتهما"²⁴⁸.

تؤكد الدراسة على جدوى تفعيل حملات التضامن الدولية، وقد تكون تجربة حصار قطاع غزة، وحملات التضامن الدولية مع الحصار والتي كان آخرها أسطول الحرية، وما لحق من إسرائيل من حرج على الصعيد الدولي والإقليمي، وكذلك نموذج بلعين ونعلين، ضد الجدار، وقرار محكمة لاهاي وغير ذلك من وسائل النضال السلمي.

تلخص الدراسة بأن وثيقة الوفاق الوطني هي اليوم صالحة للتطبيق والعمل وفق ما جاء بها أكثر من السابق، وقد يكون من محاسن الانقسام، بأن تم إعادة الاعتبار للمؤسسة القضائية، وتحقق نسبياً الأمن والأمان في قطاع غزة والضفة الغربية، وتنافس اليوم الحكومتان لتقديم نموذج من المساءلة والمكاشفة والنزاهة، ولكن ذلك يحتاج إلى حوارات جديّة تأخذ بالحسبان كل التحولات السياسية، وتحافظ على التطورات الإيجابية على الأرض سواء كان ذلك بالضفة الغربية أو قطاع غزة، واستثمار موقف الرأي العام الدولي المتعاطف بازدياد مع قضيتنا، أعتقد أن الصورة المستقبلية أكثر إشراقاً ولكنها تحتاج إلى إرادة وعزيمة وثقة بين النخب السياسية، وبين حركات العمل الوطني والإسلامي.

²⁴⁸ وكالة معا الإخبارية، 2010/6/27م، <http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=30402>

هناك إرث ثقيل يقع على كاهل النظام السياسي الفلسطيني، ويتمثل هذا الإرث من أن هناك منظمة تحرير فلسطينية ممثل شرعي ووحيد لشعب الفلسطيني، وتحتاج إلى إصلاح مؤسساتها كما أقرت ذلك وثيقة حوار القاهرة 2005، ووثيقة الوفاق الوطني 2006، واتفاق مكة 2007، وهذه المنظمة ترتبط بعلاقة ملتبسة مع السلطة الفلسطينية، وكلا المؤسستين ترتبطان بعلاقات ملتبسة مع حركة حماس.

لذا ترى الدراسة بأن المرحلة الحالية تتطلب حواراً استراتيجياً، يعمل أولاً على إزالة الالتباس في العلاقة بين كل المؤسسات الفلسطينية، ويخرج برؤية مشتركة وبرنامج سياسي مشترك ويتم التنافس على قضايا خدمة المواطن الفلسطيني، والإبداع في بناء المؤسسات السياسية.

بينما القضايا المصيرية هي من صلاحيات منظمة التحرير الفلسطينية، ويجب أن تكون الرؤية حولها تمثل نقطة إجماع وطني فلسطيني، وترى الدراسة أن وثيقة الوفاق الوطني تمثل أرضية جيدة تم التوافق عليها فلسطينياً.

وتؤكد الدراسة على أن خطوة إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية وفتح مؤسساتها أمام حركتي حماس والجهاد الإسلامي، والتوافق على البرنامج والرؤى السياسية، والتي تحتم على الجميع العمل من أجل تحقيقها.

وتضيف الدراسة أن منظمة التحرير الفلسطينية يجب أن يعاد بناؤها حسب انتخابات في الداخل والخارج، وحسب قانون التمثيل النسبي الكامل، ولكن مع ضرورة أن يكون هناك برنامج سياسي واضح لا يجوز لأي طرف حتى لو فاز بالانتخابات أن يتجاوزها.

وهناك مجموعة من الضوابط الدستورية الضرورية لعمل منظمة التحرير الفلسطينية:

تلخصها الدراسة من خلال النقاط التالية:

- 1- تشكيل محكمة دستورية للبت في القضايا الخلافية بين أقطاب الحركة الوطنية، ويتم تشكيلها بالتوافق الوطني، مع مراعاة الكفاءة والمهنية والوطنية عند قضاة المحكمة الدستورية.
- 2- تحديد السقف السياسي الذي يمثل الثوابت الفلسطينية بحيث لا تخضع للاستفتاء، ولا تخضع للمساومة أو المفاوضات.
- 3- تجري انتخابات مؤسسات منظمة التحرير حسب قانون التمثيل النسبي الكامل، مع نسبة حسم من 3-5%، لضمان مشاركة فاعلة للحركة الوطنية الفلسطينية.

- 4- المؤسسات الفلسطينية التابعة للسلطة الفلسطينية هي مؤسسات تعمل على تحقيق ودعم أهداف وتطلعات وبرامج منظمة التحرير الفلسطينية.
- 5- لا يحق لأعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، أو رئاسة المجلس الوطني الفلسطيني من ممارسة أي وظيفة تابعة للسلطة الفلسطينية.
- 6- الاعتماد على دورية الانتخابات، ومبدأ التداول السلمي للسلطة.

إن بناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، يحرر السلطة الفلسطينية من التزامات سياسية وأمنية خلقت توترات وخلافات داخلية، أضعفت النظام السياسي الفلسطيني وعطلت تحقيق المشروع الوطني لعقود، لذلك ترى الدراسة أن السلطة الفلسطينية يجب أن تخضع بشكل كامل لرقابة من منظمة التحرير الفلسطينية، وأن تخدم أهداف المنظمة، وأن تسخر كل مؤسساتها لخدمة منظمة التحرير الفلسطينية ورؤيتها، وأن تعزز صمود المواطن، وأن تعمل على بناء مؤسسات وطنية تكون تشكل نموذجا لمؤسسات شعب يناضل من أجل قيام دولته، ولذلك ترى الدراسة أن النظام السياسي الفلسطيني المتمثل بالسلطة الفلسطينية ينبغي أن يخضع لضوابط دستورية، وأن يكون هناك قانون ناظم لعمل تلك المؤسسات.

وكما أن هنالك ضوابط لعمل منظمة التحرير الفلسطينية فإن هناك ضوابط دستورية لعمل السلطة الفلسطينية ومؤسساتها السياسية هي على النحو التالي:

- 1- أن يكون نظام الحكم في السلطة الفلسطينية هو نظام برلماني، وذلك من أجل مشاركة شاملة للحركة الوطنية الفلسطينية لخدمة الوطن الفلسطيني، وتعزيز صموده، وتنفيذ سياسات منظمة التحرير الفلسطينية على الأرض الفلسطينية.
- 2- قانون انتخابات فلسطيني يتبنى النسبية الكاملة، مع نسبة حسم من 3-5%.
- 3- الفصل بين السلطات الثلاث، التنفيذية والتشريعية والقضائية.
- 4- تقوم السلطة التشريعية بسن قوانين تنظم عمل الأجهزة الأمنية والمؤسسات السياسية، وتراقب أداء السلطة التنفيذية، وتعمل على تحقيق أهداف منظمة التحرير الفلسطينية.
- 5- تشكيل حركة مقاومة فلسطينية موحدة تخضع لرؤية وسياسة منظمة التحرير الفلسطينية، وضرورة انخراط جميع الأجنحة المسلحة للفصائل الفلسطينية.
- 6- إعادة دراسة القانون الأساسي (الدستور المؤقت)، بما يتلاءم ويتكيف مع المرحلة الجديدة.

عند بناء النظام السياسي الفلسطيني لا بد من مراعاة ضرورة عدم تركيز الصلاحيات بيد شخص أو حزب أو مؤسسة مهما كانت، حتى لا تنمو النزعات الاستبدادية، وتكون المشاركة في

صناعة القرار السياسي الفلسطيني مشاركة جماعية، تشارك فيها كل القوى الوطنية والإسلامية، والنخب الفكرية والثقافية، والمؤسسات الأهلية.

ثانياً: نظام سياسي فلسطيني بعد زوال الاحتلال وقيام الدولة الفلسطينية

كل مواطن فلسطيني في الداخل والشتات يتمنى أن يأتي اليوم ونساهم جميعاً في بناء مؤسساتنا السياسية بعد زوال الاحتلال، لأن الاحتلال هو سبب الأزمات السابقة واللاحقة التي تؤثر على مشروعنا الوطني التحرري، وعلى النظام السياسي الفلسطيني.

إن النظام السياسي الفلسطيني بعد زوال الاحتلال، سيكون نظاماً أفضل، لأنه سيمثل جميع أبناء الشعب الفلسطيني، ويمثل مؤسسات الدولة، فالنظام السياسي الفلسطيني بعد زوال الاحتلال هو نظام سياسي قريب من بنية النظام السياسي الأمريكي ويكون على النحو التالي:

نظام سياسي رئاسي يعمل بنظام الكوابح والجوامح، أو مبدأ الموازنة والمراقبة ويقوم على أساس أن الفصل بين السلطات ليس مطلقاً، بمعنى أن يكون لكل مكون من مكونات النظام السياسي الفلسطيني قول في عمل المكون الآخر، بمعنى آخر أن لا تتفرد السلطة التنفيذية بقرارها دون مراقبة السلطة التشريعية أو القضائية، وهكذا، ولكن يقوم ذلك على مبدأ الموازنة والمراقبة، وتحكمه أنظمة ولوائح تجسد العمل الجماعي، وتبدد مظاهر الاستبدادية والشخصانية، وتدعم العمل المؤسساتي، وصاحب الرأي الأول والأخير هو الشعب عبر ممثليه²⁴⁹.

ويضيف الدكتور ناجي شراب على ما سبق "مصفوفة سداسية توضح مبدأ المشاركة في السلطات وفقاً لمبدأ الموازنة والمراقبة:

- 1- السلطة التشريعية مقابل السلطة التنفيذية.
- 2- السلطة التنفيذية مقابل السلطة التشريعية.
- 3- السلطة التشريعية مقابل السلطة القضائية.
- 4- السلطة القضائية مقابل السلطة التشريعية.
- 5- السلطة التنفيذية مقابل السلطة القضائية.

²⁴⁹ شراب، ناجي، دراسات في النظم السياسية المقارنة، غزة: جامعة الأزهر، 1999. ص66 بتصرف.

6- السلطة القضائية مقابل السلطة التنفيذية²⁵⁰.

وستعمل الدراسة على إسقاط ذلك على النظام السياسي الفلسطيني من خلال المصفوفة السداسية، بنفس المنهجية التي أسقطها الدكتور ناجي شراب على النظام السياسي الأمريكي.

أ- المجلس التشريعي مقابل الرئيس

من الضروري أن يملك المجلس التشريعي سلطات تراقب عمل الرئيس مثل:

- أ- ينبغي مصادقة المجلس التشريعي الفلسطيني على التعيينات الرئاسية.
- ب- موافقة المجلس التشريعي على ميزانيات ومخصصات مؤسسة الرئاسة .
- ت- كل التشريعات التي يرغب أن يمررها الرئيس لا بد ان تمر عبر المجلس التشريعي.
- ث- يتم مساءلة الرئيس أمام البرلمان في القضايا الهامة والمصيرية.
- ج- يحق للمجلس التشريعي أن يجبر الرئيس على الاستقالة في حالات يحددها الدستور الفلسطيني.
- ح- ضرورة مصادقة المجلس التشريعي على كل المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي يبرمها الرئيس في جولاته الخارجية.

1. الرئيس مقابل السلطة التشريعية

يملك الرئيس وسلطته التنفيذية سلطات لموازنة ومراقبة السلطة التشريعية تتحدد فيما يلي:

- أ- يملك الرئيس سلطة التوصية للمجلس التشريعي بإجراءات يرى أنها ضرورية، ولذلك يمكن أن يقترح تشريعاً هاماً للإيعاز بذلك.
- ب- يملك نفوذاً على العملية التشريعية باعتباره رئيساً لأحد أكبر حزب سياسي فلسطيني ممثل بالمجلس التشريعي.
- ت- يحق له الاعتراض على مشروعات قوانين أقرها المجلس التشريعي يرى أنها غير ضرورية وغير مرغوب فيها.
- ث- يمتلك صلاحية حق توجيه الدعوة لعقد جلسة طارئة للمجلس التشريعي للنظر في مسائل هامة ، وتكون تلك الجلسات خاصة.

²⁵⁰ المرجع السابق، ص67.

2. السلطة التشريعية مقابل السلطة القضائية

- أ- ينبغي موافقة المجلس التشريعي على التعيينات القضائية بأغلبية الأصوات، ومن أهم هذه التعيينات قضاة المحكمة الدستورية.
- ب- يملك المجلس التشريعي سلطة تحديد حجم المحكمة العليا، والمحكمة الدستورية، والمصادقة على تعيين القضاة.
- ت- يحق للمجلس التشريعي إقالة القضاة في حال ثبت تورط القاضي بأي قضايا فساد.

3. السلطة القضائية مقابل السلطة التشريعية

- أ- من حق المحكمة العليا أن تقرر دستورية أو عدم دستورية مشروع قانون أقره المجلس التشريعي.

4. السلطة التنفيذية مقابل السلطة القضائية

- أ- تعيين القضاة ووكلاء النيابة بمن فيهم قضاة المحكمة العليا والمحكمة الدستورية.
- ب- عند حدوث أي شاعر في مناصب القضاة يحق للرئيس أن يؤثر في إعادة تشكيل المحكمة العليا سياسياً.

5. السلطة القضائية مقابل السلطة التنفيذية

- أ- يمكن للمحكمة العليا أن تحكم في أي تصرف رئاسي غير دستوري، أو تجاوز الرئيس حدود سلطته.
- ب- يمكن للمحكمة العليا والمحكمة الدستورية أن تقرر ضد الفرع التنفيذي بالمحاكم.

ما سبق هو اقتباس من النظام السياسي الأمريكي تناوله الدكتور ناجي شراب، وقد قامت الدراسة بإسقاط ذلك على النظام السياسي الفلسطيني، ولكن ترى الدراسة أن هذا النظام وان كان يحتاج إلى بيئة وثقافة سياسية مخالفة للبيئة والثقافة السياسية المحيطة بنا، وأقصد الأنظمة السياسية العربية، ولكن هذا لا يمنع أن يتم بناء نظام سياسي نموذجي، يشكل نموذجاً في المنطقة العربية، وان الانسجام بين السلطات الثلاث يؤثر إيجاباً على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل

المجتمع الفلسطيني، ويسقط ثقافة الاستبداد والديكتاتورية والفردانية التي كانت وما زالت سائدة في منطقتنا العربية والإسلامية.

تؤكد الدراسة أن النظام السياسي الفلسطيني ما بعد الاحتلال والذي يعتمد كما أشرنا سابقاً على نظام حكم رئاسي، وينتخب الرئيس بشكل مباشر من الشعب الفلسطيني، ضمن قانون انتخابات يراعي النسبية الكاملة بنسبة حسم من 3-5%، وهذا أيضاً ينطبق على المجلس التشريعي الفلسطيني.

نتائج الدراسة:

- 1- إن حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، لم تدخل الانتخابات التشريعية عام 1996م لاعتبارات أيديولوجية، وإنما لموقف سياسي تعلق بمراهناتها على عدم استمرار اتفاقية أوسلو.
- 2- من أهم التحولات السياسية التي طرأت على موقف حركة حماس هو الاعتراف بان السلطة الفلسطينية والنظام السياسي الفلسطيني أمر واقع، ولذلك دخلت هذا النظام من خلال العملية الانتخابية التي جرت في الخامس والعشرين من يناير/ 2006م، وهذا شكل من أشكال التكيف السياسي المرحلي مع البنية السياسية الفلسطينية.
- 3- يعتبر قرار المشاركة السياسية لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) من أنجح القرارات التي اتخذتها حركة حماس في المرحلة الراهنة، فهي اكتسبت شرعية سياسية فلسطينية وإقليمية وحتى دولية.
- 4- تشكل مشاركة حركة حماس اكتمال لبنية النظام السياسي الفلسطيني والبعد به عن أحادية البنية والرؤية.
- 5- إن استمرار مشاركة حماس في المنظومة السياسية الفلسطينية من منظور دورية الانتخابات وعملية تداول السلطة يشكل مصالحة فلسطينية عليا ويعمل في اتجاه بناء نظام سياسي فلسطيني توافقي.
- 6- إن من أهم معضلات النظام السياسي الفلسطيني، والذي قد شكل أحد أهم أسباب صراع الصلاحيات بين مؤسستي الرئاسة والحكومة، وأسفر عن حالة من الاشتباك السياسي سرعان ما تحول إلى اشتباك عسكري، أن النظام السياسي كان يفتقر إلى الإطار الدستوري المحدد والواضح وعدم اكتمال بنيته السياسية كعدم وجود المحكمة الدستورية العليا، وغلبة النزعة الشخصية والتنظيمية على بنية النظام السياسي، بمعنى غلبة الجزء وهو التنظيم على الكل وهو النظام السياسي الفلسطيني.
- 7- قد تعني مشاركة حماس في النظام السياسي وغيرها من القوى الفلسطينية أن تعمل على تعديل علاقة النظام السياسي ككل على مكوناته السياسية كالمؤسسات والتنظيمات.
- 8- لم يؤثر فوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس) على شكل النظام السياسي الفلسطيني مرحلياً مما أدخل النظام السياسي الفلسطيني في مرحلة من عدم القدرة على التوافق والتكيف، فالمؤسسات السياسية لم تتغير حتى بعد سيطرة

حركة حماس على قطاع غزة، ولكن التغيير كان في منظومة القيم، والتي تؤثر على الثقافة السياسية للمجتمع الفلسطيني من خلال برنامج تكاملي تديره حركة حماس يبدأ من الطفل الفلسطيني، ويركز على بناء الأسرة المسلمة، ويتم ذلك من خلال أسلمة المجتمع بشكل تدريجي.

9- حركة المقاومة الإسلامية (حماس) لا تؤمن بالديمقراطية بمفهومها الواسع، ففيها ما يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

10- إن مشاركة وفوز حماس سوف يؤدي بالضرورة إلى نظام سياسي بمؤسسات سياسية أكثر توافقاً وتكيفاً بين القوى السياسية المختلفة استناداً إلى أن خيار النظام السياسي الفلسطيني الأحادي هو الذي لا يضمن ويوفر لكافة القوى السياسية الفلسطينية إطاراً للمشاركة السياسية الحقيقية وتطبيقاً لبرنامجها السياسي من خلال الرؤية السياسية التوافقية العليا التي تحكم عمل النظام السياسي الفلسطيني.

11- إن خصوصية النظام السياسي الفلسطيني تفرض خياراً سياسياً توافقياً بمعنى عدم قدرة أي من التنظيمات السياسية أن تفرض نظاماً سياسياً إسلامياً خالصاً أو نظاماً سياسياً علمانياً خالصاً لأن هذا قد يتعارض مع محددات التي تحكم النظام السياسي الفلسطيني الذي سبق الإشارة إليه.

12- نجحت حركة حماس في التكيف السياسي مع متطلبات المجتمع الدولي دون المساس بثوابت الحركة الإسلامية. وأبدت قدرات من التكيف الجزئي والمرونة السياسية الأكثر واقعية من خلال ربط موقفها السياسي بالثوابت الوطنية الفلسطينية.

13- لقد شكل تفرد حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بالحكم في قطاع غزة تحدياً مباشراً لقدرتها في إدارة الحكم والتكيف والاستجابة مع خصوصية الحالة السياسية الفلسطينية من حيث العلاقة مع الفصائل ومؤسسات المجتمع المدني، ولا يمكن التعويل على هذه المرحلة كمعيار للتقييم والأداء باعتبارها مرحلة انتقالية استثنائية وتواجه تحديات الحصار والاحتواء للحركة.

14- وامتداداً للنتيجة السابقة فإن هذه المرحلة ورغم كل معوقات وسلبياتها قد وفرت فرصة للحركة للتعامل المباشر مع محددات الحكم والسلطة مما قد ينعكس مستقبلاً في إمكانية التوصل إلى حالة من التوافق السياسي.

15- إن بناء نظام سياسي فلسطيني تحت الاحتلال دون تكيف هذا النظام مع متطلبات العمل المقاوم بكافة أشكاله، وبقدر قدرة النظام السياسي الفلسطيني

على تحييد دور المتغير الإسرائيلي كمتغير رئيس في عملية التفاعلات السياسية الفلسطينية وتحديد بنية النظام السياسي الفلسطيني إلى متغير تابع بقدر قدرة الفلسطينيين إفران نظام سياسي فلسطيني أكثر خصوصية وتعبيراً عن مدخلات بيئة النظام السياسي الفلسطيني.

16- تؤكد الدراسة على العمق الاستراتيجي العربي والإسلامي للقضية الفلسطينية.

توصيات الدراسة:

- 1- توصي الدراسة أصحاب القرار ببناء نظام سياسي فلسطيني، يراعي المحددات التي تحكم النظام السياسي الفلسطيني ليس فقط كمؤسسات وعلاقات وإنما أيضا كبرنامج ومشروع سياسي لمرحلة الاحتلال وما بعد الاحتلال
- 2- إعادة استكمال بنية النظام السياسي الفلسطيني دستورياً.
- 3- قيام المؤسسات التمثيلية بدور مباشر في إعادة صياغة الدستور الفلسطيني للاتفاق حول ماهية وبنية شكل النظام السياسي الفلسطيني.
- 4- الاستفادة من نماذج الحكم المختلفة في العديد من الدول العربية والإسلامية بما فيها الاستفادة من تجربة النظام السياسي الأمريكي في نظام الكوابح والجوامح والنظام السياسي الفرنسي في البرلمانية والرئاسية المختلطة والتعايش السياسي، وإسرائيل في النظام السياسي البرلماني.
- 5- توصي الدراسة بالتوفيق والتوافق ما بين الثقافة السياسية الإسلامية وثقافة سياسية وطنية على القواسم المشتركة، وبقدرة النظام السياسي الفلسطيني على تقديم نموذجاً يعكس خصوصية هذه العلاقة، وتؤكد الدراسة على أن عوامل الاتفاق والتوافق أكثر من عوامل الاختلاف للبعد والدور الديني المتأصل بالشخصية الفلسطينية وبالبعد الانفتاحي الذي يربط الشخصية الفلسطينية بالانفتاح على الثقافات والحضارات الأخرى، ففلسطين في كل مراحلها كانت ملتقى للثقافات.
- 6- تدعو الدراسة كافة الأطراف الفلسطينية إلى مصالحة حقيقية تتصالح فيها البرامج والرؤى والأهداف والإستراتيجيات والمواقف.
- 7- توصي الدراسة استثمار أحداث يونيو حزيران/ 2007م، على الرغم من قسوتها على الذاكرة الفلسطينية، إلا أننا نستطيع استثمارها إيجاباً في العمل السياسي والأمني المشترك، ومعرفة أسبابها والعمل الجاد على عدم تكرارها، والعمل على إنهاء تداعياتها الاجتماعية والسياسية.

الملحق (1)

قانون حماية المقاومة الفلسطينية

رقم (6) لسنة 2008م

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

بعد الإطلاع على القانون الأساسي لسنة 2003م وتعديلاته لا سيما المادة (41) منه، وعلى النظام الداخلي للمجلس التشريعي الفلسطيني لا سيما المادة (71) منه، وبناءً على ما أقره المجلس التشريعي الفلسطيني في جلسته المنعقدة بتاريخ 2008/5/22م، وبعد الإطلاع على كتاب الإحالة الصادر عن المجلس التشريعي لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية بتاريخ 2008/6/13

باسم الله ثم باسم الشعب العربي الفلسطيني

أصدرنا القانون التالي:

مادة (1)

المقاومة الفلسطينية بأشكالها وصورها كافة لطرد الاحتلال الصهيوني الغاصب عن أرض فلسطين وتقرير المصير، هي حق ثابت كفلته الشرائع السماوية والمواثيق والأعراف الدولية وواجب مقدس يقع على عاتق الأمتين العربية والإسلامية والشعب الفلسطيني.

مادة (2)

حق المقاومة باق ما بقي الاحتلال على أرض فلسطين، ولا يسقط بمرور الزمن ولا يجوز التنازل عنه بأي وجه كان، ويظل خارج نطاق الاجتهاد أو التفسير أو الاستفتاء.

مادة (3)

سلاح المقاومة الفلسطينية هو سلاح شرعي ممان يحرم ويجرم التعدي عليه أو المساس به.

مادة (4)

كل من يتخابر مع الاحتلال على المقاومة الفلسطينية أو يلاحقها أو يتآمر عليها وعلى سلاحها الموجه إلى الاحتلال الصهيوني، وبأبي وجه كان يعد مرتكباً لجريمة الخيانة ويعاقب بالعقوبات الجنائية والمدنية المقررة لهذه الجريمة ، ويعزل من الوظيفة بقوة هذا القانون إن كان موظفاً عاماً أو مكلفاً بخدمة عامة.

مادة (5)

يلغى كل ما يتعارض وأحكام هذا القانون ويقع باطلاً كل تشريع أو اتفاق يمس حق المقاومة الفلسطينية أو يخالف أحكام هذا القانون.

مادة (6)

على الجهات المختصة كافة- كل فيما يخصه- تنفيذ أحكام هذا القانون، ويعمل به فور صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر بتاريخ: 2008/07/14م ميلادية.

الموافق: 11/ رجب / 1429 هجرية.

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

الملحق رقم (2)

نص البيان الصادر عن حوار القاهرة بين السلطة الفلسطينية وحماس

وفيما يلي نص البيان المشترك الذي صدر في ختام اجتماعات الحوار بين السلطة الوطنية الفلسطينية وحركة المقاومة الإسلامية والتي عقدت في العاصمة المصرية القاهرة خلال الفترة ما بين 18-21 كانون الأول 1995.

عقد في القاهرة اجتماع بين وفد السلطة الوطنية الفلسطينية برئاسة الأخ سليم الزعنون، ووفد من حركة المقاومة الإسلامية (حماس) برئاسة الأخ خالد مشعل في الفترة ما بين 18-21 (كانون الأول) 1995 في سياق الحوار المتواصل بغية التوصل إلي أسس راسخة لتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية بما يخدم المصالحة العليا للشعب الفلسطيني، وتحقيق اهدافه الوطنية بما في ذلك حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف .

وقد بحث المواضيع التي أدرجها الطرفان على جدول الأعمال وهي:

- الوحدة الوطنية الفلسطينية وسبل تعزيزها وحمايتها.
- انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني.
- العلاقة بين السلطة الوطنية الفلسطينية وحركة "حماس" .
- التزامات منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية.

وقد جري الحوار في جو اخوي تسوده الصراحة والوضوح والحرص المشترك على التفاهم والاتفاق على تكريس العلاقات الديمقراطية بين أبناء الشعب الفلسطيني الواحد وقواه السياسية ، وقد اتفق الوفدان علي ما يلي:

- التأكيد على ترسيخ الوحدة الوطنية على قاعدة التعددية السياسية ، وتحريم الاقتتال الداخلي ، واعتماد مبدأ الحوار نهجا حضاريا ووحيدا في التعامل بين مختلف الأطراف على الساحة الفلسطينية.
- التأكيد على تهيئة الأجواء من اجل تعميق الثقة والتعاون لتعزيز وحدة الصف الفلسطيني وصولا لتحقيق الأهداف الوطنية.
- التأكيد على بذل الجهود - كافة - من اجل الإفراج عن جميع الأخوات والإخوة الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال.

• تشكيل لجنة مشتركة لمعالجة المشكلات الطارئة.

وفي ضوء الحوارات بين الطرفين حول انتخابات المجلس التشريعي والتزامات السلطة الوطنية الفلسطينية ، فقد احتفظت حركة "حماس" بمواقفها تجاه هاتين القضيتين مع عدم إجبار احد على مقاطعة الانتخابات . وان حركة "حماس" لا تستهدف إحراج السلطة.

أن ما تم تحقيقه- بفضل الله - في هذه الجولة من الحوار يشكل خطوة ايجابية هامة من اجل الاستمرار على نهج الحوار الديمقراطي الأخوي . وفي هذا السياق تم الاتفاق على مواصلة اللقاءات من اجل تعميق التفاهم والإخوة بين أبناء الشعب الواحد.

وقد وجه الوفدان الشكر لجمهورية مصر العربية ورئيسها السيد محمد حسني مبارك وحكومة مصر وشعبها الشقيق على احتضانهم لهذا اللقاء على ارض الكنانة.

"واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا"

القاهرة في 21 كانون الأول 1995

توقيع/ سليم الزعنون (رئيس وفد السلطة الوطنية الفلسطينية)

خالد مشعل (رئيس وفد حركة المقاومة الإسلامية حماس).

الملحق رقم (3)

مذكرة صادرة عن حركة المقاومة الإسلامية (حماس) حول انتخابات مجلس الحكم الذاتي الفلسطيني المحدود

إننا في حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وانطلاقاً من الواجب الذي يحتمه علينا التزامنا الديني والوطني وأداءً للأمانة التي حملناها برعاية مصالح شعبنا والدفاع عن حقوقه ومكتسباته، وتواصلًا مع موقفنا الذي سبق وأعلننا عنه بمقاطعة انتخابات مجلس الحكم الذاتي المحدود ودعوة شعبنا إلى مقاطعتها، فقد ارتأينا أن نحدد في هذه المذكرة نظرنا إلى هذه الانتخابات والأسس والثوابت التي استندنا إليها في قرارنا السابق .

إن موقف حركة المقاومة الإسلامية (حماس) من هذه الانتخابات تحدد من خلال التالي:

أولاً: الانتخابات الفلسطينية تتم في مرحلة لا زال فيها الاحتلال يحتفظ بالسيادة على أرضنا وثرواتنا ومقدساتنا، بل ويهيمن بشكل مباشر على معظم المناطق الفلسطينية مثل الخليل والقدس والمستوطنات والمناطق (ب) و(ج) في الضفة الغربية المحتلة، مما يجعل هذه الانتخابات تكرر هذا الواقع الاحتلالي وتعطيه الشرعية التي أعطاه إياها اتفاق أوسلو أيضاً، ومن جهة أخرى فإن وجود الاحتلال أثناء هذه الانتخابات يضرب بعمق دعاوى نزاهتها وحياديتها !

ثانياً: نصت اتفاقيات أوسلو والقاهرة وطابا، بالإضافة إلى قانون الانتخابات الفلسطينية على أن هذه الانتخابات تهدف إلى وضع اتفاقيات أوسلو موضع التطبيق العملي عن طريق انتخاب مجلس فلسطيني يعمل على تطبيقها ويتمتع بصلاحيات تنفيذية بالإضافة إلى صلاحيات تشريعية محدودة بسقف الاتفاقيات ولا تتعارض معها، مع إعطاء الكيان الصهيوني أحقية فرض الفيتو على بعض هذه التشريعات التي لا تتلاءم مع نصوص الاتفاقيات وروحها أو تؤدي إلى إلحاق الضرر بالكيان الصهيوني .

ومن هنا، فإن الدعوات التي توجهها السلطة الفلسطينية للمعارضة لكي تشارك في هذه الانتخابات وتغيير اتفاق أوسلو أو حتى إلغائه هي دعوات مضللة، فكيف يتسنى للمعارضة أن تغير اتفاقاً جعل الانتخابات وسيلة لتنفيذه لا لتغييره !!

ثالثاً: الشعب الفلسطيني هو وحدة واحدة لا تتجزأ، وبالتالي فإن الانتخابات التي ستقتصر على شعبنا في الضفة الغربية وقطاع غزة دون الشتات ودون القدس (ترشيحاً) ودون معتقلينا الصامدين في سجون الاحتلال، هي محاولة لتجزئة الشعب الفلسطيني وتقسيمه وتصب في خانة المحاولات الصهيونية لتصفية القضية الفلسطينية بتوطين وتعويض اللاجئين ومنح الفلسطينيين في الضفة والقطاع حكماً ذاتياً مرتباً بالكيان الصهيوني، كما أن ذلك يقدح بجدية القيادة الفلسطينية في ترسيخ الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني بتنفيذها الانتخابات للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال وتجاهلها لـ 5 ملايين فلسطيني في الشتات !

رابعاً: الانتخابات الديمقراطية التي تتم في أجواء صيانة حرية الكلمة وعلى أساس التعددية وتداول السلطة هي الطريقة المثلى لانتخابات الشعب لممثليه، وأن رفض حركة (حماس) للمشاركة في انتخابات مجلس الحكم الذاتي لا يعني بتاتاً رفض التعاطي مع الديمقراطية فها هي الحركات الإسلامية في طول البلاد العربية وعرضها تشارك في برلمانات دولها. كما أن إجراء هذه الانتخابات لا يعني بحال أن السلطة الفلسطينية حريصة على الديمقراطية، فهي تنتهكها كل يوم باعتقالاتها المستمرة للصحافيين والتضييق عليهم لأنفه الأسباب، وباعتداءاتها على الصحف والصحافيين كما حصل مع صحيفة الأمة في القدس، ومع الصحفي سيد أبو مسامح رئيس تحرير جريدة الوطن، والصحفي ماهر العلمي وغيرهم الكثيرين. إن حملات الاعتقال المستمرة ضد من يجاهر بمعارضته لاتفاق أوسلو من أئمة وخطباء المساجد كما حصل مع الشيخ أحمد نمر وغيره، ومحاولات السلطة المستمرة لشراء الذمم وممارسة الضغوط على أبناء الشعب الفلسطيني عموماً والمعارضين خصوصاً لكي يلتزموا بما التزمت به هذه السلطة للكيان الصهيوني تأكيداً على نهج السلطة المعادي لروح الديمقراطية وجوهر حرية التعبير داخل المجتمع الفلسطيني .

وأخيراً . . فإن قيام رئيس هذه السلطة بتعيين رؤساء ومجالس البلديات الفلسطينية خصوصاً في غزة ونابلس ينقض ادعاء السلطة بأن هذه الانتخابات تشكل تعبيراً عن الديمقراطية الحقيقية !

خامساً: لأن انتخابات الحكم الذاتي المحدود تعني تكريساً للاتفاقيات التي وقعت بمعزل عن إرادة الشعب الفلسطيني، ولأنها تهدف إلى التغطية على التنازلات التي قدمتها القيادة الفلسطينية للكيان الصهيوني، ولأن الاحتلال ما زال بجثم على أرضنا ويستبيح ثرواتنا ومقدساتنا ولأننا نرى أن شعبنا جدير بانتخابات حقيقية تمثيلية لا تستثني أي فئة منه، فقد قررنا مقاطعة هذه الانتخابات ودعوة شعبنا الفلسطيني إلى مقاطعتها .

سادساً: وإدراكاً من حركة (حماس) لدقة المرحلة التي تمر بها القضية الفلسطينية وطبيعة الواقع الذي أفرزته اتفاقيات أوسلو، وما أحدثته من استقطاب في الساحة الفلسطينية، فقد تعهدت بتجنب استعمال القوة لإفشال الانتخابات لما يمكن أن يسفر عن ذلك من مشاحنات واضطرابات في الساحة الفلسطينية تؤدي إلى الإضرار بقاعدة الوحدة الوطنية التي عبرت وما تزال حركة "حماس" عن حرصها عليها أشد الحرص في الوقت الذي تعرضت فيه أكثر من مرة لظلم السلطة الفلسطينية !

سابعاً: إننا نرى أن المرحلة القادمة، لن تكون مرحلة تحرر من الاحتلال، كما أنها لن تكون عصراً مزدهراً للديمقراطية الفلسطينية كما يدعي البعض بل على العكس من ذلك، فإن كل المؤشرات تدل على تصلب الصهاينة في مواضيع الحل النهائي واستمرار هيمنة عقلية التفرد والتسلط لدى قيادة السلطة الفلسطينية .

لذلك فإننا ندعو إلى التمسك بمبدأ الوحدة الوطنية وتجنب كل ما من شأنه أن يضر بها، وضرورة الالتقاء بين كافة قوى الشعب الفلسطيني على تحقيق الأهداف العليا للشعب الفلسطيني واحترام حق المعارضة في استمرار مقاومتها للاحتلال الصهيوني والتعبير عن موقفها الرفض لاتفاقيات أوسلو بكافة الوسائل المشروعة .

إننا لا نعتبر أن الانتخابات هي نهاية المطاف بالنسبة لقضية شعبنا، فهناك قضايا القدس والمستوطنات والسيادة واللاجئين والتي تحتاج من جميع قوى شعبنا التكاتف لمنع ضياعها في مفاوضات الحل النهائي كما ضاع غيرها في المفاوضات السابقة !

وختاماً . . فإن حركة المقاومة الإسلامية (حماس) إذ تحرص على توضيح موقفها في هذه المرحلة الحاسمة من حياة الشعب الفلسطيني، وتدعو جميع أبناء شعبنا لمساندتها في موقفها هذا، لتؤكد أنها ستظل أمينة على حقوق شعبنا ومكتسباته ووفية لدماء شهدائه الأبرار الذين قضوا دفاعاً عن حقه في الاستقلال والحرية وأنها ستواصل رفع راية المقاومة ضد الاحتلال ما دام يحتل شبراً واحداً من أرضنا !

حركة المقاومة الإسلامية (حماس)

فلسطين 1996/1/16م

الملحق رقم (4)

إعلان القاهرة 2005

تلبية لدعوة كريمة من جمهورية مصر العربية الشقيقة، و برعاية مشكورة منها، عقد في القاهرة مؤتمر الحوار الفلسطيني خلال الفترة من 15 - 17/3/2005 بمشاركة الرئيس الفلسطيني محمود عباس و بحضور اثني عشر تنظيمياً و فصيلاً .

(1) أكد المجتمعون على التمسك بالثوابت الفلسطينية دون أي تفريط، و حقّ الشعب الفلسطيني في المقاومة من أجل إنهاء الاحتلال، و إقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة و عاصمتها القدس . و ضمان حقّ عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم و ممتلكاتهم.

(2) وافق المجتمعون على برنامج لعام 2005 يركز على الالتزام باستمرار المناخ الحالي للتهدئة مقابل التزام (إسرائيلي) متبادل بوقف كافة أشكال العدوان على أرضنا و شعبنا الفلسطيني أينما وجد، و كذلك الإفراج عن جميع الأسرى و المعتقلين .

(3) أكد المجتمعون أنّ استمرار الاستيطان و بناء الجدار و تهويد القدس الشرقية هي عوامل تفجير .

(4) بحث المجتمعون الوضع الفلسطيني الداخلي، و اتفقوا على ضرورة استكمال الإصلاحات الشاملة في كافة المجالات ، و دعم العملية الديمقراطية بجوانبها المختلفة ، و عقد الانتخابات المحلية و التشريعية في توقيتاتها المحددة وفقاً لنظام انتخابي يتمّ التوافق عليه، و يوصي المؤتمر المجلس التشريعيّ باتخاذ الإجراءات لتعديل قانون الانتخابات التشريعية باعتماد المناصصة في النظام المختلط ، كما يوصي بتعديل قانون الانتخابات للمجالس المحلية باعتماد التمثيل النسبي .

(5) وافق المجتمعون على تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية وفق أسس يتمّ التراضي عليها بحيث تضمّ جميع القوى و الفصائل الفلسطينية بصفة المنظمة الممثلّ الشرعيّ و الوحيد للشعب الفلسطيني . و من أجل ذلك تمّ التوافق على تشكيل لجنة تتولّى تحديد هذه الأسس، وتتشكّل اللجنة

من رئيس المجلس الوطني و أعضاء اللجنة التنفيذية لـ (م. ت. ف.) و الأمناء العاميين لجميع الفصائل الفلسطينية و شخصيات وطنية مستقلة ، و يدعو رئيس اللجنة التنفيذية لهذه الاجتماعات .

(6) أجمع المشاركون على أنّ الحوار هو الوسيلة الوحيدة للتعامل بين كافة القوى دعماً للوحدة الوطنية و وحدة الصف الفلسطيني، و على تحريم الاحتكام للسلاح في الخلافات الداخلية، و احترام حقوق المواطن الفلسطيني و عدم المساس بها، و أنّ استكمال الحوار في المرحلة المقبلة يعدّ ضرورة أساسية نحو جمع الكلمة و صيانة الحقوق الفلسطينية .

الملحق (رقم 5)

اتفاق مكة (2007)

مكة المكرمة 2007/2/8

بناءً على المبادرة الكريمة، التي أعلنها خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز، ملك المملكة العربية السعودية، وتحت الرعاية الكريمة لجلالته، جرت في مكة المكرمة، بين حركتي "فتح" و"حماس" في الفترة من 19 إلى 21 محرم 1428، الموافق من السادس إلى الثامن من شباط -فبراير 2007 حوارات الوفاق والاتفاق الفلسطيني، وقد تكلفت هذه الحوارات بفضل الله سبحانه وتعالى بالنجاح حيث جرى الاتفاق على ما يلي:

أولاً: التأكيد على تحريم دم الفلسطيني، واتخاذ كافة الإجراءات والترتيبات، التي تحول دون إراقتة مع التأكيد على أهمية الوحدة الوطنية، كأساس للصمود الوطني والتصدي للاحتلال، وتحقيق الأهداف الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، واعتماد لغة الحوار كأساس وحيد لحل الخلافات السياسية في الساحة الفلسطينية.

وفي هذا الإطار نقدم الشكر الجزيل للأخوة في مصر الشقيقة والوفد الأمني المصري في غزة، الذين بذلوا جهوداً كبيرة في تهدئة الأوضاع في القطاع، خلال الفترة السابقة.

ثانياً: الاتفاق وبصورة نهائية على تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية، وفق اتفاق تفصيلي معتمد بين الطرفين، والشروع العاجل في اتخاذ الإجراءات الدستورية لتشكيلها.

ثالثاً: المضي قدماً في إجراءات تفعيل وتطوير وإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، وتسريع إجراءات عمل اللجنة التحضيرية، استناداً لتفاهات القاهرة ودمشق.

وقد جرى الاتفاق على خطوات تفصيلية بين الطرفين بهذا الخصوص. رابعاً: تأكيد مبدأ الشراكة السياسية على أساس القوانين المعمول بها في السلطة الوطنية الفلسطينية، وعلى قاعدة التعددية السياسية، وفق اتفاق معتمد بين الطرفين.

إننا إذ نرف هذا الاتفاق إلى جماهيرنا الفلسطينية، وجماهير أمتنا العربية والإسلامية وكل الأصدقاء في العالم، فإننا نوكد التزامنا به نصاً وروحاً، من أجل التفرغ لإنجاز أهدافنا الوطنية، والتخلص من الاحتلال، واستعادة حقوقنا والتفرغ للملفات الرئيسية، وفي مقدمتها قضايا القدس واللاجئين والمسجد الأقصى والأسرى والمعتقلين ومواجهة الجدار والاستيطان.

والله الموفق .

مكة المكرمة في 21 محرم 1428
الموافق الثامن من شباط - فبراير 2007.

قائمة المراجع:

- 1- أبراش، إبراهيم، المجتمع الفلسطيني من منظور علم الاجتماع السياسي، غزة: مكتبة ومطبعة دار المنارة، 2004.
- 2- أبو رحية، ماجد وآخرون، محاضرات في نظام الإسلام، الشارقة: مركز البحوث والدراسات، 2006.
- 3- الأزعر، محمد خالد، النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين، رام الله: مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1996.
- 4- أي، بي، براناييس، فضح التلمود: تعاليم الحاخامين السرية، إعداد زهدي الفاتح. - ط1. - بيروت: دار النفائس، 1985.
- 5- البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود، معالم التنزيل، تحقيق عثمان ضميريه وسليمان الحرش. - ط4. - دار طيبة، 1997.
- 6- جمعة، محمد، حماس والدائرة العربية، ورقة عمل منشورة في كتاب قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها (2006-2007). - بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007.
- 7- حركة المقاومة الإسلامية (حماس): البرنامج الانتخابي لقائمة التغيير والإصلاح: انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني (الدورة الثانية)، 2006.
- 8- حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، البرنامج الانتخابي لقائمة التغيير والإصلاح: انتخابات المجلس التشريعي الدورة الثانية 2006.
- 9- الحمد، جواد وآخرون، دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) (1987-1996). - ط2. - عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 1998.
- 10- الحوت، بيان نويهض، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين: 1917-1948. - ط3. - بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1986.
- 11- الحوراني، فيصل، الفكر السياسي الفلسطيني 1964-1974: دراسة للمواثيق الفلسطينية لمنظمة التحرير الفلسطينية. - ط1. - مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، 1980.
- 12- الحوراني، فيصل: نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية وتطورها حتى نهاية القرن العشرين، كتاب محرر، غزة: المركز القومي للدراسات والتوثيق، 2000.
- 13- الخزرجي، تامر كامل محمد، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة. - ط1. - الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.

- 14- دائرة شؤون المفاوضات، الاتفاقية الإسرائيلية الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة: واشنطن 28 أيلول 1995.
- 15- الديك، أحمد، مجتمع الانتفاضة، .-ط1.- بيروت: دار الآداب، 1993.
- 16- رزقة، يوسف ، الطريق الصعب: تجربة حماس في الحكومة الحادية عشر (2006-2007)، ج2.- غزة: مطبعة دار الأرقم، 2008.
- 17- رزقة، يوسف ، الطريق الصعب، حماس: الشراكة والقيادة، ج3، غزة: مكتبة دار الأرقم، 2009.
- 18- السعدي، عبد الرحمن بن ناصر، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، تحقيق عبد الرحمن اللويحق.-ط1.- بيروت: الرسالة، 2000.
- 19- شراب، ناجي ، دراسات في النظم السياسية المقارنة، غزة: جامعة الأزهر، 1999.
- 20- الشعبي، عيسى ، الكيانية الفلسطينية: الوعي الذاتي والتطور المؤسسي (1947-1977).- ط1.- مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، 1979.
- 21- شويح، احمد ذياب وآخرون، النظم الإسلامية.- ط5.- فلسطين: مكتبة الآفاق، 2005.
- 22- صايغ، يزيد، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة: الحركة الوطنية الفلسطينية، 19849-1993، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2002.
- 23- عبد الشافي، حيد ، أهمية الانتخابات في مسيرة الشعب الفلسطيني.- نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1994.
- 24- العصيمي، فهد ، خطوط عريضة حول النظام السياسي في الإسلام.
- 25- عليان، ربحي مصطفى، غنيم، عثمان محمد، مناهج وأساليب البحث العلمي: النظرية والتطبيق .-ط1.- عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000.
- 26- غليون، برهان ، المحنة العربية: الدولة ضد الأمة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994.
- 27- غليون، برهان ، العواء، محمد سليم، النظام السياسي في الإسلام.- بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر و التوزيع ؛ دمشق: دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، 2004.
- 28- الفالوجي، عماد، درب الأشواك: حماس، الانتفاضة، السلطة.-ط1.- عمان: دار الشروق، 2002.
- 29- فرسون ، سميح ، فلسطين والفلسطينيون/ عطا عبد الوهاب (مترجم) .- ط1.- مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.
- 30- الكتاب المقدس "كتب العهد القديم والجديد، الترجمة الصادرة عن دار الكتاب المقدس في الشرق الأوسط".

- 31- لجنة الانتخابات المركزية، تقرير الانتخابات التشريعية الثانية: 25 كانون الثاني 2006. -
رام الله: لجنة الانتخابات المركزية، 2006.
- 32- اللوح، أحمد عبد الله، أبو بكر، مصطفى محمود، البحث العلمي: تعريفه - خطواته -
مناهجه - المفاهيم الإحصائية. - الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001-2002.
- 33- مجموعة رسائل الإمام حسن البنا.
- 34- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، الانتخابات العامة الفلسطينية يناير 1996: ملف توثيقي
لتجربة الرقابة المحلية في قطاع غزة. ط1. - غزة: مطابع منصور، 1997.
- 35- مسعد، بولس حنا، همجية التعاليم الصهيونية، تقديم محمد التونسي. - ط1. - بيروت: دار
الكتاب العربي، 1969.
- 36- مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج، الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم، كتاب القدر، باب
في الأمر بالقوة وترك العجز...، رقم الحديث (6945). - بيروت: دار الجليل، بيروت: دار
آفاق الجديدة.
- 37- مهنا، محمد نصر، في النظام الدستوري والسياسي: دراسة تطبيقية. - الإسكندرية: المكتب
الجامعي الحديث، 2005.
- 38- نوفل، ممدوح، النظام السياسي الفلسطيني بين الداخل والخارج، الحلقة الأولى بعنوان نشوء
النظام السياسي الفلسطيني، 1999.
- 39- نوفل، ممدوح، ما بعد الأزمة: التغيرات البنوية في الحياة السياسية الفلسطينية، وآفاق
العمل، رام الله: مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1999.
- 40- هلال، جميل، تكوين النخبة السياسية منذ نشوء الحركة الوطنية الفلسطينية إلى ما بعد قيام
السلطة الوطنية. - ط1. - رام الله: مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية،
2002.
- 41- هلال، جميل، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية. - ط2. - رام الله:
مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006.
- 42- الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الفلسطينية، التقرير
السنوي الثالث عشر، 2007.
- 43- الويشي، عطية، حوار الحضارات.
- 44- يوسف، غسان سعيد، أثر ازدواجية السلطة على التنمية السياسية في السلطة الوطنية
الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية (أطروحة)، 2009.

الرسائل العلمية الغير منشورة:

- 1- عزام، تيسير فائق ، التجربة السياسية لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) وأثرها على الخيار الديمقراطي في الضفة الغربية، (أطروحة ماجستير)، نابلس: جامعة النجاح، 2007.
- 2- محمود، خالد، أثر حركة المقاومة الإسلامية (حماس) على التنمية السياسية في فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) 1984-1987، (أطروحة ماجستير)، نابلس: جامعة النجاح: 2004.
- 3- الشوبكي، بلال، التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة: حركة حماس نموذجاً، (أطروحة ماجستير)، نابلس: جامعة النجاح، 2007.

الدراسات والمقالات والندوات:

- 1- أبراش، إبراهيم ، دولة ثنائية القومية في فلسطين أم في الضفة الغربية؟!، مقال منشور بتاريخ 2008/8/18م.
http://www.grenc.com/a/ibrach/show_Myarticle.cfm?id=13251
- 2- أبراش، إبراهيم ، العلاقة الملتبسة ما بين منظمة التحرير والسلطة وحركة حماس، مقال منشور بتاريخ 2006/4/12م،
http://www.grenc.com/a/ibrach/show_Myarticle.cfm?id=1753
- 3- أبراش، إبراهيم، التباس مفهوم وواقع التعددية في النظام السياسي الفلسطيني: العلاقة الملتبسة بين المنظمة والسلطة وحركة حماس ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التطورات السياسية الفلسطينية في ضوء الانتخابات التشريعية. - معهد دراسات التنمية، 2006.
- 4- إبراهيم ، سعد الدين ، حماس والمد الإسلامي الديمقراطي، مقال منشور على وكالة سما الإخبارية، <http://www.samanews.com/index.php?act=Show&id=5831>
- 5- أبو عيشة، سمير ، مداخلة في ندوة بعنوان الأداء المالي للسلطة الفلسطينية خلال عام من عمل الحكومة العاشرة -آذار، 2007.
- 6- بورجا ، فرانسوا ، الإسلام السياسي صوت الجنوب/ لورين زكري (مترجم). - ط2. - القاهرة: دار العالم الثالث، 2001. ص30-31.
- 7- جريدة الأسواق
- 8- جريدة الرياض.

- 9- حسن، رخا أحمد ، الانتخابات التشريعية الفلسطينية.. دلالاتها وأبعادها، مجلة الدراسات الإستراتيجية ، مج2، ع3، 2006.
- 10- الحسيني، رفيق ، مداخلة في ندوة بعنوان الأداء المالي للسلطة الفلسطينية خلال عام من عمل الحكومة العاشرة -آذار، 2007.
- 11- الخطيب، غسان ، مستقبل السلطة الوطنية الفلسطينية في ضوء التطورات الأخيرة، (ندوة سياسية)، مجلة فلسطينيات، ع1، 2007.
- 12- خليل، عوض ، جذور الإسلام السياسي في فلسطين، مجلة شؤون فلسطينية، عدد 227-228، شباط آذار 1992.
- 13- رزقة، يوسف ، ندوة سياسية بعنوان قراءة في تجربة حماس في الحكم والسياسة، مركز الدراسات السياسية والتموية، 2010/2/9.
- 14- روبنبرغ، تشريل، منظمة التحرير الفلسطينية: المؤسسات المدنية، سلسلة دراسات صامد الاقتصادي، عدد5 . ط1. - عمان: دار الكرمل للدراسات والنشر والتوزيع، 1985.
- 15- الزهار، محمود ، ندوة سياسية بعنوان مستقبل القضية الفلسطينية في ظل المستجدات والأوضاع السياسية الراهنة، الجامعة الإسلامية بغزة بتاريخ، 2010/3/14م.
- 16- شراب، ناجي ، ندوة سياسية بعنوان قراءة في تجربة حماس في الحكم والسياسة، مركز الدراسات السياسية والتموية، 2010/2/9
- 17- صايغ، يزيد ، ثلاث سنوات من حكم حماس في غزة، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010.
- 18- صحيفة الأهرام المصرية
- 19- صحيفة الثورة السورية
- 20- صحيفة الحقائق
- 21- صحيفة الدستور الأردنية
- 22- صحيفة الرأي (تصدر عن مكتب الإعلام الحكومي الفلسطيني)
- 23- صحيفة الغد الأردنية
- 24- صحيفة النهار المقدسية
- 25- عبد الهادي، مها ، النظام السياسي بعد الانتخابات التشريعية 2006، مجلة دراسات شرق أوسطية، عدد 34-35، الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2006.
- 26- عبد الوهاب، أيمن السيد ، حركات الإسلام السياسي ونمط جديد في التفاعلات العربية، مجلة السياسة الدولية، عدد 99، يناير، 1990.

- 27 العطاونة، احمد ، أبعاد مشاركة حماس في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني،
صحيفة الحقائق، 2005/7/28،
<http://www.alhaqaeq.net/?rqid=2&secid=5&art=32233>
- 28 عمرو ، نبيل ، حماس والسلطة والبحث عن المنطقة الثالثة، صحيفة الشرق الأوسط:
2004/4/12م، منشور على الموقع،
<http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=228100&issue=9267>
- 29 فلسطين المسلمة، (لندن)، العدد 11، تشرين الثاني /نوفمبر 1993، ص11-12. أجرى
الحديث ياسر الزعاترة.
- 30 القرضاوي ، يوسف ، الدين والسياسة، 2010/2/22، منشور على موقع:
http://www.qaradawi.net/site/topics/article.asp?cu_no=2&item_no=4438&version=1&template_id=254&parent_id=12
- 31 المجموعة الدولية للأزمات. الحركة الإسلامية في شمال إفريقيا، ج 2: فرصة مصر،
تقرير شمال إفريقيا والشرق الأوسط، القاهرة/ بروكسيل، 20 ابريل 2004.
<http://www.Crisisgroup.org/home/index>
- 32 مركز دراسات الشرق الأوسط، حلقة نقاش تداعيات فوز حماس في الانتخابات التشريعية
الفلسطينية 2006 على مستقبل القضية والصراع في المنطقة، وعلى إسرائيل، الأردن:
مركز دراسات الشرق الأوسط، 2006.
http://www.mesc.com.jo/Activities/Act_Discuss/seminars/mesc-15-05.html
- 33 مركز دراسات الشرق الأوسط، قراءة إحصائية وسياسية في نتائج الانتخابات التشريعية
الفلسطينية الثانية (25 كانون الثاني/ يناير 2006): حماس تستلم السلطة من فتح .- عمان:
مركز دراسات الشرق الأوسط، 2006.
- 34 مركز دراسات الشرق الأوسط، ورقة عمل شروط واحتمالات قيام انتخابات نزيهة، ندوة
انتخابات الحكم الذاتي.
- 35 مطر ، محمد عبدالله ، إصلاح النظام السياسي الفلسطيني بين المطالب الداخلية
والضغوطات الخارجية، (ورقة بحثية منشورة في موقع بال ثينك للدراسات الإستراتيجية)،
<http://www.palthink.org/ar/news/70.html>
- 36 نوفل ، أحمد سعيد ، إصلاح النظام السياسي الفلسطيني، صحيفة الغد الأردنية،
2006/6/1،
<http://www.alghad.com/?news=98040>
- 37 نوفل، أسامة ، آثار الحصار على قطاع غزة (ورقة عمل).- غزة: وزارة التخطيط
الفلسطيني، 2010.

مواقع الإنترنت:

- 1- الجزيرة نت , <http://www.aljazeera.net/>
- 2- لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية <http://www.elections.ps/>
- 3- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، <http://www.alzaytouna.net/arabic/>
- 4- المركز الفلسطيني للإعلام ، <http://www.palestine-info.info/Ar/>
- 5- منتدى جامعة كفر الشيخ، [\http://kfs-u.com/vb/t12529.html](http://kfs-u.com/vb/t12529.html)
- 6- موقع إسلام أون لاين، ميثاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، المادة الثانية، <http://www.islamonline.net/Arabic/doc/2004/03/article11.SHTML>
- 7- موقع إسلام شوري، www.islamshoora.com
- 8- موقع المسلم، [/http://almoslim.net](http://almoslim.net/)
- 9- موقع شبكة النبأ للمعلوماتية، <http://www.annabaa.org/>
- 10- موقع فلسطين الآن، <http://www.paltimes.net>
- 11- الهيئة العامة للاستعلامات www.pic.gov.ps
- 12- وكالة رويترز، [/http://ara.reuters.com](http://ara.reuters.com)
- 13- وكالة سما الإخبارية، <http://www.samanews.com>
- 14- وكالة معا الإخبارية، [/http://www.maannews.net](http://www.maannews.net)

المقابلات

- 1- مقابلة أجراها الباحث مع وكيل مساعد وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة، د. أيمن عابد بتاريخ 2010/6/6م.
- 2- مقابلة أجراها الباحث مع الدكتور يوسف رزقة المستشار السياسي لرئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية، بتاريخ 2010/4/29م.
- 3- مقابلة أجراها الباحث مع القيادي في حركة حماس الدكتور سامي ابو زهري بتاريخ 2010/4/12م.
- 4- مقابلة أجراها الباحث مع القيادي في حماس سابقاً عماد عبد الحميد الفالوجي ، بتاريخ 2010/3/30م.
- 5- مقابلة أجراها الباحث مع الناطق باسم وزارة الداخلية إيهاب الغصين بتاريخ 2010/6/29م.
- 6- مقابلة أجراها الباحث مع النائب عن حركة فتح اشرف جمعة، بتاريخ 2010/3/29م.

- 7- مقابلة أجراها الباحث مع النائب عن حركة فتح الدكتور فيصل أبو شهلا بتاريخ، 2010/4/3م.
- 8- مقابلة أجراها الباحث مع تيسير محيسن الخبير في الشؤون التنموية والسياسية، بتاريخ 2010/4/3م.
- 9- مقابلة أجراها الباحث مع عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني وليد العوض بتاريخ 2010/4/1م.
- 10- مقابلة أجراها الباحث مع الناطق الإعلامي باسم حركة حماس الدكتور فوزي برهوم بتاريخ 2010/2/17م.
- 11- مقابلة أجراها الباحث مع الدكتور إسماعيل رضوان القيادي في حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بتاريخ 2010/7/5م.

المراجع الأجنبية:

1. Graham usher, Palestine in grisis: the Stranggle for pace and political Independence after Oslo, Transnational Instute series (London: Pluto press, 1995), p,1.
2. Shai Gruber, (Spring 2007) Hamas: Pragmatic Ideology, Al Nakhlah journal for issues related to Southwest Asia and Islamic Civilization, Tufts University, USA